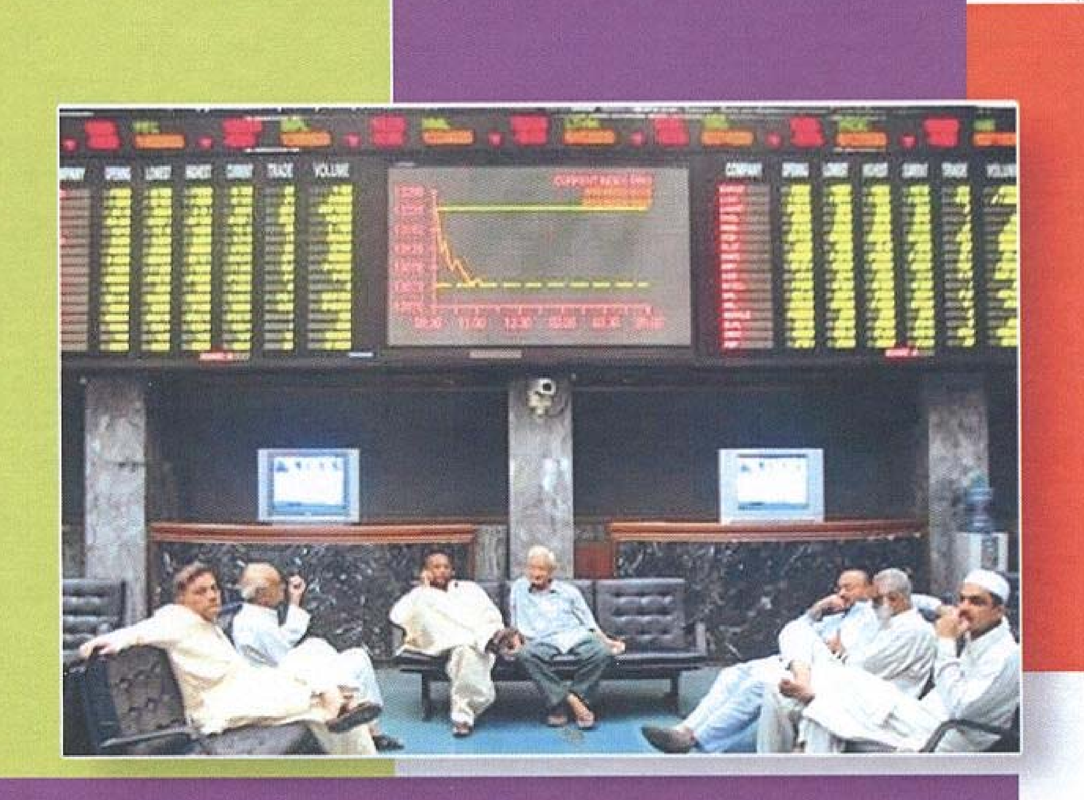
DR. ABD ALMAJEED A. ALFAR

الدكتور عبد المجيد الطيب الفار



محكم علمياً

إدارة الأرباح





بسم الـلـه الرحمن الرحيم

إدارة الأرباح

الدكتور عبد المجيد الطيب الفار

إدارة الأرباح

الدكتور

عبد المجيد الطيب الفار

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة
المكتبة الوطنية
(2010/1/278)

338.74
الفار، عبد المجيد الطيب
إدارة الأرباح / عبد المجيد الطيب الفار
عمان : دار جليس الزمان، 2010.
ر.أ.: (2010/1/278).
المواصفات: الأرباح // الشركات // إدارة الأعمال
❖ أعدت دائرة المكتبة الوطنية بيانات الفهرسة و التصنيف الأولية
ردمك ISBN 978-9957-087-0

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه و لا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أية جهة حكومية أخرى.

الطبعة الأولى

2011



دار جليس الزمان للنشر والتوزيع

شارع الملك رانيا – مقابل كلية الزراعة – عمارة العساف – الطابق الأرضي، هاتف:
009626 5343052 – فاكس: 0096265356219

الإهـــداء

أهدي جهدي المتواضع هذا إلى روح
رفيق الطفولة والدراسة صديقي العزيز
المهندس **حسين سعود محمد سعود**
رحمه اللـه وغفر له وأسكنه فسيح جناته
وإلى
والدي ووالدتي أمدهما اللـه بالصحة والعافية
أخوتي وأخواتي
زوجتي وأبنائي هداهم اللـه وأصلح بالهم
رفاق الدراسة أعانهم اللـه

قائمة المحتويات

الفصل الأول: مقدمة الدراسة

الفصل الثاني: الإطار النظري

الفصل الثالث: الدراسات السابقة

الفصل الرابع: فرضيات الدراسة ومنهجيتها

الفصل الخامس: الدراسة العملية التمهيدية

الفصل السادس: اختبار فرضيات الدراسة

الفصل السابع: النتائج والتوصيات

قائمة الجداول

الفصل الأول
مقدمة الدراسة

١-١ مقدمة:

يقع على عاتق إدارة الشركة مسؤولية إعداد وعرض القوائم المالية التي تبين نتائج أعمال الشركة ومركزها المالي وتدفقاتها النقدية، وتعتبر محتويات هذه القوائم من البيانات والمعلومات مصدراً هاماً بالنسبة للمستخدمين، إذ يقيمون من خلالها أداء الشركة ويتخذون قراراتهم المختلفة المتعلقة بها.

وتقوم الإدارة بإعداد هذه المعلومات في إطار معايير المحاسبة الدولية، وتهدف هذه المعايير إلى سلامة وموضوعية القياس المحاسبي، والبعد عن التحيز الشخصي والعدالة في العرض والإفصاح، إلا أن هذه المعايير ما تزال تعطي إدارة الشركة مرونة واسعة في الاختيار من بين السياسات والإجراءات والطرق المحاسبية البديلة.

وتحاول إدارة الشركة التحكم بمستوى الأرباح (الدخل) من خلال أولاً: المرونة المحاسبية المتاحة (من خلال تعدد الخيارات المسموح بها) في نطاق المعايير المحاسبية الملزمة التطبيق، وثانياً: المرونة التشغيلية، من خلال التحكم ببعض القرارات التشغيلية من حيث الحجم والتوقيت والتي من شأنها أن تنعكس على مستوى دخل الفترة المحاسبية. إن استخدام هذه المرونة بنوعيها للوصول إلى رقم صافي ربح مستهدف يؤدي إلى ما يعرف بإدارة الأرباح.

لقد أثبتت نتائج دراسات عديدة في دول متقدمة، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وجود هذه الظاهرة (Qiang & Terry, 2005)، وبينت مدى تأثيرها على تقييم السوق للشركة (التي تعمل على إدارة أرباحها) وحاولت إيجاد الحلول المناسبة لها، حيث أن ظاهرة إدارة الأرباح تحمل في طياتها خداعاً للمستخدمين(حسب ما يرى بعض الكتاب).

وقامت دول عديدة بتبني وتفعيل دور الحاكمية المؤسسية للحد من هذه ظاهرة إدارة الأرباح، وذلك من خلال عقد المؤتمرات والندوات، وإصدار القوانين والتعليمات المتعلقة بمتطلبات تحقيق الحاكمية المؤسسية الجيدة، فوجود مجلس إدارة مستقل، وبحجم مناسب، يشرف ويراقب أعمال الإدارة التنفيذية، ويراجع تطبيق الخطط الإستراتيجية للشركة، ويتدخل بفاعلية عند الضرورة، ويعي تماماً الخطط التشغيلية السنوية للشركة ويراقبها ، ويشكل لجان تدقيق داخلي تتمتع بالاستقلالية والخبرة المالية الكافية وتقوم بواجباتها المنوطة بها على أكمل وجه يمكن أن تعمل على الحد من قدرة إدارة الشركة على إدارة الأرباح والتحكم بها (April Klein, 2000) (Jean et al, 2004).

وعليه ستعنى هذه الدراسة بالتعريف بظاهرة إدارة الأرباح، وبأساليبها ودوافعها وأهدافها والعوامل المؤثرة فيها بشكل عام، و لدى الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان بشكل خاص، كما سيتم في هذه الدراسة كذلك توضيح العلاقة بين مقومات ومبادئ الحاكمية المؤسسية الجيدة مع إدارة الأرباح وواقع هذه العلاقة في الأردن، ودراسة أثر العناصر المختلفة للحاكمية المؤسسية على إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، حيث سيتم اختبار أثر كل من (١) استقلال وخبرة ونشاط لجنة التدقيق الداخلي على إدارة الأرباح، (٢) أثر حجم واستقلال وخبرة مجلس الإدارة وبرامج الحوافز المالية المقدمة له على إدارة الأرباح. و(٣) أثر حجم الشركة والحاكمية المؤسسية على إدارة الأرباح، هذا من جهة ومن جهة أخرى، سيتم كذلك دراسة أثر ظاهرة إدارة الأرباح على كل من المخاطرة النظامية والقيمة السوقية للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان.

١-٢ أهمية الدراسة:

تناول العديد من الدراسات موضوع إدارة الأرباح من جوانب متعددة وبمنهجيات مختلفة وعبر فترات زمنية مختلفة، إلا أن اغلب هذه الدراسات أجريت في بيئات اقتصادية متطورة بينما كانت الدراسات التي تناولت الموضوع في البيئات الأقل تطوراً شحيحة خصوصاً في الدول العربية، حيث لم يقف الباحث على أية دراسة عربية تناولت موضوع إدارة الأرباح رغم المسح المبدئي لمكتبات الجامعات الموجودة بمدينة عمان، وقد يرجع ذلك إلى عدم الإلمام الكافي بأسباب ودوافع هذه الظاهرة، أو عدم الوعي لمدى تأثيرها على النتائج المالية للشركة وبالتالي أثرها على القرارات الاستثمارية والتمويلية المختلفة.

وتتجلى أهمية هذه الدراسة في أنها تربط بين ظاهرة إدارة الأرباح (مقاسه بالمستحقات الاختيارية)[1] والتي تستخدمها إدارة الشركة للتحكم بأرباح الفترة لخداع مستخدمي القوائم المالية، وطريقة معالجة هذه الظاهرة من خلال تفعيل عناصر الحاكمية المؤسسية الجيدة كوجود مجلس إدارة ذو خبرة وحجم مناسبين ويعمل بشكل مستقل عن الإدارة التنفيذية ووجود لجنة تدقيق داخلي مستقلة ذات خبرة مالية كافية.

كما تبرز أهمية هذه الدراسة كذلك من خلال محاولة التعرف علاقة إدارة الأرباح مع المخاطرة النظامية والقيمة السوقية للشركة الصناعية المساهمة العامة الأردنية والمدرجة ببورصة عمان.

١-٣ أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي :

- توضيح مفهوم إدارة الأرباح، وبأساليبها ودوافعها وكيفية اكتشافها والعوامل المؤثرة فيها، وفقا لما جاءت به نتائج الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع.
- تحديد مدى ممارسة إدارة الشركة الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان لإدارة الأرباح.
- دراسة اثر حجم الشركة الصناعية المساهمة العامة الأردنية على ممارسة إدارة الشركة لإدارة الأرباح.
- دراسة علاقة ممارسة إدارة الشركة الصناعية المساهمة العامة الأردنية لإدارة الأرباح مع القيمة السوقية للشركة، وأثر حجم الشركة على هذه العلاقة.
- دراسة علاقة ممارسة إدارة الشركة لإدارة الأرباح مع المخاطر النظامية للشركة، وأثر حجم الشركة على هذه العلاقة.
- توضيح العلاقة بين إدارة الأرباح ومقومات ومبادئ الحاكمية المؤسسية وفقاً لما ورد بنتائج بعض الدراسات السابقة، ومدى توافق التشريعات الأردنية مع هذه النتائج.
- دراسة أثر استقلال ونشاط وخبرة أعضاء لجنة التدقيق الداخلي كعناصر للحاكمية المؤسسية، على ممارسة إدارة الشركة الصناعية الأردنية المساهمة العامة المدرجة ببورصة عمان لإدارة الإرباح.

- دراسة اثر حجـم مجلـس الإدارة واسـتقلالية أعضـائه، وخـبرتهم والحـوافز الماليـة المتاحة لهم على ممارسة إدارة الشركة الصناعية الأردنية المساهمة العامة ببورصـة عمان لإدارة الإرباح.

١-٤ مشكلة الدراسة:

إن الهدف الأساسي للتقـارير الماليـة هـو توصـيل المعلومـات الماليـة بصـورة فعالـة إلى مستخدمي هذه المعلومات، سواءً كانوا داخليين مثل المسـاهمين، أو خـارجيين مثـل الـدائنين وغيرهم من مستخدمي هذه المعلومات، وأن يتم توصيل هذه المعلومات في الوقت المناسب.

وللقيام بذلك أعطت المعايير المحاسـبية للمـدراء الصـلاحيات لاسـتخدام اجتهـادهم في إعداد هذه التقارير المالية، ويمكن للمدراء استخدام معـارفهم حـول العمـل لتطـوير فعاليـة القوائم المالية كوسيلة توصيل معلومات للمستثمرين والـدائنين وغـيرهم، وقـد يكـون هنـاك دوافع لـدى المـديرين لتضـليل مسـتخدمي بيانـاتهم الماليـة (داخليـاً وخارجيـاً)، عـن طريـق استخدام حرية الاختيار من بين البـدائل المحاسـبية التـي منحتهـا لهـم المعـايير المحاسـبية في إعداد تقاريرهم المالية لشركاتهم (Yan, 2006). لقد وجد (Sugata, 2005) دليـل عـلى قيـام المديرين بالتلاعب بأنشـطة حقيقيـة فعليـة لتجنـب تسـجيل خسـائر سـنوية، كالقيـام بمـنح خصومات عالية على المبيعات مقابل زيادة مؤقتة في المبيعات، أو القيـام بإنتـاج زائـد مقابـل تسجيل تكاليف أقل للسلع المباعة، وخفض المصروفات الاختيارية لتحسين هامش الربح، مثل خفض مصروفات البحث والتطوير، وهذا النـوع مـن التلاعـب يـؤثر في التـدفق النقـدي، وفي بعض الأحيان أو الحالات يؤثر في المستحقات.

وبينت دراسة (Qiang & Terry, 2005) أن بعض الحوافز تؤدي إلى إدارة الأرباح، مما يقلل من صحة معلومات التقارير المالية، وأن التعويض القائم على الأسهم قد يحفز المدراء على زيادة أسعار الأسهم على المدى القصير من خلال إدارة الأرباح، ويقول (Michael Jensen, 2002)، أن التعويض القائم على الأسهم يمكن أن يحفز المديرين على زيادة أسعار الأسهم في المدى القصير، كي يستفيدوا من بيع حصصهم لاحقاً.

لقد نالت ظاهرة إدارة الأرباح الاهتمام من المنظمات المهنية والجهات المسئولة عن وضع المعايير والجهات المشرفة على الأسواق المالية خاصة في الدول المتقدمة مثل أمريكا، لما لها من أثار سلبية، وخداع للمستثمرين، فقامت مثلاً كل من بورصة نيويورك New York Stock Exchange (NYSE) والاتحاد الوطني لمتعاملي الأوراق المالية The National Association of Securities Dealers (NASD) برعاية لجنة Blue Ribbon Committee (BRC)، والتي احتوى تقريرها الصادر في شهر فبراير ١٩٩٩ على عشر وصايا لتحسين وظيفة لجان التدقيق الداخلي، وتعزيز الثقة والمصداقية للبيانات المالية للشركات العامة، وبناء عليها قامت كل من هيئة الأوراق المالية الأمريكية SEC و NASD و NYSE برفع متطلباتهم الخاصة بخصائص لجنة التدقيق من ناحية الاستقلالية والكفاءة والخبرة والنشاط، كما أكدت التوصيات على أن ممارسات الحاكمية الجيدة تساعد في تعزيز الثقة في التقارير المالية.

ونحاول في هذه الدراسة التحري عن هذه الظاهرة في البيئة الأردنية، ومحاولة التعرف على مدى ممارسة الشركات الصناعية الأردنية المدرجة ببورصة عمان لإدارة الأرباح، ومدى اختلاف هذه الممارسة بين الشركات

الكبيرة والصغيرة الحجم، ودراسة أثر ممارسة الشركات الصناعية الأردنية لهذه الظاهرة على كل من القيمة السوقية والمخاطر النظامية لهذه الشركة.

ومن خلال الاطلاع على الدراسات السابقة، في كيفية معالجة هذه الظاهرة، نحاول البحث وإيجاد الحلول المناسبة للحد منها، من خلال دراسة أثر بعض متغيرات الحاكمية المؤسسية عليها، حيث بينت عدد من الدراسات وجود علاقة بين إدارة الأرباح المقاسة وفقاً للمستحقات الاختيارية مع بعض متغيرات الحاكمية المؤسسية كوجود مجلس إدارة يعمل بشكل مستقل عن الإدارة التنفيذية، وأن يتمتع بالحجم والخبرة اللازمة للقيام بمهامه، وكذلك وجود لجنة تدقيق داخلي تعمل بشكل مستقل، وتتمتع بالخبرة والنشاط الكافيين لممارسة واجباتهم.

وعليه نحاول من خلال هذه الدراسة دراسة مجموعة من المتغيرات المتعلقة بأساسيات الحاكمية المؤسسية الجيدة، ومدى تأثيرها على ميل إدارة الشركة لإدارة الأرباح في الشركات الصناعية الأردنية.

وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

- هل تمارس إدارة الشركة الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان إدارة الأرباح؟ وهل لحجم الشركة أثر على درجة هذه الممارسة؟
- ما مدى تأثير قيام إدارة الشركة بممارسة إدارة الأرباح على القيمة السوقية للشركة الصناعية المدرجة ببورصة عمان؟ وهل لحجم الشركة أثر على هذه العلاقة؟

- ما مدى تأثير ممارسة إدارة الشركة لإدارة الأرباح على المخاطرة النظامية للشركة الصناعية المدرجة ؟ وهل لحجم الشركة أثر على هذه العلاقة؟

- ما مدى تأثير الاستقلالية والخبرة المالية ونشاطات أعضاء لجنة التدقيق الداخلي (كمتغيرات للحاكمية المؤسسية) على ممارسة إدارة الشركة الصناعية المدرجة لإدارة الأرباح؟ وهل لحجم الشركة أثر على علاقة هذه المتغيرات بممارسة إدارة الشركة لإدارة الأرباح؟

- ما مدى تأثير حجم واستقلالية وخبرة أعضاء مجلس الإدارة والحوافز المالية المتاحة لهم (كمتغيرات أخرى إضافية للحاكمية المؤسسية) على ممارسة إدارة الشركة الصناعية المدرجة لإدارة الأرباح؟ وهل لحجم الشركة أثر على علاقة هذه المتغيرات بممارسة إدارة هذه الشركة لإدارة الأرباح؟

١-٥ تقسيمات الدراسة:

ينقسم البحث إلى سبعة فصول، تبدأ بهـذا الفصـل المتعلـق بمقدمـة الدراسـة وتترتـب بقية الفصول على النحو التالي:

الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة.

يتناول هذا الفصـل الجوانـب النظريـة المتعلقـة بموضـوع الدراسـة، فـتم التركيـز عـلى تعريف إدارة الأربـاح، وأسـاليبها، ودوافـع الشركات للقيـام بممارسـة إدارة الأربـاح، ووسـائل اكتشـافها سـواءً بالتحليـل المـالي أو باسـتخدام المعـادلات الرياضـية، وعـرض لأهـم الـنماذج المستخدمة في الدراسات السابقة لاكتشافها.

الفصل الثالث: الدراسات السابقة.

يتنـاول هـذا الفصـل أهـم الدراسـات السـابقة التـي تناولـت موضـوع إدارة الأربـاح، ودوافعها والعوامل المؤثرة فيها، وعلاقتها بالقيمة السوقية، كما تتنـاول أهـم الدراسـات التـي تناولت العلاقة بين إدارة الأرباح، وبعض متغيرات الحاكمية المؤسسية.

الفصل الرابع: فرضيات الدراسة ومنهجيتها.

يتناول هذا الفصل فرضيات الدراسة في صورتها العدميـة، إضـافة للمنهجيـة المتبعـة في هـذه الدراسـة، وأسـاليب قيـاس متغيراتهـا، والاختبـارات الإحصـائية المسـتخدمة في اختبـار فرضيات هذه الدراسة.

الفصل الخامس: المتعلق بالدراسة التمهيدية للجانب العملي.

يتنـاول هـذا الفصـل اختبـارات تحقـق شروط الاختبـارات الإحصـائية، كخاصـية إتبـاع بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي، كما يتناول هذا الفصل

عملية احتساب المتغير الرئيسي في هذه الدراسة وهو المستحقات الاختيارية والممثلة لإدارة الأرباح، وعملية احتساب بقية متغيرات الدراسة مثل المخاطرة النظامية، ومتغيرات الحاكمية المؤسسية الخاصة بلجنة التدقيق الداخلي، ومجلس الإدارة.

الفصل السادس: اختبار فرضيات الدراسة.

يتناول هذا الفصل نتائج اختبار فرضيات الدراسة، وتفسير هذه النتائج، ومقارنتها بنتائج الدراسات السابقة في بيئات أكثر تطوراً.

الفصل السابع: نتائج وتوصيات الدراسة.

ويتناول هذا الفصل ملخص نتائج الدراسة بناءاً على اختبار الفرضيات، بالإضافة إلى التوصيات المتعلقة بها بناءاً على هذه النتائج.

١-٦ محددات الدراسة:

يتمثل أهم محدد للدراسة في قصر فترتها. فقد اقتصرت فترة الدراسة على أربع سنوات فقط ٢٠٠١-٢٠٠٤ بسبب عدم توفر بيانات الشركات الصناعية الأردنية التاريخية والمتعلقة ببعض البنود التي كان يتم الإفصاح عنها في تقارير بورصة عمان بشكل إجمالي ولا توجد بيانات تفصيلية عنها إلا بعد سنة ٢٠٠٠، ومن المسلم به في هذه الدراسة أن إدخال سنة ٢٠٠٠ ضمن فترة الدراسة يتطلب معلومات عن سنة ١٩٩٩، وهي غير متوفرة ببورصة عمان، وعليه اقتصرت الدراسة على فترة أربع سنوات بداية من سنة ٢٠٠١ إلى سنة ٢٠٠٤ والتي توفرت بياناتها اللازمة لإجراء هذه.

١-٧ التعريفات الإجرائية:

من أهم التعريفات الإجرائية المستخدمة في هذه الدراسة ما يلي:

إدارة الأرباح: ويقصد بها تحكم (تلاعب) المديرين بالأرباح لتحقيق أهداف خاصة، وعدم إظهار الصورة الحقيقية عن الدخل، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تقديم أرقام محاسبية قد تختلف بشكل أساسي عما يمكن أن تكون عليه في غياب التلاعب.

المستحقات الكلية: تمثل إجمالي مستحقات الشركة وهي عبارة عن الفرق بين صافي الدخل والتدفق النقدي التشغيلي للفترة.

المستحقات غير الاختيارية: وهو عبارة عن المستحقات التي لا تكون إدارة الشركة قادرة على التحكم بها، وتنشأ من طبيعة عمل الشركة.

المستحقات الاختيارية: وهي عبارة عن الفرق بين المستحقات الكلية للشركة والمستحقات غير الاختيارية، وتكون إدارة الشركة قادرة على التحكم بمستواها، ولذلك اعتمدتها أغلب الدراسات السابقة كممثل لإدارة الأرباح.

تمهيد الدخل: وهو عبارة عن تخفيض التذبذب في مستوى الدخل المعلن خلال الفترات المحاسبية، وقد يكون هذا التخفيض ناتج عن طبيعة عملية توليد الدخل ذاتها، أو عن إجراءات إدارية متعمدة تسمح بها المعايير المحاسبية.

طهي الدفاتر: وهو عبارة عن عملية استخدام التقديرات المحاسبية في حدها الأعلى بالنسبة للمصروفات لاقتطاع جزء من دخل الفترة الحالية لتعزيز الدخل للفترات اللاحقة.

التنظيـف المحاسـبي الكبـير: وهـو عبـارة عـن عمليـة تحميـل دخـل الفـترة الحاليـة بمصروفات تخص الفترات اللاحقة، وتستخدم هذه الأداة عند إعـادة الهيكلـة أو تغيـير الإدارة حتى يتم تحميل هذه الخسائر إما لعملية إعادة الهيكلة، أو للإدارة السابقة.

الفصل الثاني

الإطار النظري

٢-١ تمهيد:

يتناول هذا الفصل أهم المواضيع النظرية ذات العلاقة بموضوع إدارة الأرباح والتي ترتبط بأهداف هذه الدراسة، حيث يتناول هذا الفصل مفهوم إدارة الأرباح، و بعض نتائج الدراسات التي بحثت في أخلاقية هذه الممارسة، كما يتناول نماذج من التقنيات والأساليب المستخدمة لإدارة الأرباح شائعة الاستخدام، ودوافع الشركات لإدارة الأرباح، ويتناول هذا الفصل أيضاً عدد من الأساليب المعتمدة على التحليل المحاسبي والرياضي التي يمكن من خلالها اكتشاف قيام الإدارة بإدارة الأرباح، وأخيراً يتناول هذا الفصل العلاقة بين الحاكمية المؤسسية بمتغيراتها المختلفة والمتعلقة بكل من مجلس الإدارة ولجنة التدقيق الداخلي، مع ممارسة الشركات لإدارة الأرباح.

٢-٢ مفهوم إدارة الأرباح:

صافي الدخل (أو يطلق عليه أحياناً الأرباح) هي البند الفردي الأكثر أهمية في القوائم المالية، فهي مؤشر على مدى اشتغال الشركة في أنشطة القيمة المضافة، وهي الإشارة التي تساعد في توجيه تخصيص الموارد في الأسواق الرأسمالية، وفي الواقع أن القيمة النظرية لأسهم الشركة عبارة عن القيمة الحالية لأرباحها المستقبلية، وعليه فالزيادة في هذه الأرباح انعكاس في زيادة قيمة الشركة، بينما يدل تراجع الأرباح على التراجع في هذه القيمة(Lev, 1989).

وعلى خلفية أهمية الأرباح ليس غريباً أن يكون لإدارة الشركة اهتماماً بالغاً في كيفية التقرير عنها، وعليه يحتاج كل مدير تنفيذي إلى فهم تأثير

خياراته المحاسبية، ليتمكن من اتخاذ أفضل القرارات الممكنـة لصـالح الشركة، وعـلى هذا الأساس عرفت إدارة الأرباح على أنها "صناعة القـرار الإداري القـانوني والمقبـول وتقريـره بقصد تحقيق نتائج مالية مستقرة وقابلة للتنبؤ"(Thomas McKee, 2005).

وأصبح هذا الموضوع مثيراً للجدل في الآونـة الأخـيرة، خاصـة فـيما تتخـذه الإدارة مـن قرارات تتحكم بواسطتها في المعلومات المحاسبية التي يعتمد الأطـراف المعنيـة بـأمر الوحـدة الاقتصادية عليها، وقد تؤدي هذه القرارات إلى التأثير سلبياً أو إيجابياً على صافي الـدخل مـما يعتبره البعض نوعاً من التحايل أو التلاعـب في المعلومـات المحاسـبية(Beidleman, 1984 ; Lambert, 1984)، ومن هذا المنطلق عرف البروفسور (Partha, 2003) إدارة الأربـاح بأنهـا "التحريف المتعمد للأرباح، الأمر الذي يفضي بدوره إلى أرقام محاسبية تختلف بشكل أسـاسي عما يمكن أن تكون عليه في غياب التلاعب، وذلـك عنـدما يتخـذ المـديرين قـرارات لا تخضـع لأسباب إستراتيجية بل لمجرد التعديل على الأرباح"، وليس بالضرورة أن يكون التعديل لزيادة الأرباح، فهناك العديد مـن الحـالات التـي يحـرف فيهـا المـديرين الأربـاح بـالتخفيض، وهـذا يحدث بصورة خاصة عندما تكون الشركات بعيدة جداً عن المستهدف سواء إلى الأعـلى أو إلى الأسفل.

وعرفهـا (Healy & Wahlen, 1999) بأنهـا "اسـتخدام المـديرين للاجتهـاد في إعـداد التقارير المالية بغرض إما التعتيم على القيمة الأساسية للشركة، أو للتأثير عـلى عمليـة توزيـع الموارد".

كما عرفها (Merchant, 1989) "بأنها أي سلوك تقـوم بـه الإدارة ويـؤثر عـلى الـدخل الذي يظهر في القوائم المالية ولا يحقـق مزايـا اقتصـادية حقيقيـة، وقـد يـؤدي في الواقـع إلى إضرار بالشركة على المدى الطويل".

ويرى الباحث أن بعض جوانـب هـذه التعريفـات جـدير بالمناقشـة. أولاً: الاجتهـاد في إعداد التقارير المالية: هناك عدة طرق يمكـن للمـديرين مـن خلالهـا أن يمارسـوا الاجتهـاد في إعداد التقارير المالية، فالاجتهاد مطلوب لتقدير العديد من الأحداث الاقتصـادية المسـتقبلية، مثل أعمار الأصول طويلة الأجل، وقيمتها كخردة في نهايـة عمرهـا، والالتزامـات الناتجـة عـن منافع التقاعد، وخسائر الـديون المعدومـة، والضرائب المؤجلـة، وينبغـي للمـديرين أيضـاً أن يختاروا من بين الطرق المحاسبية المقبولة والتي تسمح بهـا المعـايير المحاسـبية، مثـل طريقـة القسط الثابت أو طرق الاهتلاك المتسارع، أو طرق تقييم المخزون، كما ينبغي عـلى المـديرين أن يمارسوا الاجتهاد في إدارة رأس المال العامل مثل مستويات المخـزون، وتوقيـت شـحنات أو مشتريات البضاعة، وسياسات الذمم المدينة، والتي بدورها تؤثر عـلى توزيـع التكلفـة وصـافي العائد. ثانياً: أن أغلب التعريفـات تـؤطر أن الغايـة مـن إدارة الأربـاح هـي تضـليل أصـحاب الحصص (أو فئة من أصحاب الحصص) حول الأداء الاقتصـادي الحقيقـي للشركة، ويمكـن أن ينشأ هذا إذا اعتقد المديرون أن أصحاب الحصص أو بعـض مـنهم لا يسـتطيعون إبطـال أثـر إدارة الأرباح، ويمكن أن يحدث هذا الأمر إن كان هناك سلطة للمديرين على معلومـات غـير متوفرة للمسـاهمين، وهكـذا تكـون عمليـة إدارة الأربـاح بعيـدة عـن الشـفافية، ويمكـن أن يستخدم المديرين الاجتهاد المحاسبي لجعل التقارير المالية أكثر فائـدة للمسـتخدمين، عنـدما تكون الاختيارات المحاسبية أو التقديرات عبارة عن مؤشرات معقولة عن أداء

الشركة المالي، فعلى سبيل المثال إذا كان التدقيق فعالاً، فإن تقديرات الذمم المدينة الصافية سوف تعتبر تنبؤاً معقولاً للتحصيل النقدي المستقبلي، وكذلك يستطيع المديرون استخدام الاجتهاد لجعل التقارير المالية أكثر فائدة للمستخدمين، وذلك عن طريق التغلب على بعض القيود التي تضعها المعايير المحاسبية، فمثلاً في الآونة الأخيرة أوجدت بعض شركات البحث والتطوير الناجحة شراكة محدودة، سمحت لهما باستثمار نفقات البحث والتطوير بصورة فعالة والتي كان من الممكن أن يتم صرفها على الفور أو تأخير عملية صرفها، واستغلالها في ممارسة إدارة الأرباح.

وعليه يرى الباحث أن استخدام المديرين للاجتهاد المحاسبي لجعل التقارير المالية أكثر فائدة للمستخدمين لا يقع ضمن تعريف إدارة الأرباح.

كما يمكن أن يكون لإدارة الأرباح بعض المنافع فالانتقاد الشائع لإدارة الأرباح هو أنها تقلل الشفافية بواسطة حجبها الأرباح الحقيقية للشركة، حيث يؤكد عدد من الأكاديميين بأن كل من مستوى أو نمط الأرباح يمكن أن يوصل معلومات، حتى عندما تعمل الإدارة على حجب هذه المعلومات بإدارتها للأرباح، وبالتالي تكون مفيدة للمساهمين، فالمقوم الأساسي للشركات هو نشر المعلومات بين الناس، وتختلف الأشياء التي يعرفها الناس باختلافهم ولا يوجد من يعرف كل شيء، ففي بيئة متقدمة يمكن لتيار الأرباح المدبرة أن يعطي معلومات أكثر من تيار الأرباح غير المدبرة (Arya & Sunder, 2003).

تدل الأبحاث التي أجريت على موضوع "إدارة الأرباح" بأنها ظاهرة منتشرة بشكل واسع، حيث وجد أن من ٨-١٢% من الشركات التي لديها

تراجع في الأرباح قبل إدارتها، قد تلاعبت في الأرباح للوصول إلى زيادة فيها، وان من ٣٣-٤٤% من الشركات التي لديها خسائر صغيرة قبل إدارة الأرباح، قد تلاعبت في الأرباح لإظهار أرباح إضافية، أي أن عدد كبير من الشركات تستخدم إدارة الأرباح للإبقاء على أرباح ذات نمو ثابت أو لتفادي إصدار تقرير بخسارة (Burgstahler & Dichev, 1997).

ولا ينبغي أن ترتبط إدارة الأرباح دائما بالتغيير في التطبيقات أو الممارسات المحاسبية فقد تعمل الشركات، على سبيل المثال، على رفع مبيعاتها للعملاء عن طريق منح خصومات أكبر وبشروط ائتمان أكثر مرونة في نهاية الفترة المالية وذلك لتحقيق إيرادات وأرباح العام، ولكن ذلك بالطبع سيكون على حساب المبيعات المستقبلية.

كما لا ينبغي أن ترتبط إدارة الأرباح دائماً مع تمهيد الدخل[١] فالفكرة الشائعة تدور حول تفضيل المديرين لتمهيد أرباحهم، مما يجعل الشركة تبدو أقل مخاطرة، لكن هناك حالات يمكن أن يكون للتقلب الكبير في الأرباح أهمية كبرى لدى المديرين، مما يدفعهم إلى إدارة الأرباح في الاتجاه الذي يزيد من التقلب، والمثال على ذلك عندما يمتلك المديرون عدداً كبيراً من خيارات الأسهم.

كما لا ينبغي اعتبار إدارة الأرباح غير مشروعة دائماً ففي معظم الأحيان يكون ما يقوم به المديرون قانوني تماماً، فهم يستخدمون حرية

---

١ : يعرف تمهيد الدخل بأنه تخفيض التذبذب في مستوى الدخل المعلن خلال الفترات المحاسبية، وقد يكون هذا التخفيض في التذبذب ناتج عن طبيعة عملية توليد الدخل ذاتها، أو ناتجاً عن إجراءات إدارية متعمدة تسمح بها المعايير المحاسبية.

التصرف الممنوحة لهم من المعايير المحاسبية لتقديم نتائجهم المالية بطريقة تتناسب أكثر مع مصالحهم، فمن المتعارف عليه أن الإدارة يمكن أن تتخذ قرارات يكون لها تأثير حقيقي على الدخل، مثل تقديم أو تأجيل أحداث تتعلق بأنشطة العمليات أو الاستثمار، أو يكون لها تأثير دفتري مثل تغيير السياسات المحاسبية، ولكن من الجدير بالاهتمام أن القرارات التي تتخذها الإدارة في هذا الصدد تعتبر قرارات مشروعة استناداً إلى الأسباب التالية:

- أنها لا تخالف القواعد القانونية، سواء كانت عامة أو خاصة بالنشاط الاقتصادي.
- أنها لا تخالف المعايير المحاسبية.
- أنها لا تتجاوز نطاق سلطاتها الإدارية.

وهذا يعني أن سلوك الإدارة المؤثر على الدخل قد يكون مشروعاً من النواحي القانونية والمحاسبية والإدارية، ولكن يظل التساؤل مطروحاً وهو هل يعتبر هذا السلوك مشروعاً من الناحية الأخلاقية؟ وللإجابة على هذا التساؤل نورد فيما يلي بعض نتائج الدراسات التي بحثت في هذه الممارسة من الناحية الأخلاقية.

٣-٢ إدارة الأرباح من منظور أخلاقي:

وكما تمت الإشارة سابقاً، فقد يكون سلوك الإدارة في ممارسة إدارة الأرباح تصرفاً قانونياً، ولا يتعارض مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وتدور في نطاق صلاحيات الإدارة. ومع ذلك ثار التساؤل فيما إذا كان سلوك الإدارة يتفق مع القيم الأخلاقية أم لا؟

إن البحوث التي حاولت الإجابة على هذا التساؤل محدودة جداً، ومع ذلك تزايدت الاهتمامات وتعددت البحوث التي تنادي بتدريس القيم الأخلاقية ضمن المقررات المحاسبية ومنها على سبيل المثال (Callahan, 1980; Loeb, 1988; Jones &Heltebeitel, 1991)، ومع تقدير الباحث لهذه المقترحات إلا انه يرى أن الطالب الذي يدرس المحاسبة ويتخرج للعمل كمحاسب لدى الشركة يفتقر لمقومات المهنة الأخرى، فمع أنه مسئول عن إعداد القوائم المالية التي توفر المعلومات التي يعتمد عليها متخذي القرارات، فهو لا يتمتع بسلطة تقرير ماهية السياسات المحاسبية التي يجب تطبيقها، وإنما عليه أن يستجيب لتعليمات وأوامر الإدارة، ويعني ذلك أن المحاسب الذي يعد القوائم المالية قد يتمتع بكل القيم الأخلاقية العالية ولكنه لا يتمتع بأي سلطة في إنجاز عمله، فالمرونة الموجودة في السياسات المحاسبية، والحرية التي تتمتع بها الإدارة في تقرير هذه السياسات أو تغييرها تضع قيوداً على مهام المحاسب، ولذلك يجب أولاً توفير الاستقلال المهني للمحاسب الذي يقوم بإعداد القوائم المالية قبل أن نلقنه كيفية الالتزام بالمثل الأخلاقية، أسوة بالمهن الأخرى (كالهندسة أو الطب) في مدى اعتماد كل منهما على قواعد علمية ثابتة لا تتدخل فيها الجهات المعنية ولا تتدخل في التقارير التي تصدر عن كلٍ منهما.

كما يلاحظ تعدد البحوث في مجال التدقيق والتي تلقي العبء على المدقق الخارجي في الكشف عن تلاعب الإدارة في المعلومات المحاسبية، ومن هذه البحوث على سبيل المثال (Loed, 1978 ; Vinten, 1990 ; Flory et. al, 1992)، ومن المعروف أن مهنة التدقيق كمهنة مستقلة كان لها السبق في الالتزام بقواعد السلوك الأخلاقي وتم تضمينها في المعايير المهنية، ويرى

الباحث أنه إذا كان يجب إلقاء المزيد من العبء على المدقق الخارجي للكشف عن الآثار السلبية لإدارة الأرباح، فيجب الاهتمام بالنواحي الوقائية للحد من هذه الظاهرة بدلاً من الاهتمام بالنواحي العلاجية والتي تتم بعد قيام إدارة الشركة بهذه الممارسة، فمن المسلم به أن الوقاية خير من العلاج.

ومع تزايد أهمية قضية إدارة الأرباح خلال الفترات المحاسبية انتهت إحدى اللجان التابعة للمجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين American Institute of Certified Public Accountants:AICPA في تقرير لها سنة ١٩٨٧ إلى القول بأنه عندما تظهر حالة غش أو تدليس في القوائم المالية نجد أنها تبدأ بتخلي الشركات عن بعض القيم الأخلاقية، وفي دراسة استقصائية لـ (Touch Ross, 1988) شملت ألف وسبعة عشر مستجيب من مديري الشركات الكبرى وعمداء كليات إدارة الأعمال وأعضاء من الكونجرس الأمريكي وجد أن التركيز المتزايد على الأرباح في المدى القصير تُهدد القيم الأخلاقية في قطاع الأعمال الأمريكي.

وفي دراسة قام بها (Merchant, 1987) تم استقصاء آراء عدد من معدي القوائم المالية، ومستخدمي المعلومات المحاسبية، والمراجعين القانونيين، والمشرعين بخصوص ستة عوامل تحكم ممارسة إدارة الأرباح خلال الفترة المحاسبية وهي: التوافق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ووضوح القصد من الخداع والتضليل، ووضوح الإفصاح، و الأهمية، والفترة التي تتأثر، واتجاه الأرباح بالزيادة أم بالتخفيض، وقد عرض الباحث بعض من نماذج القرارات التي تتخذها الإدارة بغرض التأثير على صافي الدخل بصفة خاصة أو المعلومات المحاسبية بصورة عامة، وتضمن نموذج الاستقصاء ثلاثة عشر حالة، وكان المطلوب من المشتركين في الاستقصاء أن يقيموا كل حالة من

الحالات على ضوء التصنيفات الأخلاقية التالية: (الممارسة أخلاقية- الممارسة مشكوك فيها- المخالفة بسيطة – المخالفة خطيرة ويجب تأنيب المدير بقسوة – السلوك غير أخلاقي بالكامل ويجب الاستغناء عن المدير).

وقد قام نفس الباحث بالاشتراك مع باحث آخر سنة ١٩٩٠ بإجراء بحث اعتمد على نفس الاستبيان السابق ذكره، حيث تم توجيه الاستقصاء إلى مجموعة من مديري القطاعات في بعض الشركات، وقد توافقت نتائج البحثين في أن التلاعب في الأرباح عن طريق القرارات التشغيلية يعتبر مقبولاً أخلاقياً، أما التلاعب عن طريق السياسات المحاسبية فيعتبر غير مقبول أخلاقياً، وقد أثارت هذه النتائج قلق الباحثين وأشارا إلى أن هذه الممارسات قد تضلل مستخدمي المعلومات المحاسبية، مما قد يؤدي مع مرور الزمن إلى انخفاض الثقة في المعلومات المحاسبية، ويؤثر سلبياً على مهنة المحاسبة.

وفي سنة ١٩٩٤ قام Rosenzweig & Fisher بإجراء بحث بعنوان هل إدارة الأرباح خلال الفترات المحاسبية مقبول أخلاقياً؟ وقد اعتمد على نموذج الاستقصاء الذي أعده Merchant سنة ١٩٨٩، وتم توجيه الاستقصاء إلى مائتان وخمسة وستون عضواً ينتمون لنقابة إقليمية للمحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد كانت نتائج هذه الدراسة على النحو التالي:

- يحتاج المحاسبين إلى مزيد من الإدراك نحو أبعاد إدارة الأرباح خلال الفترات المحاسبية، فقد يشعر المحاسبين بضغوط من قبل الإدارة للمساهمة في إدارة الأرباح حتى تظهر التقارير المالية بطريقة مرضية، وقد يشعر المحاسبين أن تقييم أدائهم من قبل الإدارة العليا مرهون بإعداد القوائم المالية بالطريقة التي ترغبها الإدارة، ولذلك

- يحتاج المحاسبين إلى تفهم وإدراك واضح لأثر تحريف القوائم المالية ليتمكنوا من مقاومة ضغوط الإدارة.
- لأن الإدارة قد تتخذ قرارات تشغيلية تتعلق بأنشطة العمليات للتأثير على الأرباح، فيجب على المحاسبين الإداريين أن يدركوا أثر هذه القرارات على تحريف القوائم المالية، ويقترح الباحثان بأن يتحمل المحاسبين الإداريين مسؤوليتهم نحو مقاومة هذا النوع من السلوك.

وفي دراسة (Merchant & Rockness, 1994)، حيث تم استخدام نفس الاستقصاء السابق ذكره، افترض الباحثان أن التقييم الأخلاقي لإدارة الأرباح قد يختلف من فرد إلى آخر، ومن مجموعة إلى أخرى باعتبار أن المعتقدات الدينية ومستوى التعليم قد يختلفان من شخص إلى آخر، والبيئة الثقافية قد تختلف من شركة إلى أخرى، وقد ركز الباحثان على عاملين اثنين هما المناخ الأخلاقي للشركة (وهو عبارة عن مجموعة القيم المثالية التي تحكم السياسات والإجراءات، ونظم المكافآت، ونمط سلوكيات الإدارة العليا)، والمعايير المهنية، وقد انتهى البحث إلى النتائج التالية:

- بالنسبة للقرارات التي تتخذها الإدارة كوسيلة للتأثير على المعلومات المحاسبية، تبين وجود تباين كبير بين الأسلوب المحاسبي والتشغيلي، فالأسلوب المحاسبي مرفوض من الناحية الأخلاقية، أما الأسلوب التشغيلي وجد أن تقديم أو تأجيل المصروفات يعتبر غير مقبول بالمقارنة بأسلوب العمل الإضافي لزيادة الإنتاج أو بيع الأصول الزائدة لتحقيق زيادة في الأرباح.

- أما ما يتعلق بمدى اتساق الإدارة مع المبادئ المحاسبية المتفق عليها، تبين عدم وجود تباين في الآراء، فتبرير استخدام المبادئ المحاسبية كوسيلة لتبرير سلوك الإدارة غير مقبول من الناحية الأخلاقية.
- أما بالنسبة لأهمية التأثير على الأرباح، فتبين أن السلوك الذي يؤدي إلى أرباح كبيرة يعتبر غير مقبول أخلاقياً.
- أما بخصوص الفترة التي تتأثر بالسلوك فتبين أن السلوك الذي يتم قرب انتهاء السنة المالية يعتبر غير مقبول أخلاقياً.
- أما الغرض من السلوك فوجد أن السلوك الذي ينطوي على أنانية أو تحقيق مصالح ذاتية غير مقبول أخلاقياً.

وبالرغم من نتائج الدراسات السابقة حول مدى أخلاقية ممارسة مديري الشركات لإدارة الأرباح، يرى الباحث أن هذه الدراسات قد أجريت في بيئات ثقافية واقتصادية مختلفة عن بيئتنا العربية ، وعليه يحتاج الموضوع لإجراء دراسات في بيئتنا العربية وبيان مدى اتساق هذه الممارسة مع قيم ديننا الإسلامي الحنيف.

٢-٤ أساليب إدارة الأرباح:

نتناول في الجزء التالي من هذا الفصل نماذج من التقنيات والأساليب المستخدمة لإدارة الأرباح القانونية شائعة الاستخدام(Thomas McKee, 2005).

٢-٤-١ Cookie Jar:

تتميز المحاسبة المبنية على أساس الاستحقاق بالاعتماد على الكثير من التقديرات المحاسبية والتي يجب أن تحسب وتسجل بناءاً على أحداث أو صفقات في السنة المالية الجارية وتترتب عليها التزامات سوف يتم دفعها مستقبلاً وتتطلب تقدير من الإدارة، إلا انه لا يمكن معرفة الأحداث المستقبلية على وجه الدقة واليقين في وقت التقدير فهناك شك في الغالب يحيط بعملية التقدير، وبعبارة أخرى ليس هناك تقدير صحيح وإنما هناك مجال لعدة تقديرات ممكنة ومن هنا على الإدارة أن تختار تقديراً واحداً، وأن عملية الاختيار هذه تهيئ الفرصة لإدارة الأرباح.

عندما تختار الإدارة تقديراً في حده الأعلى للتقدير لمجال المصروفات المقبولة والممكنة تكون النتيجة تسجيل مصروف أكبر في الفترة الحالية مما لو اختارت الحد الأدنى للتقدير، وبالتالي يكون من الممكن تسجيل مصروفات أقل في الفترة التالية وبهذا تخلق الإدارة ما يعرف بـ (Cookie Jar reserve) يمكن استخدامها لاحقاً لتعزيز الإيرادات.

ومن الأساليب المستخدمة في هذا المجال تكوين الاحتياطيات والمخصصات مثل تقدير مخصص الديون المشكوك فيها وتقدير تكاليف الكفالة ومخصصات المعاش التقاعدي وتقدير نسبة الانجاز في العقود طويلة الأجل.

٢-٤-٢ التنظيف المحاسبي الكبير

:Big Bath Accounting

تلجا الكثير من الشركات إلى إعادة الهيكلة أو شطب فروع بشكل واسع لكي تبقى منافسة، وعندما يحدث ذلك تسمح المعايير المحاسبية للإدارة بتسجيل الخسائر المترتبة عنها كمصروفات غير متكررة في قائمة الدخل.

إن تحميل خسارة كبيرة مقابل الإيرادات الجارية يكون له في العادة تأثير سلبي على سعر السهم لأنها مقترنة بالأنباء السيئة حول قدرة الشركة على المنافسة، ومن ناحية أخرى إذا اعتبرت الخسائر والتغييرات التشغيلية ذات علاقة ايجابية قد يرتد سعر السهم بقوة وبسرعة كبيرة.

تستخدم تقنية Big Bath من منطلق انه إذا كان عليك أن تبلغ عن أنباء سيئة مثل خسارة إعادة الهيكلة فمن الأفضل أن تبلغ عنها دفعة واحدة وتتخلص منها، وبناءاً عليه وبما أن الكثير من هذه النفقات تقوم على التقديرات فمن الأفضل تقدير الخسائر في حدها الأعلى لتفادي مفاجآت ممكنة في الأرباح المستقبلية، ومن الوسائل المستخدمة لذلك إعادة هيكلة العمليات، وإعادة هيكلة الديون المشكوك فيها، وإثبات الانخفاض في قيمة الأصول الثابتة.

٢-٤-٣ الرهان الكبير على المستقبل

:Big Bet on the Future

يقال عن الشركة التي امتلكت شركة أخرى بأنها أقدمت على رهان كبير على المستقبل، وقد يكون هذا الرهان مؤكداً بمفهوم تزايد الأرباح المسجلة للشركة الممتلكة، إذا كان هذا التملك جيد التخطيط، وتتطلب المعايير المحاسبية تسجيل الامتلاك وفق طريقة الشراء، ومن الوسائل المستخدمة في هذه التقنية:

- شطب تكاليف البحث والتطوير الجارية للشركة المملوكة، بحيث تسمح بشطب جزء كبير من سعر الشراء مقابل الأرباح الجارية في سنة الامتلاك، وحماية الأرباح المستقبلية من هذه النفقات.
- دمج أرباح الشركة المملوكة في الأرباح الموحدة للشركة، بحيث تضم الأرباح الجارية للشركة المملوكة إلى أرباح الشركة الأم، مما يعطي تعزيزاً للأرباح إذا تم الشراء بشروط مواتية.

٢-٤-٤ غسيل محفظة الاستثمار

:Flushing the Investment Portfolio

تشتري الشركات أسهم شركات أخرى لغايات استثمار أموال فائضة، أو تحقيق نوع من التحالف الإستراتيجي، وتفترض المعايير المحاسبية بأن الاستثمار الذي يقل عن ٢٠% من أسهم الشركة الأخرى، بأنه استثمار غير مؤثر ولا تحتاج الشركة المستثمرة إلى إدراج حصتها من الدخل الصافي

للمستثمر فيه في بياناتها المالية، وهناك مجموعة من القواعد المفصلة لكيفية تسجيل هذه الاستثمارات، بحيث تقتضي المعايير المحاسبية تصنيف هذه الاستثمارات إما:

- كأوراق مالية للمتاجرة تسجل أي تغييرات في قيمتها السوقية خلال الفترة المالية، وتعالج الأرباح أو الخسائر الفعلية من عملية بيعها في الدخل التشغيلي.
- كأوراق مالية متاحة للبيع تسجل أي تغييرات في قيمتها السوقية خلال الفترة المالية، في ذيل قائمة الدخل وليس في الدخل التشغيلي، أما عندما تباع هذه الأوراق فيسجل أي ربح أو خسارة في الدخل التشغيلي.

تهيئ متطلبات المعايير المحاسبية الخاصة بهذا النوع من الاستثمار الفرصة لإدارة الأرباح وذلك من خلال الأسلوب التالي:

- توقيت بيع الأوراق المالية التي اكتسبت قيمة، فعندما تستدعي الحاجة إلى أرباح إضافية تباع الأوراق المالية التي فيها ربح غير محقق، بحيث يسجل الربح في الأرباح التشغيلية.
- توقيت بيع الأوراق المالية التي فقدت جزء من قيمتها، فعندما تسعى الشركة لتخفيض أرباحها تبيع الأوراق التي فيها خسائر غير محققة، والتي تظهر بدورها في الأرباح التشغيلية.
- تغيير هدف الاحتفاظ بالورقة المالية، بحيث يمكن للإدارة تغيير هدفها فيما يخص الورقة المالية وتعيد تصنيفها من محفظة أوراق مالية

للمتاجرة إلى محفظة الأوراق المتاحة للبيع، أو العكس، بحيث ينتج عن هذا نقل أي ربح أو خسارة غير محققة إلى أو من قائمة الدخل.

٢-٤-٤ إبعاد طفل مشاكس

:Throw out a Problem Child

عندما تتراجع الأرباح بسبب ضعف أداء شركة تابعة، وأن التوقعات بأن هذا التراجع سيتفاقم في المستقبل، يمكن التخلص من هذه الشركة التابعة، والتخلص من التراجع بواسطة إحدى الوسائل التالية:

- بيع الشركة التابعة، بحيث يسجل ربح أو خسارة البيع في قائمة الدخل في الفترة الحالية، أما إذا كان تحميل دخل الفترة الحالية بخسارة كبيرة غير مرغوب فيه فيمكن استخدام وسائل أخرى.
- تحويل الشركة التابعة إلى شركة مستقلة، وفي هذه الحالة يتم توزيع حصص الشركة التابعة على المساهمين الحاليين، أو أن يتم تبادلها معهم، وهذا يجعل المساهمين الحاليين (وليس الشركة) أصحاب الشركة ذات الأداء الضعيف، وبالتالي يتم التخلص من النتائج السلبية للشركة التابعة من كل البيانات المالية، حيث أن المعايير المحاسبية تتطلب إعادة إعداد بيانات الفترة المالية السابقة، بحيث تعكس نتائج الشركة الباقية فقط.

٢-٤-٥ تغيير في المعايير المحاسبية:

بعد أن تختار الشركة القواعد المحاسبية التي سوف تستخدمها، من النادر أن تتغير هذه القواعد، وعلى الشركات الأخذ في عين الاعتبار أن التغيير في القواعد المحاسبية قد يفسر على انه تلاعب بالأرباح وبالتالي قد يؤثر على أسعار الأسهم، ويمكن على كل حال إجراء تغيير على القواعد المحاسبية دون التأثير على أسعار الأسهم من خلال الحالات التالية:

- تطبيق معيار محاسبي جديد، حيث يتم إصدار معايير جديدة وباستمرار أو أن يتم التعديل على معايير مطبقة، وفي العادة تكون هناك نوافذ اعتماد لفترات معينة قد تصل إلى ثلاث سنوات يمكن للشركات أن تعتمد تطبيق المعيار في أي وقت خلال هذه الفترة، إن التطبيق المبكر للمعيار، قد يهيئ الفرصة للإدارة لإدارة أرباحها.

- قواعد الاعتراف بالإيرادات المقدمة، حيث يوجد عدد من قواعد الاعتراف البديلة بالإيرادات المقدمة، ويعتبر البعض منها عاكساً جيداً للواقع الاقتصادي، والبعض الأخر غير ذلك، واعتماد قاعدة اعتراف معينة بالإيراد وفي الوقت المناسب يهيئ الفرصة لإدارة الأرباح.

- قواعد الاعتراف بالمصروفات المقدمة، بحيث يتم التغيير في الوقت المناسب من الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق، الأمر الذي يهيئ الفرصة لإدارة الأرباح، وقد يصادف هذا التغيير مع تغيير في سياسات الشركة تتعلق ببند معين، وكمثال على ذلك عندما تكون تعويضات المديرين وفق الأساس النقدي، وتسجل هذه المصروفات

عند دفعها، فإن التحول إلى برنامج تعويض مؤجل يمكن أن يهيئ الفرصة لتسجيل مصروفات على أساس الاستحقاق وخفض الأرباح في سنة الاعتماد، وهذا يدعم قاعدة ربط المصروف بالإيرادات المتصلة بها.

٢-٤-٦ الإطفاء والاستهلاك والنفاذ:

تشطب تكلفة أصول التشغيل طويلة الأجل المستخدمة أو المستنفذة عادة على شكل مصروف على مدى الفترات التي تستفيد منها، وتستهلك التكلفة بإحدى ثلاث طرق وهي، مصروف الإطفاء الخاص بالأصول غير الملموسة مثل الشهرة والامتيازات وحقوق الطبع والعلامات التجارية، و مصروف الاستهلاك الخاص بالأصول الملموسة مثل المباني والآلات والتجهيزات، ومصروف النفاذ الخاص بالموارد الطبيعية مثل الفحم والنفط والغاز الطبيعي.

إن عملية شطب الأصول طويلة الأجل تحتاج إلى مجموعة من الأحكام، الكثير منها يهيئ الفرصة لإدارة الشركة لإدارة الأرباح كما يلي:

- اختيار طريقة الشطب، فعلى الإدارة أن تقرر الطريقة التي تستخدمها لشطب أصول التشغيل طويلة الأجل، وينتج عن بعض هذه الطرق مصروف أكبر في الفترة الحالية أكثر من غيرها، مثل طريقة القسط المتسارع لاستهلاك الأصول الملموسة طويلة الأجل.
- اختيار فترة الشطب، فعلى الإدارة أن تقدر العمر النافع للأصول طويلة الأجل والتي يمكن أن تكون أقصر بكثير من العمر الطبيعي الفعلي.

- تقدير قيمة الخردة في نهاية العمر الإنتاجي للأصل، فبعض الأصول تحتفظ بقيمة لا بأس بها عند نهاية عمرها الإنتاجي، ينبغي تقدير هذه القيمة من أجل تسجيل مبلغ المصروف السنوي الصحيح.

- التحول إلى الاستخدام غير التشغيلي للأصل، فإذا تم تحويل أصل طويل المدى من الاستخدام التشغيلي إلى غير التشغيلي، فلن تكون هناك حاجة لتسجيل مصروف الاستهلاك أو الإطفاء، وهذا مسموح به عندما تتوقف الشركة عن استخدام أصل لأغراض تشغيلية.

٢-٤-٧ البيع وإعادة الاستئجار ومبادلة الأصول:

يمكن أن ينشأ عن التصرف في الوقت المناسب، بأصول إنتاجية طويلة الأجل ظاهرة بالميزانية بالتكلفة التاريخية، تسجيل خسائر أو أرباح غير محققة وذلك من خلال إحدى الخيارات التالية:

- البيع الكامل، بحيث يمكن للشركة أن تبيع أصل طويل الأجل لا يحقق أرباحا أو خسائر عندما يعزز هذا البيع القوائم المالية للشركة، فعلى سبيل المثال افرض أن إحدى الشركات تملك مبنى ظاهر في الميزانية بقيمة ١٠ مليون دينار، لكن قيمته في الواقع تساوي ١٥ مليون دينار، إن عملية بيع هذا المبنى ستعزز أرباح الفترة الحالية.

- البيع مع إعادة الاستئجار، بحيث يمكن أن تقوم الشركة ببيع أصل طويل الأجل ثم تقوم بإعادة استئجاره، وتناولت المعايير المحاسبية القواعد المفصلة حول ما إذا كان الأصل مؤهلاً كإيجار رأسمالي أو تشغيلي، أن خسائر مثل هذه الصفقات يتم الاعتراف بها مباشرة في

دفاتر البائع، أما الأرباح فتطفأ في الدخل على مدى عمر الأصل إذا كان عقد التأجير رأسمالي، أو بالتناسب مع دفعات الإيجار إذا كان عقد الإيجار تشغيلي، تهيئ عملية البيع مع إعادة الاستئجار الفرصة لإدارة الأرباح بواسطة تسجيل الأرباح أو الخسائر، كما تهيئ الفرصة أيضا لإدارة الأرباح بواسطة تحويل أصل غير قابل للاستهلاك مثل الأراضي إلى استقطاع مصروف إيجار، فإذا كانت الشركة مثلاً تسجل مصروف استهلاك مباني سنوياً مبلغ مائة ألف دينار من استهلاك المباني التي تملكها رغم أن الأرض التي يقوم عليها المبنى تساوي مليون دينار فالمعايير المحاسبية لا تسمح باستهلاك للأراضي التي يقوم عليها المبنى، فإذا كان المبنى موضوع لصفقة بيع مع إعادة الاستئجار التشغيلي ستكون دفعات الإيجار أعلى من مصروف الاستهلاك الذي كان يسجل سابقاً لأن على المالك الجديد والمؤجر أن يستعيدوا تكلفة الأرض والمبنى معاً، وبالتالي سوف تعكس دفعة الإيجار السنوية قيمة الأرض والمبنى معاً، وأن تسجيل مصروف الإيجار سيهيئ الفرصة لتخفيض الأرباح بمقدار إضافي فوق الاستهلاك السنوي.

- مبادلة أصول إنتاجية، حيث تسمح المعايير المحاسبية بالخروج على القاعدة العامة لتسجيل ربح أو خسارة التصرف بالأصول طويلة المدى عندما يتم مبادلة أصول إنتاجية بأصول أخرى مشابهه وتؤدي نفس الغرض، الأمر الذي يهيئ الفرصة لإدارة الشركة لإدارة الأرباح، عندما تستبدل الشركة أصل طويل الأجل بأصل آخر وتحقق خسارة يتم إثباتها لتخفيض دخل الفترة الحالية، وهنا على

الشركة اختيار الوقت المناسب لعملية الاستبدال لإدارة أرباحها، بالتوافق مع أهدافها للتأثير على رقم الربح بالتخفيض أو إبقائه كما هو بدون تغيير.

٢-٤-٨ الدخل التشغيلي مقابل الدخل غير التشغيلي:

هناك فئتان أساسيتان للأرباح هما تشغيلية وغير تشغيلية، فالتشغيلية هي التي يتوقع لها الاستمرار في المستقبل، أما الأحداث غير المتكررة فلا يتوقع لها التأثير على الأرباح المستقبلية، وبالتالي فهي تسجل على أنها غير تشغيلية، ويعمل المحللين الماليين لتقدير معدلات النمو في الأرباح التشغيلية، ويتطلب هذا الأمر الفصل بين البنود التشغيلية والبنود غير التشغيلية في قائمة الدخل، وبالتالي تتاح الفرصة لإدارة الشركة للتحايل على الأرباح عند اتخاذ قرارات حول البنود التشغيلية للدخل من خلال التلاعب بتصنيف بعض البنود كبنود غير عادية أو العكس حسب هدف الشركة.

٢-٤-٩ التسديد المبكر للدين:

تسجل عادة الديون طويلة المدى مثل السندات على أساس القيمة الدفترية المطفأة، وعندما تسدد مبكراً فقد تكون الدفعة النقدية المطلوبة مختلفة كثيراً عن القيمة الدفترية مما يخلق ربح أو خسارة محاسبية، وتتطلب المعايير المحاسبية أن يسجل هذا الربح أو الخسارة كبند غير عادي بقائمة الدخل(Hand, 1989)، ويمكن للمديرين أن يحتالوا على الأرباح باختيار الفترة المالية المناسبة التي يتم فيها تسديد الدين مبكراً.

٢-٤-١٠ استخدام أدوات المشتقات المالية:

المشتقات هي عبارة عن أدوات مالية أو عقود، يتم اشتقاق قيمتها إما من أصل أخر مثل الأسهم والسندات أو البضاعة، أو ترتبط بمؤشر محدد من قبل السوق مثل مؤشر سوق الأسهم، ويمكن استخدام المشتقات للحماية من بعض مخاطر الأعمال مثل تغيرات معدل الفائدة والتغير في سعر البضاعة وأسعار النفط وأسعار تحويل العملات الأجنبية، ومن بين أنواع المشتقات العقود المستقبلية، والخيارات، والمقايضات والمبادلات، وتتطلب المعايير المحاسبية ضرورة تسجيل المشتقات كأصول ومطلوبات في الميزانية وأن تقاس على أساس القيمة العادلة، وأن يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر من عمليات المشتقات مباشرة في الدخل التشغيلي ما لم تكن هناك تحوطات مسجلة في حقوق الملكية كجزء من الدخل الشامل(Kieso & Warfield, 2001).

تهيئ المشتقات الكثير من الفرص للتحايل على الأرباح، فعلى سبيل المثال افرض أن شركة لديها إصداراً كبيراً من سندات مستحقة على سعر فائدة ثابت، يمكن للشركة أن تدخل مقايضة لتحويل سندات سعر الفائدة الثابت إلى سندات ذات نسبة متغيرة، ويمكن للشركة حينها تسجيل زيادة في مصروف الفوائد الخاصة بالسندات عند زيادتها وتخفضها عند انخفاض النسبة، ونظراً إلى أن توقيت دخول الشركة في المقايضة متروك للشركة فإن هذا التوقيت يهيئ الفرصة لإدارة الشركة للتحايل على الأرباح.

٢-٤-١١ تقليص المركب Shrink the ship:

إن الشركات التي تعيد شراء أسهمها لا ينبغي لها تسجيل ربح أو خسارة في بيانات دخلها، والسبب هو أن الشركة ومالكي الأسهم هما كيان واحد، ويتم تحقيق الربح من خلال صفقات حقوق ملكية خارج الشركة وليس مع من هم أصحاب للشركة، والسؤال الذي يطرح نفسه كيف تؤثر عملية إعادة شراء الأسهم على الدخل؟ والجواب هو أنه بالرغم من أن عملية استعادة شراء الأسهم لا تؤثر على الأرباح لكنها تؤثر على حصة السهم من الربح وهي بديل شائع الاستخدام للأرباح، ولتوضيح ذلك نفترض أن لدى شركة ما ١٠٠٠٠٠ سهم من الأسهم وحصة السهم من الأرباح ٣ دنانير، فإذا توقعت الشركة بقاء الدخل الصافي للسنة التالية عند مستوى العام الحالي البالغ ٣٠٠٠٠٠ دينار ، وقامت الشركة في بداية السنة التالية بشراء ٩١٠٠ سهم، فستكون حصة السهم من الأرباح لتلك السنة ٣.٣ دينار، بمعدل نمو ١٠% رغم بقاء صافي الدخل كما هو.

٢-٥ دوافع الشركات لإدارة الأرباح:

إن الهدف الأساسي للتقارير المالية هو توصيل المعلومات المالية بصورة فعالة للأطراف المختلفة، وفي الوقت المناسب، وبأسلوب مقنع، ويمكن أن تحدث إدارة الأرباح عندما تتوفر الدوافع لدى المديرين لتضليل مستخدمي بياناتهم المالية عن طريق استخدام حرية الاختيار الممنوحة لهم من المعايير المحاسبية، في إعداد هذه التقارير المالية.

لقد استقطب موضوع إدارة الأرباح الكثير من الاهتمام في مجالات البحث العلمي، حيث تعددت البحوث والدراسات التي تناوله، وتناولت الدراسات المبكرة في مجال إدارة الأرباح الموضوع من خلال بحث أثر الخيارات المحاسبية على أسواق رأس المال، وكان هدفها الأساسي التمييز بين فرضيتين أساسيتين هما الفرضية الميكانيكية (Mechanistic Hypothesis) التي سادت في الكتابات المحاسبية في الستينات من القرن الماضي، والتي تقول بأن مستخدمي التقارير المالية لا يستخدمون مصادر معلومات أخرى عدا التقارير المالية، ويتوصل المستثمرون لقراراتهم بناء على القيمة الاسمية فقط لمعلومات الشركة المالية المسجلة، أي يمكن أن ينخدع المستثمرين باستخدام الخيارات المحاسبية والوسائل التي تستخدمها إدارة الشركة(Yan, 2006).

والرأي المعاكس هو فرضية السوق الكفؤ (Efficient Market Hypothesis) وهي النموذج الشائع في بحوث السبعينات من القرن الماضي، والتي تقول أن أسعار السوق تعكس جميع المعلومات المتاحة، وهناك ثلاث أشكال لكفاءة السوق هي الشكل الضعيف، و الشكل شبه القوي، والشكل القوي، حيث يؤكد الشكل الضعيف على أن أسعار السوق الحالية تعكس جميع المعلومات الموجودة في السلسلة الماضية لأسعار أسهم الشركة، بينما يقضي الشكل شبه القوي بأن أسعار الأسهم تعكس جميع المعلومات المنشورة، فيما يقول الشكل القوي بأن أسعار الأسهم تعكس جميع المعلومات بما فيها المعلومات الداخلية للشركة.

إن أكثر الكتابات المحاسبية ركزت على الشكل القوي للسوق، حيث تفترض أن السوق قادر على تحديد أثر التغييرات المحاسبية التجميلية بحيث لا تستطيع هذه التغييرات أن تضلل أو تخدع السوق باستمرار، مما يعني أن معرفة

المعلومات لا يتيح للمستثمرين أن يحصلوا على أرباح غير عادية بسبب احتواء الأسعار على المعلومات سلفاً.

لقد عملت عدد من الدراسات على اختبار الفرضية الميكانيكية عن طريق اختبار استجابة سوق الأسهم للتغيرات المحاسبية التي تزيد الدخل، دون أن يكون له تأثير نقدي، فلقد درس (Kaplan & Roll, 1972) الشركات التي غيرت طريقة استهلاكها لأغراض التقرير المالي، فوجدا أن هذه الشركات لم تحقق عائدات غير عادية حول فترة الإعلان عن الإيرادات، ولا تتوافق نتائجهم مع الفرضية الميكانيكية.

من جهة أخرى فقد وجدت بعض الدراسات عدداً من الانحرافات السوقية Market anomalies التي تتعارض مع فرضية السوق الكفؤ، مثل تأثير شهر يناير(Rozeff & Kinney, 1976)، وتأثير يوم الاثنين (Cross, 1973) وانحراف ما بعد الإعلان (Bernard & Thomas, 1989)، كما تعرضت كل من الفرضية الميكانيكية وفرضية كفاءة السوق إلى الانتقاد بسبب الافتراضات المبسطة التي تقومان عليها، إحدى هذه الانتقادات ذات الصلة بموضوع الدراسة هي أن المستثمرين متجانسين في مقدرتهم في الحصول على المعلومات المحاسبية (Hand, 1990).

وبسبب نقص الدعم المنتظم للفرضيتين، لا يعرف لماذا تلجأ الشركات لتعديلات محاسبية تجميلية، وللإجابة على هذا السؤال وضع (Watts & Zimmerman, 1978) نظريتهما الايجابية (المدخل الإيجابي) كتفسير بديل للخيارات المحاسبية التجميلية، وتفترض النظرية الايجابية حوافز سوقية غير رأسمالية خاصة بالشركات لإدارة الأرباح، وبهذا الطرح لا تتناقض النظرية

الايجابيـة مـع الفرضـيتين السـابقتين، لأنهـا تركـز عـلى الحـوافز التعاقديـة الداخليـة للشركات في اختيار الأساليب المحاسبية المختلفة، وتهيئ المتغيرات المحاسبية القاعدة للقرارات المتضمنة لتوزيع الموارد، ومكافأة الإدارة، وتجنب مخالفات اتفاقات الديون، إذ يمكـن لـلإدارة أن تؤثر على نتائج هذه القرارات من خلال اختيارها للطرق المحاسبية وتقديراتها، ويطلـق في هذه الحالة على النظرية الايجابية بنظرية التعاقد.

إن الفرضيات الثلاث الرئيسية المطروحة مـن قبـل (Watts & Zimmerman, 1986) هـي فرضـية خطـة المكافـأة (Bonus plan hypothesis)، وفرضـية اتفاقيـة الـدين (Debt covenant hypothesis) وفرضية التكلفة السياسية (Political cost hypothesis).

فرضية خطة المكافأة: تبحث هذه الفرضية في الدور الذي تلعبه الخيـارات المحاسـبية في خطط المكافآت الإدارية، فبالإضافة إلى رواتبهم المعتادة، يحصل المديرون عادة على مكافأة إضافية على أساس أدائهم، وتستخدم بيانـات قائمـة الـدخل، خصوصـاً صـافي الـدخل، لقيـاس أدائهم في الغالب، وعليه فلدى المديرون الدافع لاختيار الطـرق المحاسـبية، واسـتخدام حريـة التصرف الممنوحة لهم في التقديرات المحاسبية من أجل تحسين مكافآتهم.

لقد فسر الباحثون الأوائل بأن لدى المديرين اللذين يحصلون على مكافآت تعتمد على الدخل الحافز للتوجه للخيارات المحاسبية التي تزيد من الدخل، ومع ذلـك كانـت اختبـارات هذه الفرضية غير حاسمة، ويفسرـ (Healy, 1985) هـذا التنـاقض بسـبب الفشـل في إيجـاد ضابط لوجود حدود عليا ودنيا لكثير مـن خطـط المكافـآت، ووجـد أن المـديرين أكـثر نزوعـاً لاختيار

المستحقات التي تخفض الدخل عندما تكون حدود خطة مكافأتهم مقيـدة، واختيـار المستحقات التي تزيد الدخل عندما تكون الحدود غير مقيـدة، وأورد (Dechow & Sloan, 1991)، الدليل على إدارة الأرباح، حيث بينا بأن المديرين التنفيذيين يزيدون من مكافآتهم في السنوات الأخيرة من ولايتهم، عن طريق تخفيض مصاريف البحث والتطوير.

فرضية اتفاقية الدين: طرح (Watts & Zimmerman, 1986) هذه الفرضـية والتـي تقضي بوجود حافز لإدارة الأرباح ناتج عن اتفاقية الدين، حيث يفرض دائني الشركات قيـوداً على مدفوعات أرباح الأسهم، وإعادة شراء الأسهم، وإصدار دين جديد، وذلك لتـأمين تسـديد أصل الدين والفوائد.

يتم التعبير عن هذه القيود بدلالة الأرقـام والنسـب المحاسـبية، مثـل مسـتويات رأس المال العامل، ومعدل تغطية الفوائد، وعليه تقول فرضية اتفاقية الـدين بـأن مـديري شركـات نسب الدين إلى حقوق الملكية العالية يفضـلون اختيـار السياسـات والطـرق المحاسـبية التـي تزيد من الإيرادات المسجلة، وذلك لتجنب التقصير في تنفيذ اتفاق الدين.

لقد تطرقت عدة دراسات فيما إذا كانت الشركات التـي تسـعى لإبـرام اتفاقـات ديـن متورطة في إدارة الأرباح، فلقد وجد (DeFond & Jiambalvo, 1994) باسـتخدام عينـة مـن شركات وقعت في مخالفات لاتفاقيات ديونها، أن هذه الشركات قـد اسـتخدمت المسـتحقات التي أدت لزيادة الدخل في السنة التي سبقت مخالفة اتفاقية الدين، وفسرـت هـذه النتـائج بمثابة دليل على محاولة الشركات تأخير مخالفة اتفاقات الدين قدر المستطاع.

كما وجد (Sweeney, 1994) أيضاً بأن مديري الشركات الذين يقتربون من التقصير في اتفاقية الدين، يلجئون إلى التغييرات المحاسبية التي تزيد من الدخل، أن تكاليف التقصير التي يفرضها المقرضون والمرونة المحاسبية المتاحة للمديرين، هي محددات هامة لطبيعة استجابة المديرين المحاسبية.

فرضية التكاليف السياسية: تفرض العملية السياسية تكاليف على الشركات أو الصناعات التي يعتقد بأنها تستفيد من الجمهور وتحقق أرباحاً طائلة، وأن العلم بأن الأرباح فائضة قد يؤدي للضغط على هذه الشركات لخفض أسعارها أو مجابهة أنظمة مشددة، مما قد يؤدي إلى توليد حافز لدى مديري هذه الشركات لاختيار أساليب محاسبية، واستخدام حرية التصرف لديهم، لتخفيض الأرباح المسجلة وخفض مخاطرتهم السياسية.

قام (Han & Wang, 1998) بتحليل المستحقات الاختيارية لشركات النفط في الفترة التي ازداد فيها سعر النفط بسرعة، وهي فترة حرب الخليج ١٩٩٠، فوجدا أن الشركات التي توقعت أن تستفيد من الأزمة خفضت إيراداتها عن طريق إدارة المستحقات الاختيارية لكي تتجنب التكاليف السياسية.

كما وجدت (Jones, 1991) بأن الشركات تؤجل المستحقات التي تزيد الدخل لغرض الحصول على إعانة الاستيراد، وأن هناك ما يشير إلى أن البنوك توجه (تقوم بممارسة إدارة الأرباح) احتياطيات خسارة القرض (Collins et al, 1995)، وتحتال شركات التأمين على احتياطي خسارة المطالبات من أجل تحقيق متطلبات التنظيم (Adiel, 1996).

وقد لخص (Yan, 2006) ما طرحته النظرية الإيجابية من حوافز سوقية غير رأسمالية، تدفع المديرون إلى إجراء تغييرات محاسبية تجميلية وهي: حافز خطط المكافآت، وحافز اتفاقات الدين، وحافز التكلفة السياسية، وتنشأ هذه الحوافز عن وجود عقود ثابتة تستخدم الأرقام المحاسبية، وعليه غيرت هذه النظرية من اتجاه بحوث إدارة الأرباح من فحص حوافز السوق الرأسمالي، إلى التركيز على الأسباب التعاقدية للشركات المتعلقة بالتغييرات التجميلية.

وعلى أية حال فقد حولت دراسات إدارة الأرباح الحديثة الاهتمام بعيداً عن النظرية الإيجابية، وعادت إلى حوافز السوق الرأسمالي كتفسير للسلوك الانتهازي عند المديرون، وعملت على دراسة إمكانية أن يخدع المديرون المستثمرين عمداً، حول القيمة الأساسية لشركاتهم، فدرست البحوث الحديثة محاولات المديرين للتأثير على إصدارات الحقوق عن طريق المبالغة في تقدير الإيرادات (Teoh et al, 1998)؛ و/أو للتأثير على أداء أسهمهم في المدى القصير عن طريق إدارة الأرباح لتتماشى وتوقعات المحللين الماليين (;Kasznik, 1999 Burgstahler & Eames, 1999)، ويرتبط بهذا التحول تعريف (,Healy & Wahlen 1999) لإدارة الأرباح، وهو أن المديرون يستخدمون الاجتهاد في إعداد التقارير المالية بغرض إما التعتيم على القيمة الأساسية للشركة، أو للتأثير على توزيع الموارد.

٢-٦ اكتشاف إدارة الأرباح:

تناولت العديد من الدراسات عدد من الأساليب التي يمكن من خلالها اكتشاف قيام إدارة الشركة بإدارة الأرباح، واختلفت هذه الأساليب من الاعتماد على التحليل المحاسبي إلى الاعتماد على نماذج رياضية تحليلية تعتمد على عدد من المتغيرات المرتبطة بمحاسبة الاستحقاق، فانقسمت هذه النماذج من نماذج بسيطة إلى نماذج أكثر تعقيداً، ونتناول فيما يلي أشهر هذه الطرق أو النماذج المستخدمة:

٢-٦-١ اكتشاف إدارة الأرباح نوعياً: التحليل المحاسبي.

إن فهم حسابات الشركة أمر هام في محاولة الكشف عن احتمال قيام إدارة الشركة بإدارة الأرباح، وفيما يلي الخطوات الخاصة بتنفيذ التحليل المحاسبي للكشف عن إدارة الأرباح(Mohanram, 2003):

١. الخطوة الأولى في التحليل المحاسبي هي التعرف على السياسات المحاسبية الرئيسية للشركة والصناعة التي تنتمي إليها الشركة، فعلى سبيل المثال تعتبر مخاطر الائتمان ومخاطر نسبة الفائدة بالنسبة للبنوك ذات أهمية خاصة، أما بالنسبة لشركات الطيران، فالاستهلاك يعتبر أكثر أهمية، و أن تحديد السياسات المحاسبية الرئيسية يتيح المجال للتركيز على المجالات التي يمكن أن يحدث فيها التلاعب أكثر من غيرها.

٢. الخطوة الثانية هي تقييم المرونة المحاسبية للشركة، أي ما هو مقدار المرونة المتاحة للشركة في اختيار السياسات المحاسبية؟ فقد تكون المرونة المتاحة للشركة متدنية، لان المعايير المحاسبية قيدتها بشكل كبير مثل معالجة تكاليف التسويق ونفقات البحث والتطوير، وقد تكون المرونة المتاحة عالية مثل مخاطر الائتمان.

ما مقدار المرونة التي استنفذها المدراء؟ هل هم متحفظون أم غير متحفظون؟ فالشركات المتحفظة حالياً لديها إمكانية أعلى لتعزيز الأرباح من خلال المحاسبة غير المتحفظة (الجريئة)، ومن ناحية ثانية فالشركات الغير متحفظة حالياً، قد يكون لديها توجه أعظم نحو التلاعب، وقد تُكره على اللجوء لوسائل محاسبية غير مشروعة.

٣. الخطوة الثالثة وهي تقييم إستراتيجية الشركة المحاسبية، وكيف يمكن أن تختلف إستراتيجية الشركة المحاسبية عن منافسيها؟ فهل كانت سياسات الشركة المحاسبية، وتقديراتها واقعية في الماضي؟ وهل عدلت الشركة بصورة ملموسة على سياساتها المحاسبية؟ وما هو أثر هذا التعديل؟ هل يوجد لدى المدراء دوافع لاستخدام المحاسبة بصورة انتهازية مثل التعهدات أو المكافآت؟ فإذا كان التاريخ المحاسبي للشركة نظيف، وافتراضاتها واقعية، فإن التغييرات المحاسبية عند مثل هذه الشركة سوف تحسب على أنها أصلية وليست تلاعباً.

٤. الخطوة الرابعة هي تقييم إفصاح الشركة، هل توفر الشركة المعلومات الكافية لتقييم إستراتيجيتها وفهم اقتصاديات أعمالها؟ هل تستند خيارات السياسات المحاسبية على مبررات كافية؟ وهل هناك

تقيـيماً مفصـلاً وتحلـيلاً لـلأداء في المـاضي؟ هـل تـوفر الشركـة إفصـاحاً إضـافياً للمساعدة في فهم البيانات المالية بشكل أفضل؟ هل هناك إفصاح قطاعي جغرافي مفصل إضـافة إلى الإفصـاح القطـاعي حسـب خطـوط الأعـمال؟ مـا مـدى جـودة علاقات المستثمرين مع الشركة؟ هل تزود الشركة إفصـاحاً جيـداً عـن الأنبـاء غـير السارة؟ إن نوعية الإفصاح والممارسات المحاسـبية جانبـان لا ينفصـلان، فالشركات التي مارست إفصاحات شفافة أقل عرضة للوقوع في ممارسة إدارة الأرباح.

٥. الخطوة الخامسة والأكثر أهمية في التحليـل المحاسـبي، هـي تحديـد الخطـوط أو المؤشرات الحمراء، والتي قـد يـدل وجـود واحـدة أو أكـثر منهـا عـلى وجـود شيء سلبي، ولكن إذا تبين وجود عدد منها في شركة ما فيصبح من اللازم إجـراء تـدقيق أعمق على حساباتها، والنقاط التالية تمثل عينة مـن هـذه الخطـوط أو المـؤشرات الحمراء:

- وجود تغييرات أو تعـديلات محاسـبية دون وجـود تعليـل أو تبريـر لـذلك، خاصة إذا كان الأداء سيئاً.
- وجود عمليات أو صـفقات تعـزز الأربـاح دون وجـود تعليـل لـذلك، مثـل عملية بيع الأصول طويلة الأجل.
- حـدوث زيـادة غـير عاديـة في حسـابات الـذمم المدينـة نسـبة إلى لزيـادة المبيعات.
- زيادة الفجوة بين صافي الدخل والتدفق النقدي التشغيلي، بحيث قـد يـدل ذلك على إمكانية التلاعب بالمستحقات.

- زيادة الفجوة بين صافي الدخل بالقوائم المالية المنشورة بالسوق المالي مع الدخل المعتمد من قبل دائرة الضريبة.
- شطب أو تخفيضات غير متوقعة وكبيرة في الأصول.
- صفقات كبيرة مع أطراف ذوي علاقة مع إدارة الشركة.
- صدور أراء مدققين متحفظة، أو حدوث تغييرات في المدققين.

٦.الخطوة الأخيرة هي إبطال التحريفات المحاسبية، عن طريق قلب تأثيرات الخيارات المحاسبية المشكوك فيها، كلما أمكن ذلك، وعلى سبيل المثال إذا زادت شركة ما العمر الإنتاجي المقدر للأصول القابلة للاستهلاك من ١٥ سنة إلى ٢٠ سنة بطريقة يشوبها التلاعب، فينبغي إعادة صياغة الأرقام المحاسبية الخاصة بالاستهلاك وفقاً للعمر الإنتاجي ١٥ سنة، وينبغي استخدام الأرقام المالية النظيفة في التحليل المالي.

٢-٦-٢ اكتشاف إدارة الأرباح تحليلياً من خلال استخدام المستحقات:

ركزت هذه الطرق في اكتشاف إدارة الأرباح إما على بند من بنود المستحقات بشكل فردي بحيث يتم دراسة التغير في البند موضوع الدراسة ويطلق على هذا الأسلوب في الكشف عن إدارة الأرباح طريقة الاستحقاق الفردي، أو ركزت على استخدام الإدارة للمستحقات الاختيارية، وهي من أكثر الطرق استخداماً. وتفترض هذه الطريقة، بأن المديرون يعتمدون في الأساس على حرية تصرفهم في بعض المستحقات المحاسبية لإدارة الأرباح

(Jones, 1991)، وتتكون المستحقات المحاسبية من مستحقات اختيارية تحددها الإدارة ومستحقات غير اختيارية تتحدد اقتصادياً، ويمكن للمديرين أن يمارسوا حرية اختيارهم للأساليب والتقديرات المحاسبية المرتبطة بالمستحقات الاختيارية، وكذلك اختيار توقيت الاعتراف بهذه المستحقات. وعليه يحتاج مثل هذا التحليل إلى نموذج يعمل على تقدير المكونات الاختيارية للدخل المعلن عنه، وتتراوح النماذج الموجودة من نماذج بسيطة تقاس فيها المستحقات الاختيارية كمستحقات كلية، إلى نماذج أكثر تعقيداً تحاول فصل المستحقات الكلية إلى مكوناتها الاختيارية وغير الاختيارية، وفيما يلي عرض لأهم هذه الطرق والنماذج:

٢-٦-٢-١ طريقة الاستحقاق الفردي:

عملت بعض الدراسات على الكشف عن إدارة الأرباح مستخدمة في ذلك الاستحقاق المنفرد مثل مصروفات الديون المعدومة (Mc Nichols & Wilson, 1988)، أو تقديرات الاستهلاك أو مخصصات الضريبة المؤجلة (Teoh et al, 1999).

إن محاولة الكشف عن إدارة الأرباح باستخدام استحقاق منفرد له عيوبه: أولاً يمكن الكشف عن إدارة الأرباح حسب طريقة الاستحقاق المفرد إذا كان هذا الاستحقاق موجه فقط، ومن الصعب عادة تحديد الاستحقاق المستخدم لإدارة الأرباح بعينه، وحتى لو تم تحديد الاستحقاق المناسب فإن تأثير توجيه أي استحقاق منفرد بذاته قد لا يكون كبيراً بما يكفي لتحقيق أهمية إحصائية. ثانياً من المنطقي أن نفترض أن المديرون يستخدمون أكثر من

استحقاق عند إدارة الأرباح. وعليه إذا اعتبرت طريقة الاستحقاق المنفرد فعالة في الكشف عن إدارة الأرباح في بعض الأحوال، فإنها تفشل في الكشف عن إدارة الأرباح في معظم الأحوال (Mc Nichols & Wilson, 1988)، علاوة على ذلك من السهل أن يتأثر الاستحقاق المنفرد بالمتغيرات الأخرى، فعلى سبيل المثال يمكن أن يكون التغير لزيادة الدخل من خلال مخصص الديون المعدومة للشركة نتيجة إدارة الأرباح، ولكن يمكن أن يكون أيضاً نتيجة التغيير في سياسة الائتمان بالشركة، أو مجرد تغير في الظروف الاقتصادية.

٢-٦-٢-٢ نموذج Healy:

أجرى (Healy, 1985) اختباراته على إدارة الأرباح عن طريق مقارنة متوسط المستحقات الكلية المعدلة بواسطة إجمالي الأصول للسنة السابقة لعملية القياس، وتختلف دراسة Healy عن بقية الدراسات في أنها تتنبأ بحدوث إدارة الأرباح بشكل نظامي في كل فترة. وتحسب المستحقات الكلية بالفرق بين الدخل الصافي والتدفق النقدي من العمليات التشغيلية وفيما يلي عرض لهذا النموذج:

$$NDA_t = \frac{\sum TA_t}{T}$$

حيث:

NDA_t عبارة عن المستحقات غير الاختيارية لسنة القياس.

Σ عبارة عن المستحقات الكلية المعدلة حسب إجمالي الأصول.

TA_t

t عبارة عن السنوات الداخلة في عملية التقدير.

T عبارة عن مجموع السنوات الداخلة في عملية التقدير.

٢-٦-٢-٣ نموذج De Angelo:

أجرى (De Angelo, 1986) اختباراته على إدارة الأرباح بواسطة الفروقات الأولى في المستحقات الاختيارية، وبافتراض أن المستحقات الأولى لها قيمة متوقعة هي الصفر وفقاً للفرضية العدمية لعدم القيام بإدارة الأرباح، ويستخدم هذا النموذج مستحقات الفترة الأخيرة الإجمالية المعدلة وفقاً لإجمالي أصول الفترة السابقة كمقياس للمستحقات غير الاختيارية، وعليه يمكن النظر إلى هذا النموذج على أنه حالة من حالات نموذج Healy التي تنحصر فيها فترة تقدير المستحقات غير الاختيارية على مشاهدات السنة السابقة وفيما يلي عرض لهذا النموذج:

$$NDA_t = TA_{t-1}$$

NDA_t عبارة عن المستحقات غير الاختيارية لسنة القياس.

TA_{t-1} عبارة عن المستحقات الكلية المعدلة حسب إجمالي الأصول للفترة السابقة.

إن الخاصية العامة للنموذجين السابقين هي أن كلاهما يستخدم المستحقات الكلية لفترة التقدير للنيابة عن المستحقات غير الاختيارية المتوقعة. فإذا كانت المستحقات غير الاختيارية ثابتة مع مرور الوقت ومتوسط المستحقات الاختيارية صفر في فترة التقدير فإن كلا النموذجين سيقيسان المستحقات غير الاختيارية بدون خطأ هذا من جهه، ومن جهة أخرى إذا تغيرت المستحقات غير الاختيارية من فترة لأخرى فسوف يقيس النموذجان المستحقات الاختيارية مع خطأ، وتعتمد مدى ملائمة استخدام أي من النموذجين على السلسلة الزمنية المولدة للمستحقات غير الاختيارية.

يشير (Kaplan,1985) إلى أن طبيعة محاسبة الاستحقاق تفرض بأن يتغير مستوى المستحقات غير الاختيارية استجابة للتغيرات في الظروف الاقتصادية، وعليه عملياً لا يتوقع ثبات المستحقات غير الاختيارية من فترة لأخرى، وبالتالي فإن الإخفاق في تمثيل أثر الظروف الاقتصادية على المستحقات غير الاختيارية سوف يسبب أخطاء قياس.

٢-٦-٢-٤ نموذج Jones:

طرحت (Jones, 1991) نموذجاً خفف فيه من فرضية أن المستحقات غير الاختيارية ثابتة من فترة لأخرى، وحاولت ضبط تأثر التغيرات في ظروف الشركة الاقتصادية على المستحقات غير الاختيارية، يفترض هذا النموذج متغيرين هما مستوى الملكية الكلية (المصنع والمعدات والآلات ...الخ) و التغييرات في الإيرادات، فهما يعنيان مستوى المستحقات غير الموجهة التي تحدث نتيجة الصفقات الاقتصادية للشركة، فمستوى الملكية يحدد مصروف

الاستهلاك بينما تعني التغيرات في الإيرادات التغيرات في حسـابات رأس المـال العامـل وفيما يلي النموذج المستخدم:

$$NDA_t = \alpha_1 (1/A_{t-1}) + \alpha_2 (\Delta REV_t) + \alpha_3 (PPE_t)$$

حيث:

NDA_t = المستحقات غير الاختيارية.

A_{t-1} = إجمالي الأصول نهاية السنة السابقة.

ΔREV_t = التغير في إيرادات الشركة.

PPE_t = إجمالي الممتلكات والمعدات والتجهيزات في السنة t المعدلة حسب إجمالي الأصول في نهاية السنة السابقة.

$\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$ = المقدرات أو المعاملات الخاصة بالشركة.

تستخرج المقدرات أو المعاملات $\alpha_3, \alpha_2, \alpha_1$ الخاصـة بالشركة باسـتخدام النمـوذج التالي في فترة التقدير:

$$TA_t = a_1 (1/A_{t-1}) + a_2 (\Delta REV_t) + a_3 (PPE_t) + \acute{\upsilon}_t$$

حيث: ترمز a_1 , a_2 , a_3 إلى تقديرات كل من $\alpha_3, \alpha_2, \alpha_1$; أما TA_t فهي عبارة عن المستحقات الكلية المعدلة وفقاً لإجمالي الأصول في نهاية الفترة السابقة، و$\acute{\upsilon}_t$ عبارة عن الخطأ العشوائي.

تشير نتائج دراسة (Jones, 1991) إلى أن النموذج نـاجح في تفسـير مـا يقـارب ٢٥% من التفاوت في المستحقات الإجمالية.

إن الفرضية التي بني عليها نموذج Jones هـي أن الإيـرادات غـير اختياريـة، فـإذا تـم إدارة الإيرادات من خلال الإيرادات غير الاختيارية فإن النموذج سيعمل على إزالـة جـزء مـن الإيرادات التي تمت إداراتها من المسـتحقات الاختياريـة، فعـلى سـبيل المثـال إذا اسـتخدمت الإدارة حرية التصرف الممنوحة لها لزيادة الدخل في نهاية السنة في الوقت الذي لم تتوفر فيـه النقدية بعد، سيكون هناك شك كبير حول ما إذا كانت هذه الإيرادات قد اكتسبت، وستكون نتيجة هذا التصرف الإداري زيـادة في الـدخل والمسـتحقات الكليـة مـن خـلال زيـادة الـذمم المدينة. يعمل النموذج على فصل المستحقات الكلية من ناحية الإيرادات وبالتالي يعمل عـلى استخراج هذا المكون من الاستحقاق، جاعلاً من إدارة الأرباح منحرفـة نحـو الصـفر، وتعـترف Jones بهذا القصور في نموذجها(انظر Jones,1991).

٢-٦-٢-٥ نموذج Jones المعدل:

لتفادي أوجه القصـور في نمـوذج Jones,1991 قـدم (Dechow et al, 1995) نموذجـاً معدلاً مستخدماً فيـه المسـتحقات الاختياريـة لقيـاس درجـة إدارة الشركة للأربـاح. وأشـارت دراسـة (Jean et al, 2004) إلى انـه الأقـوى بـين الـنماذج المسـتخدمة في الكشـف عـن إدارة الأرباح، ثم إن (Subramamyam,1996) قدم الدليل على أن المستحقات الاختيارية المقـدرة بواسطة هذا النموذج يتم تسعيرها بواسطة السوق، إلا أن معامل المستحقات الاختيارية أقل قيمـة مـن معامـل المسـتحقات غـير الاختياريـة، وهـذا يعنـي أن أطـراف السـوق تنظـر إلى المستحقات الاختيارية باعتبارها عنصر أقل

موثوقية، مما يعني أن المستحقات الاختيارية أكثر عرضة لتلاعب المديرين وبالتالي هي مقياس صالح لإدارة الأرباح، ولقياس المستحقات الاختيارية ولاستخدام هذا النموذج يجب:

أولا: قياس المستحقات الكلية والتي يمكن قياسها بطريقتين بديلتين هما طريقة التدفق النقدي التي تحتسب فيها المستحقات الكلية بالفرق بين صافي الدخل والتدفق النقدي من العمليات التشغيلية، وطريقة قائمة المركز المالي التقليدية والتي تحتسب فيها المستحقات الكلية من خلال النموذج التالي:

$$TACC_{i,t} = \Delta CA_{i,t} - \Delta CL_{i,t} - \Delta Cash_{i,t} + \Delta STDEBT_{i,t} - DEPTN_{i,t} \ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث :

$TACC_{it}$ = المستحقات الكلية للشركة i خلال الفترة t.

$\Delta CA_{i,t}$ = التغير في الأصول المتداولة للشركة i خلال الفترة (t).

ΔCL_{it} = التغير في الخصوم المتداولة للشركة i خلال الفترة (t).

$\Delta Cash_{I,t}$ = التغير في النقدية وما يعادل النقدية للشركة i خلال الفترة (t).

$\Delta STDEBT_{i,t}$ = التغير في أقساط الديون طويلة الأجل المستحقة والديون قصيرة الأجل الأخرى للشركة i خلال الفترة (t).

$DEPTN_{i,t}$ = مصروف الاستهلاك والإطفاء للشركة i خلال الفترة (t).

ويلاحظ من خلال النموذج أعلاه انه تم تخفيض كل من التغير في النقدية ومصروف الاستهلاك والاستنفاذ من التغير في الأصول المتداولة، كما تم تخفيض التغير في الدين قصير الأجل (بما في ذلك التغير في الدفعات المستحقة من الديون طويلة الأجل) من التغير في الخصوم المتداولة، وذلك للوصول إلى الاختلافات بين الأساس النقدي المعدل وأساس الاستحقاق.

ثانياً: يتم تقدير معالم النموذج الذي سيتم من خلاله احتساب المستحقات غير الاختيارية ($NDACC_{i,t}$) من خلال معادلة الانحدار التالية والتي تتم لمجموعة شركات العينة في كل سنة على حدة:

$$TACC_{i,t}/ A_{i , t-1}=\alpha_1(1/A_{i , t-1})+\alpha_2(\Delta REV_{i,t}-\Delta REC_{i,t})/A_{i , t-1}+\alpha_3 PPE_{i,t} / A_{i ,t-1}+ E_{i,t} \ldots\ldots(2)$$

حيث:

$TACC_{i,t}$ = المستحقات الكلية للشركة (i) في الفترة (t) .

$\Delta REV_{i,t}$ = التغير في إيرادات الشركة (i) في الفترة (t) .

$\Delta REC_{i,t}$ = التغير في حسابات تحت التحصيل للشركة (i) في الفترة (t) .

$PPE_{i,t}$ = العقارات والممتلكات والآلات للشركة (i) في الفترة (t) .

$A_{i , t-1}$ = إجمالي أصول الشركة (i) عند نهاية الفترة (t-1).

$E_{i,t}$ = الخطأ العشوائي.

ثالثاً: تحديد المستحقات غير الاختيارية العادية ($NDACC_{i,t}$) لكل شركة من شركات العينة على حدة وخلال كل سنة من سنوات الدراسة من خلال معالم النموذج السنوية المقدرة أعلاه (α_1 و α_2 و α_3) من خلال المعادلة التالية:

$$NDACC_{i,t} = \hat{a}_1 (1/A_{i,t-1} + \hat{a}_2 (\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) + \hat{a}_3 PPE_{it} \ldots\ldots(3)$$

رابعاً: يتم احتساب المستحقات الاختيارية($DACC_{i,t}$) لكل شركة بالفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية.

$$DACC_{i,t} = TACC_{i,t} - NDACC_{i,t} \ \ldots\ldots\ldots(4)$$

٢-٧ الحاكمية المؤسسية وإدارة الأرباح:

تلعب الحاكمية المؤسسية الفعالة دوراً هاماً في الحد من قدرة إدارة الشركة على إدارة الأرباح، وذلك من خلال قيام كل من مجلس الإدارة ولجنة التدقيق الداخلي بالدور الرقابي والإشرافي المناط بكل منهما، وعليه سوف يتم تناول العلاقة بين الحاكمية المؤسسية بمتغيراتها المختلفة المتعلقة بكل من مجلس الإدارة ولجنة التدقيق الداخلي، مع ممارسة الشركات لإدارة الأرباح في الجزء التالي:

٢-٧-١ لجنة التدقيق الداخلي: تنبثق لجنة التدقيق الداخلي عن مجلس الإدارة، ومن واجباتها الأساسية الإشراف على عملية إعداد البيانات المالية للشركة، ومتابعة وتقييم نظام الرقابة الداخلية ومتابعة عمل المدقق الخارجي، وعليه يجب أن يكون لهذه اللجنة قدر كافٍ من الاستقلالية وأن تتمتع بالخبرة

اللازمة للقيام بمهامها ومسؤولياتها بفاعلية وعلى الوجه المطلوب، حيث أثبتت الدراسات أن توفر مثل هذه الخصائص في هذه اللجنة يحد من قدرة إدارة الشركة على إدارة الأرباح وفيما يلي نتناول أهم هذه الخصائص والمرتبطة بموضوع الدراسة بشيء من الإيجاز.

٢-٧-١-١ استقلال لجنة التدقيق الداخلي:

تعتبر استقلالية لجان التدقيق الداخلي حجر الأساس لقيام هذه اللجان بدورها الإشرافي المنوط بها، وهذا يفسر لماذا يكون لدى أغلب البورصات قواعد وأنظمة تخص استقلال لجان التدقيق، فحسب لجنة (Blue Ribbon Committee "BRC", 1999) "أثبتت الدراسات الحديثة وجود علاقة متبادلة بين استقلالية لجان التدقيق الداخلي وخاصيتين مطلوبتين هما: درجة أعلى من الإشراف النشط، وحوادث أقل للإحتيالات المالية". فإذا سلمنا بأن الاستقلالية مرتبطة بإشراف أفضل، فمن المتوقع أن يكون هناك ارتباط عكسي بين استقلالية لجان التدقيق ومستوى إدارة الأرباح.

ففيما يتعلق باللجنة الوطنية الخاصة بالتقرير المالي الاحتيالي (١٩٨٧)، وهيئة الإشراف العام(١٩٩٣)، فقد اشترطتا أن تتألف لجنة التدقيق من أعضاء غير تنفيذيين فقط، كما بين (McMullen & Randghun, 1996) بأن الشركات الخاضعة لتعليمات SEC من المطلوب أن تكون لجانها مؤلفة من أعضاء غير تنفيذيين، إلا أن عيب هذا المعيار، هو أن المدراء غير التنفيذيين قد لا يكونوا مستقلين تماماً عن الإدارة، فقد يختار مجلس الإدارة أعضاء لجنة التدقيق غير تنفيذيين ممن لهم علاقة أو انتماء مع الشركات العميلة، وبالتالي فهم مراقبون أقل فاعلية على الأرجح، وحسب

(Vicknair &Carnes, 1993) يتواجد مثل هؤلاء المديرون في ٧٤% من شركات سوق NYSE، حيث يوجد ما لا يقل عن عضو واحد في اللجنة، وعليه توصي (BRC, 1999) بأنه يجب أن تتألف اللجنة من مدراء ليس لهم علاقة مع الشركة حتى لا يتعارض ذلك مع استقلاليتهم.

كما قد يكون للمديرين غير التنفيذيين المستقلين وجهات نظر منحازة للإدارة إن كانوا مديرين في شركات أخرى، ويكونوا أقل انتقاداً لإدارة الشركة(Westphal & Zajac, 1997)، وتؤيد نتائج دراسة (DeZoort & Salterio's, 2001) هذه الاستنتاجات بالنسبة للجان التدقيق الداخلي، فقد وجد هذان الباحثان أن أعضاء لجنة التدقيق الداخلي الذين يتقلدون مناصب إدارية إضافة لعملهم بلجان التدقيق، يكونوا أكثر احتمالاً لتأييد الإدارة في خلافاتها مع المدقق، وعليه يتوقع أن ترتبط نسبة الأعضاء المستقلين والذين لا يتقلدون مناصب إدارية في شركات أخرى عكسياً مع إدارة الأرباح.

ولم تغفل تعليمات الإفصاح الأردنية عن هذه النقطة، فلقد اشترطت تكوين لجنة تدقيق داخلي للشركة تتألف من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين على الأقل، إلا أنها لم تشترط عدم وجود علاقة مع الشركة، واعتبرت العضو غير التنفيذي ذلك العضو الذي لا يكون موظفاً بالشركة أو يتقاضى راتباً منها[٢].

وإضافة إلى العلاقة مع الشركة، قد تعمل برامج خيارات الأسهم على إضعاف استقلالية أعضاء لجنة التدقيق الداخلي، فبينما تعمل خيارات الأسهم على توحيد مصالح كل من الإدارة والمساهمين، فقد يكون لها

٢ المادة ١٧ الفقرة ب من تعليمات الإفصاح الأردنية رقم ١ لسنة ١٩٩٨ المعدل سنة ٢٠٠٤.

تـأثيرات عكسـية، فيوضـح (Subramaniam & Callaghan, 2000) بـأن الشركات التي تعيد تسعير خيارات الأسهم ، تختار توقيت هذا الحدث قبل الإعلان عن الإيرادات ربـع السنوية إذا كانت الأخبار جيدة، وبعد الإعلان إذا كانت الأخبار سيئة، وتـزداد هـذه المشـكلة بالنسبة للخيـارات التـي يمكـن أن تسـتخدم في المـدى القصـير، وعنـدها يمكـن للأعضـاء غـير التنفيذيين أن يكونوا أكثر تعاوناً مع الإدارة في إدارتها للأرباح لزيادة مصالحهم الشخصية على حساب أداء الشركة المستقبلي، وعليه اقترحت عـدة لجـان عـدم مشـاركة المـديرين في وضـع خطة المكافأة وعدم استخدام خيارات الأسهم لمكافأة المديرين غير التنفيـذيين، كـما توصـلت دراسة (Klein, 2002) إلى نفس النتائج حيث أثبتت وجود علاقة سلبية بـين اسـتقلال لجـان التدقيق الداخلي وإدارة الأرباح المقاسة بالمستحقات الاختياريـة، وأن نسـبة خيـارات الأسـهم التي يمتلكها الأعضاء غـير التنفيـذيين والتـي يمكـن اسـتخدامها في المـدى القصـير تـرتبط مـع احتمال إدارة الأرباح بشكل جريء ومغامر.

٢-٧-١-٢ الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق الداخلي:

بسبب مسؤولية أعضاء لجنة التدقيق الداخلي الخاص بـالإشراف عـلى أنظمـة الرقابـة الداخلية وعملية إعداد التقارير المالية، تفـرض متطلبـات السـيطرة السـليمة حصـول أعضـاء لجنة التدقيق على مستوى معين مـن الاختصـاص المـالي، ولهـذا أوصـت العديـد مـن اللجـان والمنظمات المهنية بأن يكون عـلى كـل عضـو في لجنـة التـدقيق الـداخلي جيـد الاطـلاع ماليـاً (مثقف مالياً) وأن يكون لدى عضو واحد على الأقل خبرة في المحاسبية، حيـث تعـرف الخـبرة بأنها

"تجارب العمل السابقة في الموارد المالية أو المحاسبة، والشهادة المهنية في المحاسبة أو أي خبرة مكافئة، أو تأسيس يسهم في معرفة الفرد المالية بما فيها تقلد منصب مدير تنفيذي، أو أي منصب كبير يتصل بمسؤوليات الإشراف المالي".

وتؤيد هذه التوصيات نتائج العديد من الدراسات مثل دراسة (McMullen & Randghun, 1996) التي أشارت إلى أن الشركات التي تخضع للإجراءات المفروضة من قبل SEC، أو التي تعمل على إعادة صياغة تقاريرها ربع السنوية هي أقل الشركات التي لديها أعضاء لجان تدقيق يحملون CPA.

وفي دراسة (Saltorio & DeZoort. 2001) وجدا بأن الخبرة المحاسبية عند أعضاء لجنة التدقيق الداخلي، إضافة إلى المعرفة بالتدقيق تقترن إيجابياً مع احتمال مساعدة المدقق الخارجي في الاحتدام مع الإدارة، وبالتالي ارتباطها سلباً مع إدارة الأرباح.

كما توصلت دراسة (Sonda et al, 2001) إلى أن لجان التدقيق الداخلي التي تضم من بين أعضائها شخص له خبرة مالية أكثر فاعلية في الحد من قدرة إدارة الشركة لإدارة الأرباح، وعلى وجه الخصوص كان لوجود شخص واحد على الأقل ذو خبرة مالية ارتباط مع احتمال أقل لإدارة الأرباح.

أما فيما يتعلق بتعليمات الإفصاح الأردنية فلم يرد فيها أي نص يحدد الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق الداخلي ولا الحد الأدنى للشهادات المهنية لأعضائها.

٢-٧-١-٣ نشاط لجنة التدقيق الداخلي:

لن يكون لخاصيتي استقلال وخبرة لجنة التدقيق الداخلي أي فاعلية إذا لم تكن اللجنة إيجابية ونشطة من ناحية الواجبات التي تتولاها ومعدل تكرار اجتماعاتها، حيث تناولت العديد من الإصدارات المهنية مختلف الأنشطة التي ينبغي على اللجنة القيام بها مثل (Coopers & Lybrand. 1995 ; BRC, 1999)، ويمكن تقسيم هذه المسؤوليات إلى ثلاث مجموعات (Wolnizer, 1995 ; Verschoor, 1993) هي الإشراف على البيانات المالية، والإشراف على التدقيق الخارجي، والإشراف العام على نظام الرقابة الداخلية بما فيها المراجعة الداخلية، كما أوصت لجنة BRC, 1999 بأن تكون هذه المسؤوليات موثقة في وثيقة رسمية يصادق عليها مجلس الإدارة، حيث أن هذه الوثيقة الرسمية لا تهيئ الدليل للأعضاء عن واجباتهم فقط، وإنما تكون مصدر سلطة وقوة للجنة التدقيق الداخلي، وأكد (Kalbers & Fogarty, 1993) أن هذه الوثيقة الرسمية تلعب دوراً هاماً في سلطة لجنة التدقيق، وفاعليتها.

من بين المسؤوليات السالفة الذكر تعتبر عملية الإشراف على إعداد البيانات المالية والإشراف على التدقيق الخارجي، من أكثر المسؤوليات علاقة بإدارة الأرباح، فتنطوي الأولى على مراجعة البيانات المالية، والسياسات المحاسبية، والتقديرات الإدارية الرئيسية، بينما يتوقع من الثانية تعزيز استقلالية المدقق الخارجي وتحسين فاعلية التدقيق(Wolnizer, 1995)، وعليه فإن وجود هذه الوثيقة الرسمية تكون فيها هذه الواجبات الإشرافية واضحة

المعالم ومحددة بشكل واضح، سيكون له ارتباط قوي سلبي مع خفض مستوى إدارة الأرباح.

كما أن لعدد اجتماعات اللجنة أهمية خاصة، فإذا كانت لجنة التدقيق الداخلي حريصة على القيام بوظائفها الرقابية، عليها الاحتفاظ بمستوى ثابت من النشاط، واقترحت عدة لجان ومنظمات مهنية عقد ثلاث أو أربع اجتماعات على الأقل سنوياً(Cadbury Committee, 1987 ; Price Waterhouse, 1993)، وبين (Randghun &McMullen, 1996) أن لجان التدقيق الداخلي لشركات تخضع لإجراءات SEC المفروضة، أو تعيد صياغة تقاريرها ربع السنوية هي الأقل احتمالاً أن يكون لديها اجتماعات متكررة من الشركات الأخرى، وتوصلت كل من (Abbott et al, 2000; Sonda et al, 2001) إلى نفس النتائج مع عينات أحدث.

وبالنظر إلى تعليمات الإفصاح الأردنية فقد حددت المادة السابعة عشر- الفقرة (ج) ضرورة اجتماع اللجنة بشكل دوري على ألا يقل عدد اجتماعاتها عن أربع اجتماعات سنوياً وتقديم تقاريرها إلى مجلس الإدارة، كما حددت نفس المادة في الفقرتين (د،هـ) المهام والمسؤوليات الملقاة على عاتق هذه اللجنة والتي في عمومها لا تختلف كثيراً عن التقسيم السابق ذكره، فلقد حددت هذه المهام بالإشراف على عمل المدقق الخارجي ابتداء من إجراءات تعيينه إلى تقديمه لتقريره النهائي عن نتائج أعمال الشركة ومركزها المالي، كما حددت المادة أيضاً أن مهام اللجنة تقييم إجراءات الرقابة الداخلية والإطلاع على تقييم المدقق الخارجي لهذه الإجراءات والإطلاع على تقارير الرقابة الداخلية خاصة تلك المتعلقة بأي مخالفات تظهر نتيجة عمل المدقق الداخلي، أما فيما يتعلق بالإشراف على عملية إعداد البيانات المالية فلم تكن

هذه المهمة واضحة بشكل كافي بتعليمات الإفصاح حيث ذكرت المادة السابعة عشر بالفقرة (د) النقطة الخامسة أنه على اللجنة دراسة التقارير الدورية قبل عرضها على مجلس الإدارة وتقديم التوصيات بشأنها مع التركيز على أي تغييرات في السياسات المحاسبية المتبعة، و أي تغيير يطرأ على حسابات الشركة جراء عمليات التدقيق أو نتيجة مقترحات مدقق الحسابات.

٢-٦-٢ مجلس الإدارة:

إن لجنة التدقيق الداخلي المنبثقة عن مجلس الإدارة تقوم بواجباتها بتفويض من مجلس الإدارة، فبينما تعتبر لجنة التدقيق الداخلي الفعالة أساسية في تهيئة التقارير المالية التي تتمتع بالثقة، يلعب مجلس الإدارة أيضاً دوراً هاماً. تقول لجنة (BRC, 1999) "أن أداء لجان التدقيق الداخلي ينبغي أن يبنى على ممارسات ومواقف مجلس الإدارة برمتها" كما تدعوا العديد من المنظمات المهنية إلى لعب مجلس الإدارة الدور البناء في عملية إعداد التقارير المالية، وترى عدد من الدراسات أن لبعض خصائص مجلس الإدارة تأثير على نوعية التقارير المالية، وبالتالي تأثير على مستوى إدارة الأرباح، وعليه سيتم في الجزء التالي مناقشة أهم خصائص مجلس الإدارة المرتبطة بموضوع الدراسة.

٢-٦-٢-١ حجم مجلس الإدارة:

يعتبر عدد المديرين عامل هام في فاعلية المجلس، وللأسف لم تقدم الدراسات التي تناولته اتفاقاً على اتجاه العلاقة بين حجم المجلس وفاعليته، فمن جهة يحتمل أن يكون المجلس الأكبر حجماً أقل فاعلية، ويسهل على المدير التنفيذي التحكم والسيطرة (Jensen, 1993)، ومن جهة أخرى يوفر

الحجم الأكبر للمجلس صلات بيئية أفضل وخبرات أوسع بالمجلس (Dalton et al, 1999).

إن الأدلة بخصوص موثوقية التقارير المالية واحتمال ارتباط حجم المجلس بمستوى إدارة الأرباح لا زالت مختلطة، فبينما وجد (Beasley, 1996) علاقة إيجابية بين حجم مجلس الإدارة واحتمال الاحتيال في التقارير المالية، (أي وجود مستوى عال من إدارة الأرباح)، لم يجد كل من (Abbott et al, 2000; Sonda et al, ٢٠٠١) علاقة بين الاثنين.

وترك قانون الشركات الأردني[٣] تحديد عدد أعضاء مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة للنظام الأساسي للشركة شريطة ألا يقل عن ثلاثة أعضاء ولا يزيد عن ثلاثة عشر عضواً، وذلك وفقاً لما ورد بالمادة رقم ١٢٢ من القانون المذكور.

٢-٦-٢-٢ استقلالية مجلس الإدارة:

إن الجانب الهام في السيطرة الفعالة هو إدراك أن المصالح الخاصة للإدارة التنفيذية، والمصلحة العامة للشركة قد تتضارب في بعض الأحيان وأن المجلس المستقل يلعب دوراً هاماً في هذه الحالات(Cadbury Committee, 1992;).

إن لهذا التركيز على استقلالية مجلس الإدارة أرضيته في نظرية الوكالة (Fama & Jensen, 1983; Shleifer & Vishny, 1997)، والتي

٣ قانون الشركات الأردني رقم(٢٢) لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته لغاية القانون رقم(١٧) لسنة ٢٠٠٣

بينت أن الإشراف والرقابة من أكبر وظائف مجلس الإدارة حساسية، ولهذا فإن فاعلية المجلس في الحد من قدرة الإدارة التنفيذية على إدارة الأرباح تتوقف على الاستقلالية النسبية لأعضائه، وهناك ثلاث خصائص رئيسية لاستقلالية المجلس وهـي ضـم أعضـاء غـير تنفيـذيين للمجلس، وفصل الأدوار الرئيسية بين رئيس مجلـس الإدارة والمـدير التنفيـذي، ووجـود لجنـة تعيين أو ترشيح مستقلة للإدارة التنفيذية.

يعتبر المديرون المستقلون عموماً مراقبون بشـكل أفضـل مـن المـديرين الآخـرين، لان لديهم المقدرة على التصرف وفق أعلى مصالح للشركة (TSE, 1994)، كـما أن للمـديرين غـير التنفيذيين الحوافز لتحسين السمعة على أنهم خبراء في الرقابة على القرارات الإدارية والمراقبة بشكل عام (Fama & Jensen, 1983)، فقد بينت عدة دراسات العلاقة بين استقلالية أعضاء مجلس الإدارة عن الإدارة التنفيذية، وفاعلية رقابـة المجلـس، حيـث وجـد (Beasley, 1996) علاقة سالبة بين نسبة الأعضاء غير التنفيذيين في المجلس واحتمال الاحتيال في التقارير الماليـة، كما وجد (Dechow et al, 1996) أن الشركات التـي لـديها نسـبة عاليـة مـن الأعضـاء غـير التنفيذيين أقل عرضة لإجراءات التنفيـذ المحاسـبية المفروضـة مـن قبـل SEC، كـما توصـلت (Sonda et al, 2001) إلى وجـود علاقـة سـالبة بـين نسـبة المـديرين المسـتقلين في المجلـس ومستوى إدارة الأرباح.

كما إن عملية فصل مهام كل من رئيس مجلس الإدارة والمـدير التنفيـذي تلعـب دوراً هاماً في فاعلية وكفاءة المجلس، بحيث لا يسند منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي لنفس الشخص، حيث أوصت العديد من المـنظمات المهنيـة واللجـان المختصـة بـذلك مثـل Cadbury Committee, 1992;)

Committee on Corporate Governance, 1992; TSE, 1994) وأكد ذلـك أيضـاً الباحثون (Jensen, 1993; Fama & Jensen, 1983) من خلال دراساتهم.

تعمل عملية الفصل على تجنب تركيز القوة والسلطة في يـد المـدير التنفيـذي، حيـث تستمد هذه السلطة التي تتحكم في مجلس الإدارة من حقيقة أن رئـيس مجلـس الإدارة هـو المسئول عن وضع الأجندة وتـرأس اجتماعـات المجلـس، كـما تسـتمد أيضـاً مـن أهميـة دور المجلس في تعيين ومراقبـة الإدارة، وقـدم (Dechow et al, 1996) الـدليل عـلى أن الشركات التي يترأس فيها المـدير التنفيـذي مجلـس الإدارة، هـي أكـثر مـن يخضـع لإجـراءات التنفيـذ المحاسبية من قبل SEC وإعادة صياغة تقاريرها ربـع السـنوية، وعـلى خـلاف هـذه النتـائج توصل (Park, 1999) لوجود علاقة موجبة بـين مسـتوى إدارة الأربـاح وضـم دوري كـل مـن المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة.

كما أن لوجود لجنة تعيين مستقلة دور هاماً إلى رفـع فاعليـة مجلـس الإدارة وقدرتـه الرقابية، لأنها تعمل على تعيين أو ترشيح أعضاء جدد في المجلس عوضاً عن المـدير التنفيـذي، وفي غيابها يعمـل المـديرون التنفيـذيون عـلى تنظـيم عقـود التوظيـف بيـد، وتوقيعهـا باليـد الأخرى(Williamson, 1985)، وتدرك المـنظمات المهنيـة أهميـة ذلـك، حيـث أوصـت لجنـة (Cadbury, 1992) بإنشاء مثل هذه اللجنة وأن تكون في معظمها من مديرين غير تنفيذيين، كما أوصت لجنة (Corporate Governance, 1998) بأن هذا هو أفضل تطبيق، كما توصل (Sonda et al, 2001) أن لوجود لجنة تعيين مستقلة علاقة ارتباط سالبة مـع مسـتوى إدارة الأرباح.

وبالنظر إلى التشريعات الأردنية، فلم تشترط تعليمات الإفصاح ولا قانون الشركات ضرورة الفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير العام، وفي الواقع سمح قانون الشركات بالمادة ١٥٢ الفقرة (ج) بما يلي " يجوز تعيين رئيس مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة أو أي من أعضائه مديراً عاماً للشركة أو مساعداً أو نائباً له بقرار يصدر عن أكثرية ثلثي أصوات أعضاء المجلس في أي حالة من هذه الحالات على أن لا يشترك صاحب العلاقة في التصويت"، أما ما يتعلق بلجنة الترشيح أو التعيين لعضوية مجلس الإدارة فقد حدد قانون الشركات الأردني أنه يتم انتخاب مجلس الإدارة بالاقتراع السري من خلال الهيئة العامة، وفي حالة استقالة أحد أعضائه، أو شغر مركز عضو في مجلس الإدارة يخلفه عضو ينتخبه مجلس الإدارة على أن يبقى تعيينه مؤقتاً حتى يعقد أول اجتماع للهيئة العامة للشركة لإقراره.

٢-٧-٢-٣ الحوافز المالية لأعضاء مجلس الإدارة:

إن الاعتقاد السائد هو أن المدير الذي يمتلك جزءاً مهماً في رأسمال الشركة هو أكثر من يعترض ويتساءل عن مقترحات الإدارة (Patton & Baker, 1987)، لأن قرارات المجلس تؤثر مباشرة على ثروته ولعل مثل هذا المدير هو الأقل تأييداً للإجراءات التي يمكن أن تقلص من ثروة المساهمين، خاصة على المدى الطويل (Minow & Bingham, 1995).

لقد بينت عدد من الدراسات وجود صلة موجبة بين المراقبة الفعالة وملكية الأسهم من قبل المديرون غير التنفيذيين، فبين (Gerety & Lehn, 1997) بأن التحايل المحاسبي هو دالة متناقصة لملكية أعضاء مجلس الإدارة

للأسهم، بينما يقدم (Beasley, 1996) الدليل على ارتبط الاحتيـال في إعـداد التقـارير المالية سلباً مع حصة ملكية المـديرين في الشركة، كـما وضـح (Jensen, 1993) بـأن تشـجيع الأعضاء غير التنفيذيين على امتلاك نسبة معقولة في الشركة يعطيهم الحوافز الأفضـل لمراقبـة الإدارة عن كثب، ويرى أن هناك ارتباط سلبي بين إدارة الأرباح وملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة.

٢-٧-٢-٤ خبرة أعضاء مجلس الإدارة:

تقول لجنة (Cadbury, 1992) بأن كفاءة أعضاء المجلس غير التنفيـذيين ذات أهميـة خاصة بالنسبة لفاعلية المجلس، وتدعم نتائج كثير من البحـوث هـذا الـرأي مثـل (Beasley, 1996; Gerety & Lehn, 1997)، التي وجدت علاقـة بـين الكفـاءة وجـودة إعـداد التقـارير المالية.

إن من بـين الخـبرات اللازمـة المعرفـة أو الدرايـة بشـؤون الشركة، وعمليـات الـتحكم والسيطرة، فهي ضرورية لدور المجلس الرقابي، وقد يحصل العضـو عـلى الخـبرات مـن خـلال التدريب، والتجربة، ولهذا توصي لجنة (Cadbury, 1992)، بأن توفر الشركات برامج تـدريب للمديرين الجدد، وأن تدعم هذا التدريب بمسـاقات حـول الحاكميـة المؤسسـية، ولكـن عـلى الرغم من أهمية التدريب توضح دراسة (Bedard & Chi, 1993) بأن للخبرة أهمية أساسية في تنمية الكفاءة العالية كذلك.

تتيح خبرة المديرين غـير التنفيـذيين الموجـودين في مجلـس الشركة تنميـة بعـض مـن الكفاءات الرقابية، وتوفير دراية أوسع بالشركة ومديريها التنفيذيين،

وبالتالي يصبح المجلس أكثر قدرة على رقابة عملية إعداد التقارير المالية وبصورة أكثر فاعلية، ويدعم هذا المنطق (Kosnik, 1987)، فقد وجد أنه كلما طال تواجد المديرين غير التنفيذيين في مناصبهم، كلما ازدادت مقاومة الشركة لعروض الاستيلاء المعادية، كما بين (Beasley, 1996) بأن احتمال الاحتيال في التقارير المالية هو دالة متناقصة لمعدل ولاية أو منصب المدير غير التنفيذي، وأن إدارة الأرباح ترتبط سلباً مع بطول مدة ولاية المدير غير التنفيذي.

يرى بعض الكتاب بأن سوق العمالة الإدارية الخاصة بالإدارات الخارجية يعمل على مكافأة المديرين الخارجيين بالمزيد من المناصب كمديرين، ولكنه يعاقب المديرين الخارجيين الذين لديهم سجل ضعيف في الأداء الرقابي(Milgrom & Roberts, 1992; Fama & Jensen, 1983)، وتشير الأدلة التجريبية بأن المديرين غير التنفيذيين في الشركات التي تعاني من ضائقة مالية، يفقدون مناصبهم الخارجية بعد مغادرتهم مجالس هذه الشركات المتعثرة (Gilson, 1999)، كما بين (Gerety & Lehn, 1997) بأن المديرون غير التنفيذيين في شركات تورطت بانتهاكات محاسبية من قبل SEC يفقدون أكثر مناصبهم في شركات أخرى، وبالتالي فإن للمديرين غير التنفيذيين دافع قوي للقيام بالمراقبة بصورة فعالة ، فحقيقة كونهم يعملون ضمن شركات تعمل بصورة جيدة، يعطي مؤشراً جيداً على كفاءتهم بسوق العمل الإداري، وهذا الأمر يعطيهم فرصة أكبر لتولي مناصب بشركات أخرى، مما يكسبهم خبرة أكبر لأفضل ممارسات السيطرة والرقابة الخاصة بمجالس الإدارة، وبالتالي الارتباط السلبي مع إدارة الأرباح، وتؤكد ذلك

دراسة (Sonda et al, 2001) التي وجدت علاقة سلبية بين خبرة أعضاء مجلس الإدارة وإدارة الأرباح.

لم يحدد قانون الشركات الأردني شروطاً للخبرة، وإنما اشترط بالمادة رقم ١٤٧ منه أن لا يقل عمر المرشح لمنصب عضو مجلس الإدارة عن واحد وعشرون سنة، وأن لا يكون موظفاً في الحكومة أو أي مؤسسة رسمية عامة، وتركت بقية الشروط للنظام الأساسي للشركة سواً نسبة الملكية لأسهم الشركة أو الخبرات السابقة للمرشح لمنصب عضو مجلس إدارة.

الفصل الثالث

الدراسات السابقة

٣-١ تمهيد:

لقد تم تقسيم الدراسات السابقة حسب الموضوعان اللذان شملتهما هذه الدراسة (وهـما إدارة الأرباح، والعلاقة بين إدارة الأرباح والحاكمية المؤسسية)، وتم تصـنيف هـذه الدراسـات داخل كل فرع من فرعي التقسيم من الأحدث إلى الأقدم على النحو التالي:

٣-٢ دراسات تناولت موضوع إدارة الأرباح:

٣-٢-١ دراسـة (Steven & Ann, 2006) بعنـوان: " Earnings Management Within Europe: The Effects of Member State Audit Environment, Audit Firm Quality and International Capital Markets" تتنـاول هـذه الدراسـة إدارة الأرباح في أوروبا حيث درست تأثير ثلاثة عوامل على إدارة الأرباح في أوروبـا وهي بيئة التدقيق في الدولة العضو، ونوعية شركة التـدقيق، ووجـود أسـواق رأس المال العالمية، حيث تختلف بيئات التدقيق الوطنية داخل أوروبا كثـيراً من ناحية القوانين، ودرجة الاستقلالية، ومسـئولية المـدقق الخـارجي، وعليـه توقع الباحث بأن القيود المفروضـة مـن قبـل بيئـات التـدقيق الوطنيـة عـلى إدارة الأرباح وهي مختلفة، ومن ناحية ثانية هناك عـاملان يمكـن أن يخففـا من تـأثير بيئـة التـدقيق الوطنيـة هـما نوعيـة شركـة التـدقيق (مثـل الأربـع الكبار، واعتماد الشركة على أسـواق رأس المـال العالميـة)، وقـد اسـتخدمت في هذه الدراسة بيانـات الشركات المسـجلة في ثـلاث دول أوروبيـة ذات بيئـات تـدقيق مختلفـة هـي فرنسـا، وألمانيـا، وبريطانيـا، للفـترة مـن ١٩٩٢-٢٠٠٠. وبينت نتائج

الدراسة أن بيئة التدقيق الأكثر صرامة تعمل على تقليل حجم إدارة الأرباح بغض النظر على نوعية المدقق فيما إذا كان من شركات التدقيق الأربع الكبار أم لا، وأنه ليس هناك دليل على تأثير نوعية تدقيق الأربع الكبار في أوروبا، كما بينت نتائج الدراسة كذلك أن اعتماد الشركة على أسواق رأس المال العالمية لا يحد من إدارتها للأرباح، وأن المداولات الحالية في الاتحاد الأوروبي حول تنسيق عملية التدقيق لأجل إجراء مقارنة الإيرادات لا تحتاج فقط إلى توحيد عملية إعداد التقارير المالية، بل تحتاج أيضاً إلى توحيد تطبيق الآليات، كما تجسد ذلك في بيئة التدقيق الوطنية ونوعية شركات التدقيق، وأخيراً بينت نتائج الدراسة أن تطبيق إعداد التقارير المالية لا يزال متفاوتاً بقوة بين دول أعضاء الاتحاد الأوروبي.

٣-٢-٢ دراسة (Qiang & Terry, 2005) بعنوان: " Equity Incentives and Earnings Management "، أجريت هذه الدراسة على الشركات الأمريكية التي توفرت بياناتها في السوق خلال فترة الدراسة (من ١٩٩٣ - إلى ٢٠٠٠)، وفحصت هذه الدراسة العلاقة بين حوافز الملكية للمديرين (تمليك الأسهم) وإدارة الأرباح، حيث افترضت الدراسة بأن المديرين الذين يحصلون على حوافز ملكية عالية هم أكثر ميلاً للقيام ببيع حصصهم في المستقبل، وهذا ما يدفعهم إلى ممارسة إدارة الأرباح لزيادة قيمة حصصهم التي ستباع باستخدام التعويض المبني على الأسهم. لقد

أكدت نتائج الدراسة أن مثل هؤلاء المديرون يبيعون حصصاً اكبر في الفترات اللاحقة، كما هو متوقع، وأنهم أكثر ميلاً لتقديم تقارير أرباح تتوافق مع أو تفوق تنبؤات المحللين، وخلصت الدراسة إلى أن حوافز حقوق الأسهم تؤدي إلى إدارة الأرباح، فالمديرين الذين يمتلكون حوافز ملكية عالية، ينتفعون من إدارة الأرباح بهدف رفع أسعار الأسهم وزيادة قيمة حصصهم (من الأسهم) لكي تباع في المستقبل.

٣-٢-٣ دراسة (Marquardt & Wiedman, 2005) بعنوان: " Earnings Management Through Transaction Structuring " ، تناولت هذه الدراسة ما إذا كانت الشركات المصدرة للسندات تنظم صفقاتها في السندات القابلة للتحويل لأسهم من أجل إدارة حصة السهم من الأرباح (EPS)، ووجدت أن احتمال قيام الشركة التي تطرح سندات قابلة للتحويل بشروط، تؤدي في الغالب إلى استبعاد هذه السندات عند احتساب حصة السهم من الأرباح المخففة (diluted EPS)، وفق بيان معيار المحاسبة المالي (SFAS,128)؛ ترتبط بصورة ملموسة مع الانخفاض الذي يمكن أن يحدث في حصة السهم من الأرباح المخففة إذا تم تنظيم السندات بصورة تقليدية. كما تؤكد الدراسة بأن استخدام الشركات لعقود المكافأة القائمة على حصة السهم من الأرباح يؤثر بصورة هامة على احتمال إصدار أو طرح السندات القابلة للتحويل.

٤-٢-٣ دراسة (Kim &Park, 2005) بعنوان " Pricing of Seasoned Equity Offers and Earnings Management" فحصت الدراسة العلاقة بين إدارة الأرباح للشركات التي تطرح إصدارات حقوق ملكية موسمية وتسعير هذه العروض، خصوصاً إذا حاول المصدر إدارة الأرباح لتخفيض تكلفة رأس المال، حيث افترض الباحثان أن عروض حقوق الملكية الموسمية التي تطرحها الشركات التي تستخدم قرارات محاسبية جريئة، تعمل هذه الشركات أيضاً على رفع أسعار عروضها بشكل أكثر جرأة، مما يؤدي إلى تقليص في درجة التخفيض في التسعير، وفي ضوء فرضية عدم تماثل المعلومات فحصت الدراسة كيفية تأثر العلاقة بين إدارة الأرباح وتسعير عروض حقوق الملكية الموسمية بدرجة عدم تماثل المعلومات. بينت نتائج الدراسة وجود علاقة سلبية بين تخفيض تسعير عروض حقوق الملكية الموسمية وإدارة الأرباح المقاسة وفقاً للاستحقاقات الاختيارية، مما يعني أن الشركات المصدرة لحقوق ملكية موسمية والتي تعتمد إدارة أرباح جريئة تعمل على رفع سعر عروضها إلى أعلى لكي تحصل على مزيد من العائدات من هذه الإصدارات، كما بينت النتائج أن العلاقة بين تخفيض تسعير هذه العروض وإدارة الأرباح أكثر أهمية للشركات المصدرة التي يكون لديها عدم تماثل معلومات عالٍ مقارنة مع الشركات المصدرة والتي لديها عدم تماثل معلومات متدنٍ.

٣-٢-٥ دراسة **(James et al, 2005)** بعنوان **" Earnings Momentum and Earnings Management"** هدفت هذه الدراسة لاختبار تسجيل الشركات لسلاسل متتالية طويلة للإيرادات ربع السنوية والمعدلة لكل حصة من حصة السهم من الأرباح (EPS) كدليل على قيام إدارات هذه الشركات بإدارة الأرباح للمحافظة على النمو في (EPS)، ومدى حصول هذه الشركات على عائدات استثنائية خلال الخمس سنوات الأولى من هذه السلاسل، وكيفية استخدام مديري هذه الشركات لمختلف أدوات إدارة الأرباح لتمكين شركاتهم من البقاء وتوسيع هذه السلاسل، كما فحصت الدراسة مدى اختلاف هذه العائدات عن عائدات الشركات التي تسجل ما لا يقل عن خمس سنوات من الزيادات في حصة السهم من الأرباح السنوية وليس الربع سنوية. استخدم الباحثون عينتين من الشركات، الأولى ذات سلاسل متتالية النمو في حصة السهم من الأرباح ربع السنوية والثانية ذات سلاسل متتالية النمو في حصة السهم من الأرباح السنوية. بينت نتائج الدراسة أن الكثير من الشركات تعمل على إعداد سلاسل طويلة من الزيادات المتتالية في حصة السهم من الربح والذي فسره الباحثون على أنه دليل على إدارة الأرباح، ولدعم هذا التفسير قدموا دليلاً على أن لدى مديري هذه الشركات الدافع للحفاظ على سلاسل إيراداتهم، حيث وجدوا أن هذه الشركات تحظى بأداء عائد غير عادي عندما تكون هذه السلاسل دائرة، وتعاني من تراجع كبير في أسعار أسهمها عندما تنقطع هذه السلاسل، وأن هذه العائدات غير العادية أكبر من عائدات الشركات التي تسجل زيادات في حصة السهم من الأرباح السنوية، كما وجدوا أن مديري هذه الشركات

يستخدمون الخيارات المحاسبية المتاحة لهم بما يتفق مع توجيههم لحصة السهم من الأرباح المسجلة للمساعدة في استمرارية سلاسل إيرادات شركاتهم.

٣-٢-٦ دراسة (Sugata, 2005) بعنوان "Earnings Management through Real Activities Manipulation" تناولت الدراسة مدى قيام الشركات بإدارة الأرباح من خلال التلاعب بأنشطة فعلية، وبين الباحث أن لدى مديري الشركات الدوافع للتلاعب بالأنشطة الفعلية لتحقيق أهداف معينة للإيرادات، وأن هذا التلاعب يؤثر على التدفق النقدي وفي بعض الحالات يؤثر على الاستحقاقات، وكان الهدف الأساسي للبحث وضع طرق تجريبية للكشف عن التلاعب بالأنشطة الفعلية حيث تمت دراسة التدفق النقدي من العمليات التشغيلية، و تكاليف الإنتاج، والمصاريف الاختيارية، واستخدم الباحث هذه المقاييس للكشف عن التلاعب بالأنشطة الفعلية حول مستوى الإيراد. بينت نتائج الدراسة أن الشركات التي تحاول أن تتجنب الخسائر تقوم بتقديم خصومات سعر مقابل زيادة مبيعات مؤقتة، والضلوع في إنتاج مفرط لتخفيض تكاليف المنتجات، وتخفيض المصروفات الاختيارية بصورة كبيرة من اجل تحسين هامش الربح، كما بينت الدراسة وجود تفاوت بين الشركات في التلاعب بالأنشطة الفعلية، فوجود مستثمرين واعين بالشركة يحد من مدى التلاعب بالأنشطة الفعلية، كما أن العضوية الصناعية للشركة وفرص النمو ووجود الدين بالشركة هي عوامل أخرى مؤثرة في التفاوت بالتلاعب بالأنشطة الحقيقية، وأخيراً بينت الدراسة وجود بعض الأدلة على التلاعب بالأنشطة الحقيقية لتحقيق تجاوز التنبؤات السنوية للمحللين.

٣-٢-٧ دراسة (Bhojraj & Libby, 2005) بعنوان: " Capital Market Pressure, Disclosure Frequency-Induced Earnings/Cash Flow Conflict, and Managerial Myopia" استهدفت هذه الدراسة فحص كيف أن ضغط سوق رأس المال ودوافع الشركة للإعلان عن الأرباح والتي تعكس بصورة سليمة أداءها الاقتصادي، لعزل تأثير دوافع إعداد التقرير، وتفترض الدراسة أن زيادة رأس المال في الأسواق العامة عوضا عن الموارد الخاصة والبيئة المؤسسية التي تعمل بها الشركة لها تأثير منظم على جودة محاسبة الشركة، وركزت الدراسة على إدارة الأرباح كأحد أبعاد جودة الأرباح والتي تكون استجابة إلى حوافز الشركة، وتؤكد نتائج الدراسة ارتباط زيادة رأس المال في السوق العام ونوعية النظام القانوني مع مستوى إدارة الأرباح عبر الدول في الاتحاد الأوروبي، كما تبين نتائج الدراسة انتشار إدارة الأرباح في الشركات الخاصة، وأن كلا من الشركات الخاصة والعامة تبدي إدارة أرباح أكثر في البلدان ذات النفوذ القانوني الضعيف، كما تبين النتائج أيضا أن الشركات الخاصة والعامة تستجيب بشكل مختلف للاختلافات في القواعد الضريبية والمحاسبية في دول الاتحاد الأوروبي.

٣-٢-٨ دراسـة (H0lland& Ramsay, 2003) بعنـوان: " Do Australian companies manage earnings to meet simple earnings benchmarks?" هدفت هـذه الدراسـة لتحري مـدى ممارسـة إدارة الأربـاح عنـد الشركات الاسـترالية، وعـلى وجـه الخصـوص قيـام الشركات الاسترالية بإدارة الأرباح للوصول إلى مستويات معيارية للإيـرادات وضـمان تسـجيل أرباح ايجابية وتجنب الخسائر، افترض الباحث أن لمديري الشركات الحوافز والدوافع للوصول إلى نقاط مستهدفة من الإيرادات أو مستويات معينة مثل تسجيل أرباح ايجابيـة، أو الإبقـاء على أداء الربح الحـالي، كـما اسـتخدم الباحـث متغـيرات ضـابطة أخـرى مثـل حجـم الشركة والوضع القانوني لها ومدى متابعة المحللين للشركة للتمييز بين عينة الدراسة، وكـان مـن أهـم نتائج الدراسة قيام الشركات الاسترالية بإدارة الأرباح لضـمان تسـجيل أربـاح ايجابيـة وإدامـة أداء ربح السنة السابقة، وتتضح هذه النتائج بصورة أكثر معنوية بالنسبة للشركات الكبيرة.

٣-٢-٩ دراسـة (Pengjie & Ronald, 2002) بعنـوان: " Earnings Management and Executive Compensation"، وهدفت هذه الدراسـة إلى اختبـار تـأثير مكونـات المكافـأة (من نقد وخيارات أسهم)عـلى سـلوك إدارة الأربـاح، وكـان مـن نتائجهـا ارتبـاط كثافـة إدارة الأرباح (مقاسة بالقيمة المطلقة للاستحقاقات الجارية الاختياريـة والموزونـة بحجـم الأصـول) مع تصميم اتفاقية مكافأة المديرين، حيـث وجـد الباحثـان أن خيـارات الأسـهم والإكراميـات والعلاوات ترتبط إيجاباً مع كثافة إدارة الأرباح، بينما تـرتبط المرتبـات سـلباً مـع كثافـة إدارة الأرباح، ولم تدعم النتائج بصورة موثوقة التأثير

الايجابي أو السلبي لخطط الحوافز طويلة الأجل للأسهم أو خطط الحوافز المقيدة. وخلص الباحثان إلى أن لخطط المكافآت والتعويضات أثراً على إدارة الأرباح، وأن هذا الأثر يختلف حسب مكونات هذه الاتفاقيات.

٣-٢-١٠ دراسة (Dan et al, 2002) بعنوان: "Last Change Earnings Management" وتناولت هذه الدراسة ظاهرة إدارة الأرباح من خلال سلوك مصروف الضريبة باعتباره واحداً من الحسابات التي يتم إقفالها قبل الإعلان عن الأرباح، حيث ينبغي تحديد الكثير من استحقاقات ما قبل الضريبة في الأستاذ العام في نهاية السنة، وعليه يعمل المديرون على مفاوضة مدققي الحسابات بخصوص مصروف الضريبة قبل الإعلان عن الأرباح مباشرة، حيث قام الباحثون في هذه الدراسة بدراسة فيما إذا كانت الشركات توجه مصروف الضريبة من أجل الوصول إلى الإيرادات المستهدفة، مقدرين مستوى إدارة الأرباح بالفرق بين نسبة الضريبة الفعلية في نهاية السنة، ونسبة الضريبة السنوية المقدرة في الربع الثالث من السنة، وأشارت نتائج الدراسة إلى ممارسة إدارة الشركة لإدارة وتوجيه الإيرادات لتحقيق مستويات مستهدفة أو معايرية (Benchmarks) ولتتفوق على تنبؤات المحللين باستخدام المرونة المتاحة من خلال معايير المحاسبة المتعلقة بتقييم المستحقات الاختيارية الخاصة بمصروف الضريبة.

٣-٢-١١ دراسـة (Somnath &Pervin, 2002): بعنـوان " Fourth Quarter Reversals in Earnings Changes and Earnings Management"، وتناولت هذه الدراسة حـالات إدارة الأرباح من خلال نمط التغيرات في الأرباح الربع سنوية، حيث تنقلـب الأربـاح في الربـع الرابع. وافترضت الدراسة أن الشركة التي يكون أداؤهـا ضـعيفاً في الربـع الأول والربـع الثـاني والربع الثالث قد تحاول أن تزيد من أربـاح الربـع الرابـع، لتحقيـق هـدف الأربـاح السـنوية المرغوب، بينما قد تحاول الشركة ذات الأداء الجيـد في الأربـاع المرحليـة أن تقلـل مـن أربـاح الربع الرابع كي تنشئ مدخرات للمستقبل. وبينت نتائج الدراسة أن انعكاس تغـيرات الأربـاح في الربع الرابع ظاهرة عامة وأن حدوثها أكبر مما هو متوقع بالصـدفة، كـما بينـت المـؤشرات الأخرى على إدارة الأرباح (مثل حجم واتجاه التغيرات في استحقاقات الربـع الرابـع، والتراجـع في أداء الأربـاح اللاحقـة، واسـتخدام مفـردات خاصـة في قائمـة الـدخل) أن شركـات تراجـع الأربـاح(المجموعـة المفحوصـة) هـي أكـثر احـتمالا لإدارة الأربـاح مـن شركـات عـدم التراجع(المجموعة الضابطة).

٣-٢-١٢ دراسـة (Henock, 2002) بعنـوان: " Earnings Management and the Market Performance of Acquiring Firms" تناولت هذه الدراسة فاعليـة السـوق في معالجة التقارير المالية، حيث درست ظاهرة تراجع الأرباح الأداء بعد عمليـة الـدمج، ومـدى مبالغة الشركات المستملكة في تقارير إيراداتهـا في الربـع الـذي يسـبق الإعـلان عـن مقايضـة الأسهم، حيث أفترض الباحث بأن السوق يتوقع من الشركة تضـخيم إيراداتهـا قبـل مقايضـة الأسهم وبالتالي خفض سعر السهم

للشركة عند الإعلان عن المقايضة، سواءً قامت بإدارة الأرباح أم لا، ويتوقع أن سلوك السـوق بهذه الطريقة يجعـل مـن إدارة الأربـاح عنـد الشركة المسـتملكة هـو أفضـل طريقـة، وكـان الافتراض الأساسي هو أن السوق يـدرك إدارة الأربـاح قبـل الـدمج عنـد الإعـلان عـن الـدمج، والهدف الثاني للدراسة هو اختبار فرضية التوقعات المنطقية، وتحديـداً الفرضـية التـي تقـول بأن المستثمرون قادرون على إبطال تأثيرات إدارة الأرباح عند الإعلان عن الإسـتملاك، وبينـت نتائج الدراسة أن هناك تراجع في تأثير سعر السهم بسبب إدارة الأرباح في الأيام التـي تسـبق الإعلان عن الدمج، كما قدمت الدراسة تفسيراً لظاهرة تراجع الأداء بعد عمليـة الـدمج، كـما أوجدت الدليل على قيام الشركات المستملكة بالمبالغة في إيرادات الربع الذي يسـبق الإعـلان عن مبادلة الأسهم، وأن التراجع في الأداء بعد عملية الدمج يعود إلى إدارة الأرباح قبل عمليـة الدمج.

٣-٢-١٣ دراسـة (Shivaram, et al, 1999) بعنـوان: " Is Institutional Ownership Associated with Earnings Management and the Extent to which Stock Prices Reflect Future Earnings?"، وهدفت إلى دراسة العلاقـة بـين الملكيـة المؤسسـية وإدارة الأرباح والدرجة التي تعكـس فيهـا أسـعار الأسـهم المكاسـب المسـتقبلية، حيـث يـرى الباحثون أن المستثمرين المؤسسيين يبالغون في التركيـز عـلى الربحيـة في المـدى القصـير، مـما يـؤدي بمـديري الشركات إلى التلاعـب بالأربـاح، وبينـت هـذه الدراسـة أن القيمـة المطلقـة للاستحقاقات الاختيارية تتراجع مع وجود الملكية المؤسسية، وتتوافق هذه النتيجة مـع إدراك المديرين

بأن المالكين المؤسسيين أكثر معرفة من المستثمرين الأفراد. كما وجد الباحثون أيضا أنه كلما زادت الملكية المؤسسية كلما زاد ميل أسعار الأسهم إلى عكس نسبة أعلى من معلومات المكاسب المستقبلية نسبة إلى المكاسب الجارية. ويمكن القول إجمالاً أن نتائج الدراسة تقدم شاهداً قوياً على قيام المديرين بإدارة الأرباح نتيجة لضغوط المستثمرين المؤسسين والذين عادة يبالغون في التركيز على الربح في المدى القصير.

٣-٢-١٤ دراسة (Vernon, 1998) بعنوان: "Information Asymmetry and Earnings Management"، هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين عدم تماثل المعلومات وإدارة الأرباح، حيث توصلت نتائجها إلى وجود علاقة عكسية بين كل من حجم عدم تماثل المعلومات (حسب مقياس bid-ask spreads) وتشتت تنبؤ المحلل ومستوى إدارة الأرباح.

٣-٢-١٥ دراسة (Brian, 1997) بعنوان: "Institutional Investors, Long- term Investment and Earnings Management" وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير المستثمرين المؤسسيين على حوافز مديري الشركات للتعديل على الاستثمار طويل الأجل لأغراض إدارة الأرباح، حيث يؤكد الكثير من النقاد بأن التركيز على الاستثمار قصير الأجل للمستثمرين المؤسسيين يشجع مديري الشركات على التضحية بالاستثمار طويل الأجل للإيفاء بأهداف المكاسب الحالية، ولذلك قام الباحث بدراسة ما إذا كانت الملكية المؤسسية تؤثر على الإنفاق على البحث والتطوير لشركات يمكنها تخفيض تراجع الأرباح من خلال خفض

الإنفاق على البحث والتطوير. أشارت النتائج إلى ضآلة احتمال قيام المديرين بتخفيض نفقات البحث والتطوير من أجل عكس التراجع في المكاسب عندما تكون الملكية المؤسسية عالية.

٣-٢-١٦ دراسة (Jones, 1991) بعنوان " Earnings Management During Import Relief Investigations" فحصت هذه الدراسة فيما إذا كانت الشركات التي تستفيد من معونة الاستيراد مثل زيادة التعرفة وخفض الحصة، تحاول أن تقلل من الأرباح من خلال إدارة الأرباح أثناء تحريات معونة الاستيراد من قبل هيئة التجارة الدولية للولايات المتحدة الأمريكية (ITC)The United State International Trade Commission، حيث بينت الباحثة بأن تقرير معونة الاستيراد من قبل (ITC) يعتمد على عدة عوامل محددة بقوانين التجارة الفيدرالية، بما في ذلك ربحية الصناعة، وأن الاستخدام المباشر للأرقام المحاسبية في نظام معونة الاستيراد يهيئ الحوافز للمديرين كي يقوموا بإدارة الأرباح ليرفعوا من احتمال الحصول على المعونة أو زيادة قيمة المعونة الممنوحة لهم، كما فحصت الدراسة قيام المديرون باستخدام الخيارات المحاسبية التي تقلل من الإيرادات خلال فترات تحري (ITC) مقارنة بفترات عدم التحري. استخدمت الباحثة المستحقات الاختيارية كمقياس لإدارة الأرباح، حيث أنها أكثر ملائمة في هذا السياق لأن (ITC) تهتم بالأرباح قبل الضرائب،

وهي متضمنة لجميع حسابات المستحقات لأن المديرون قد يستخدمون عدة استحقاقات لتقليل الإيرادات، وقد ابتكرت الباحثة نموذجاً* للفصل بين المستحقات الاختيارية والأخرى غير الاختيارية، وبينت نتائج الدراسة من خلال المقابلات مع أعضاء (ITC) بأنها لا تجري تعديل على البيانات المالية لحسابات المستحقات المحاسبية المستخدمة أو لقرارات الاستحقاق المتخذة من قبل الشركة، وأن الشركات المستفيدة من معونة الاستيراد تقوم بإدارة الأرباح أثناء التحري عن الشركة من قبل(ITC)، كما بينت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الشركات المستفيدة من معونة الاستيراد والأخرى غير المستفيدة في مستوى المستحقات الاختيارية الممثلة لإدارة الأرباح، وأن الدوافع قوية لدى المديرين للقيام بإدارة الأرباح أثناء التحري عن معونة الاستيراد.

٣-٣ دراسات تناولت العلاقة بين إدارة الأرباح والحاكمية المؤسسية:

٣-٣-١ دراسة (Jean et al, 2004) بعنوان: " The Effect of Audit Committee Expertise, Aggressive Earnings Management"، وهدفت الدراسة إلى تحري العلاقة بين خبرة لجنة التدقيق واستقلاليتها والأنشطة المنوطة بها مع إدارة الأرباح الجريئة. وقد تم إجراء الدراسة على عينة من٣٠٠ شركة أمريكية قسمت إلى ثلاث مجموعات، تميزت

* تم استخدام هذا النموذج في هذه الدراسة لأنه وحسب دراسات عديدة اعتبر من أقوى النماذج في الكشف عن إدارة الأرباح.

الأولى بإدارة أرباح متزايدة جريئة، والثانية بإدارة أرباح متناقصة جريئة، والثالثة بمستوى متدن من إدارة الأرباح، حيث تم اعتماد المستحقات الاختيارية وفق نموذج Jones [١](1991).
وقد توصلت الدراسة إلى أن أعضاء لجنة التدقيق الذين لديهم خبرة أكبر هم الأكثر فاعلية في الحد من قدرة المديرين على إدارة الأرباح، وأن وجود عضو واحد على الأقل لديه خبرة مالية يرتبط بأقل الاحتمالات لإدارة الأرباح الجريئة، أما فيما يتعلق بالاستقلالية فتتوافق النتائج مع متطلبات SOX[٢] في أن يكون جميع أعضاء اللجنة مستقلين، وعلى عكس نتائج (Klein,2002) والتي تقول أن الحد الفاصل لعدد الأعضاء المستقلين هو ٥٠% وليس ١٠٠%.
كما وجدت الدراسة أن خيارات الأسهم التي يمكن استعمالها في المدى القصير من قبل أعضاء اللجنة المستقلين ترتبط بالمستوى الأعلى من إدارة الأرباح الجريئة، أما فيما يتعلق بنشاط لجنة التدقيق (كمعدل اجتماعاتها و إشرافها على التقارير المالية وعملية التدقيق) فيبدو أنه لا يؤثر على احتمال إدارة الأرباح الجريئة، وفيما يتعلق بمسئولية الرقابة والإشراف على كل من التقارير المالية وعمليات التدقيق وجد أن هناك ارتباط سالب كبير مع احتمال إدارة الأرباح الجريئة،

١ - نموذج جونز هو عبارة عن مقياس للمستحقات غير العادية (غير الاختيارية) للشركة والتي تتحدد بالبواقي من انحدار المستحقات الكلية (الاختلاف بين النقدية من العمليات التشغيلية وصافي الدخل) على عاملين يفسران المستحقات غير الاختيارية هما (التغير في الإيراد و مستوى الأصول الثابتة القابلة للاستهلاك)، على أن تقسم كل المتغيرات على إجمالي الأصول في بداية الفترة لتخفيض اختلاف تباين بواقي النموذج.

٢ - متطلبات SOX: تتطلب المادة (٣٠١) من SOX أن يكون جميع أعضاء لجنة التدقيق الداخلي مستقلين عن إدارة الشركة.

وتدعم هذه النتيجة متطلبات SOX التـي تتضـمن وجـود دور رقـابي للجنـة التـدقيق عـلى التقارير المالية وعملية التدقيق.

٣-٣-٢ دراسة (Akinobu, 2004) بعنوان " Executive Compensation and Earnings Management" وهدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بـين الخيـارات المحاسـبية (بـدائل الطرق المحاسـبية) ومكافـأة المـديرين في الشركات اليابانيـة وبالتحديـد درس الباحـث تـأثير الاستحقاقات الاختيارية والبنود غير العادية على مكافأة المديرين، ومن نتـائج هـذه الدراسـة تبين أن استخدام الاستحقاقات الاختيارية يزيد من مكافأة المـديرين، وتبـين النتـائج أيضـا أن مدراء الشركات الذين لا يتلقون علاوات يعتمدون استحقاقات الدخل المتنـاقص والبنـود غـير العادية، وبالرغم من استخدام البنود غير العادية لزيادة مكافأة المديرين الحالية فهي ليست طريقة فعالة لإدارة الأرباح، كما بينت النتـائج تبـاين الارتبـاط بـين الاسـتحقاقات الاختياريـة والعلاوات الخاصة بالمديرين بناء على ظروف الشركة، كما وجدت الدراسة أن اسـتخدام إدارة الأرباح لتمهيد الدخل ترفع مـن الارتبـاط بـين الأربـاح والعـلاوة وهـذا يعنـي بـأن اسـتخدام الاستحقاقات الاختيارية لتمهيد الدخل يزيد من علاوة المديرين.

٣-٣-٣ دراسة (خوري، ٢٠٠٣) بعنوان: " أيـن يقـف الأردن مـن الـتحكم المؤسسيـ؟" وقـد تناولت الدراسة الإطار التشريعي والرقابة الحكوميـة المتعلقـين بنظـام الحاكميـة المؤسسـية، وسمات بيئة الأعمال الأردنية المتمثلـة في الشركات العائليـة، والتركـز الموجـود في سـوق رأس المال الأردني، كما تناولت الدراسة ضعف الاهتمام بنظام الحاكمية المؤسسية في الأردن بشكل عام وفي القطاع العام بشكل خاص، وقد قدم الباحث مجموعة من التوصيات التـي يـرى أن من شأنها تحسين وتقوية معايير نظام الحاكمية المؤسسية في الأردن، ومنها على سبيل المثـال، انتخاب أعضاء غير تنفيذيين لهم خبرة ودراية بالنشاط الأساسي للشركة في مجالس إدارة بعض الشركات، والفصل بين وظيفة المدير العام ورئيس مجلس الإدارة.

٣-٣-٤ دراسـة (Sonda et al, 2003) بعنـوان: " Corporate Governance and Earnings Management"، تقصت هذه الدراسة ما إذا كان لمزاولات الحاكمية المؤسسـية للشركة تأثير على نوعية المعلومات المالية المعلنة للعموم، حيث درست العلاقة بين خصـائص لجنة التدقيق ومجلس الإدارة، ومدى إدارة الأرباح مقاسـه بمسـتوى المسـتحقات الاختياريـة باستخدام مجموعتين من الشركات الأمريكيـة، إحـداهما ذات مسـتوى مسـتحقات اختياريـة عال والأخرى ذات مستوى منخفض في العام ١٩٩٦، ووجدت الدراسة أن هناك علاقـة هامـة بين إدارة الأرباح وبعـض تطبيقـات الحاكميـة المؤسسـية مـن قبـل لجنـة التـدقيق ومجلـس الإدارة، ففيما يخص لجنة التدقيق، ترتبط إدارة الأرباح لزيادة الدخل سلباً مع كل من ارتفاع نسبة الأعضاء الخارجيين الذين لا يحتلون مناصب في الشركات الأخرى، ووجود

تكليف واضح للإشراف والرقابة على كل من البيانات المالية والمراجعة والتدقيق الخارجي، وعضوية أعضاء مستقلين فقط باللجنة، واجتماع اللجنة أكثر من مرتين في السنة. كما توصلت الدراسة إلى أن خيارات الأسهم قصيرة المدى المملوكة من قبل أعضاء لجنة غير تنفيذيين ترتبط بإدارة الأرباح لزيادة الدخل، وترتبط إدارة الأرباح لتخفيض الدخل سلباً مع وجود ما لا يقل عن عضو واحد متمرس مالياً في اللجنة، أما ما يخص مجلس الإدارة فنجد أن إدارة الأرباح لزيادة الدخل أقل في الشركات التي لدى الأعضاء الخارجيين فيها خبرة كأعضاء هيئة مع الشركة أو الشركات الأخرى، وأشارت الدراسة إلى أهمية حصص الملكية في الشركة المملوكة من قبل المديرين غير التنفيذيين والخبرة كأعضاء هيئة تقلل من إدارة الربح لتخفيض الدخل.

٣-٣-٥ دراسة(Biao, et, al, 2002) بعنوان: " Earnings Management and Corporate Governance"، أجريت هذه الدراسة على عينة مكونة من ١١٠ شركات لكل سنة من سنوات الدراسة (٩٢ و ٩٤ و ٩٦)، وقد تم استخدام نموذج Jones 1991 لتحديد المستحقات الحالية من أجل تصنيف عينة الدراسة من حيث إدارتها للدخل. وتناولت هذه الدراسة دور مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والإدارة التنفيذية في إعاقة إدارة الأرباح لدعم نتيجة تقرير هيئة الأوراق والأسواق المالية الأمريكية (SEC) ، والذي يقول بأن أعضاء اللجنة بحاجة إلى تطوير مالي. وقد تبين من نتائج الدراسة أن تركيبة الهيئة عموما ولجنة التدقيق تحديداً ترتبط باحتمال أن تنخرط الشركة في إدارة الأرباح، ويرتبط أعضاء الهيئة ولجنة التدقيق الذين لديهم خلفيات أو خبرات مالية أو مؤسسية مع الشركات التي

لديها استحقاقات اختيارية اصغر، كما يرتبط تكرار اجتماعات الهيئة ولجنة التدقيق أيضاً بالمستويات المنخفضة للاستحقاقات الجارية الاختيارية، وعليه فقد استنتج الباحثان أن نشاط لجنة التدقيق والهيئة والخبرة المالية لأعضائها قد تكون عوامل هامة في تقييد نزعة المديرين نحو إدارة الأرباح.

٣-٣-٦ دراسة (Ken, et al,2001) بعنوان: "Board Monitoring and Earnings Management" فحصت هذه الدراسة فيما إذا كانت إدارة الأرباح في بريطانيا متوقفة على رقابة هيئة مجلس الإدارة من خلال دور أعضاء الهيئة الخارجيين ولجنة التدقيق. وتشير النتائج إلى أن احتمال قيام المديرين باستحقاقات غير عادية يرتبط سلباً مع نسبة الأعضاء الخارجيين في الهيئة، كما تشير الاختبارات الأخرى إلى انحسار هذا الارتباط في الشركات التي توجد فيها الملكية المؤسسية وضبط القرار أعظم ما يكون، ومن جانب آخر لم تجد الدراسة دليلا لوجود تأثير مباشر للجنة التدقيق على مستوى إدارة الأرباح، وأظهرت النتائج أن الهيئة تسهم في تكامل البيانات المالية كما تشير إليه نظرية الوكالة.

٣-٣-٧ دراسة (Nakomura, 2001) بعنوان: "Japanese Corporate Governance and Macroeconomic Problems" والتي هدفت لتقييم نظام الحاكمية المؤسسية ووصف آلياته في اليابان ومقارنتها مع آليات الحاكمية المؤسسية في أمريكا وبريطانيا، وقد توصلت الدراسة إلى أن آليات نظام الحاكمية المؤسسية في اليابان تختلف عنها في الدول الأخرى وذلك لاختلاف الظروف الاقتصادية السائدة في اليابان

مثل الانفتاح واختلاف طبيعة المساهمين، وأوصت الدراسة بضرورة تبني الشركات اليابانية لنظام الحاكمية المؤسسية كوسيلة لتحسين الاقتصاد الياباني ومعالجة مشاكله، حيث أن الحاكمية مثلا في قطاع البنوك في اليابان هي للدائنين وليس للمساهمين مما يسبب مشاكل تتعلق بسوء توزيع رأس المال ومشاكل تتعلق بالسيولة.

٣-٣-٨ دراسة الجمعية الايرلندية لمديري الاستثمار (Irish Association Investment Managers, 2001) بعنوان: " Corporate Governance" والتي هدفت إلى بيان مدى التزام الشركات المساهمة العامة الايرلندية بتطبيق نظم الحاكمية المؤسسية، وقد توصلت الدراسة إلى أن هنالك التزاماً وجدية من قبل الشركات الايرلندية في تبني نظم جيدة للحاكمية المؤسسية، خاصة فيما يتعلق بإعادة انتخاب مجلس الإدارة بشكل دوري، حيث بلغت نسبة الالتزام ٩٧% من إجمالي الشركات الايرلندية، وكذلك فيما يتعلق بوجود لجنة للتدقيق الداخلي، حيث بلغت نسبة الالتزام ٧٩% من إجمالي الشركات الايرلندية، مما يجعل السوق الايرلندي مكانا جيدا للاستثمار،نظراً لدور الحاكمية المؤسسية في تحسين الأداء التشغيلي و المالي للشركات وفي حماية حقوق المساهمين، كما عرضت الدراسة هيكل الحاكمية المؤسسية، المتمثل بمجلس الإدارة وضرورة استقلاليته، والمدير التنفيذي ومساعديه، والشروط الواجب توفرها فيهم، ولجنة التدقيق الداخلي ومتطلباتها ومتطلبات الرقابة الداخلية.

٣-٣-٩ دراسة (Pound, 2000) بعنوان: " The Promise of the Governed Corporation" وتناولت الدراسة دور الحاكمية المؤسسية في تطوير أداء الشركة وتحسين عملية اتخاذ القرارات، وقد بينت أن دور الحاكمية المؤسسية في الشركة يكون من خلال وجود أعضاء مجلس إدارة لديهم الخبرة الكافية في عملية اتخاذ القرارات، واختيار المديرين المناسبين والتأكد من أمانتهم ومتابعتهم واستبدالهم عند اللزوم، وعقد اجتماعات لمجلس الإدارة دون وجود المدير التنفيذي، وقدرة أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة على طلب المعلومات من أي موظف بالشركة، وتطوير إجراءات من قبل مجلس الإدارة تضمن تزويد المساهمين بالمعلومات الصحيحة المطلوبة من قبلهم.

٣-٣-١٠ دراسة (Salmon, 2000) بعنوان: "Review on Corporate Governance" والتي تناولت عدة محاور، ركز المحور الأول منها على حجم وشكل مجلس الإدارة، مؤكداً على ضرورة الموازنة في مجلس الإدارة بين الأعضاء الداخليين والخارجيين، من أجل التأكيد على استقلال المجلس وعدم السيطرة عليه من قبل الأعضاء الداخليين، أما المحور الثاني فقد أكد على أهمية وجود لجان منبثقة عن مجلس الإدارة مثل لجنة التدقيق الداخلي ولجنة المكافآت، وتناول المحور الثالث إشراف مجلس الإدارة في الشركة على مراجعة وتقييم أعمال الإدارة التنفيذية وعلى أهمية اختيار وتعيين المدير التنفيذي المؤهل القادر على تولي مسئوليات الشركة، كما حددت الدراسة مجموعة من الأسئلة التي يمكن من خلال الإجابة عليها تقييم مجلس إدارة الشركة (مثل وجود أعضاء مجلس إدارة خارجيين مستقلين،

وعدد أعضاء مجلس الإدارة، ووجود لجنة تدقيق داخلي ودورها في الشركة، ومراجعة مجلس إدارة الشركة لأعمال المدير التنفيذي ومساعديه، والاجتماعات واللقاءات التي تتم بين مجلس إدارة الشركة والإدارة التنفيذية).

٣-٣-١١ دراسة (April Klein, 2000) بعنوان: "Audit Committee, Board of Director Characteristics, and Earnings Management"، أجريت هذه الدراسة على عينة شملت كل الشركات المدرجة ضمن مؤشر (S&P 500)، خلال عامي ١٩٩٢و ١٩٩٣، وتم استخدام المستحقات الاختيارية كأساس لتحديد إدارة الأرباح، حيث تناولت العلاقة بين خصائص لجنة التدقيق ومجلس الإدارة، مع إدارة الأرباح. وكان الدافع من وراء هذه الدراسة هو التأكد مما جاءت به كل من SEC وسوق نيويورك للأوراق المالية NYSE و سوق NASDAQ بخصوص وجود علاقة ايجابية بين إدارة الأرباح وضعف آليات الحاكمية المؤسسية، ولقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن هناك علاقة سالبة غير خطية بين استقلالية لجنة التدقيق وإدارة الأرباح، وتكون هذه العلاقة هامة إحصائياً عندما يكون أغلبية أعضاء لجنة التدقيق من غير الأعضاء التنفيذيين لمجلس الإدارة، كما وجدت شواهد على ارتباط خصائص أخرى للحاكمية المؤسسية بإدارة الأرباح، فمثلا ترتبط إدارة الأرباح إيجاباً مع كون المدير التنفيذي عضواً في لجنة مكافأة مجلس الإدارة، وترتبط سلباً مع ملكية المدير التنفيذي لأسهم الشركة، ومع وجود مساهم خارجي كبير ضمن لجنة التدقيق.

٣-٣-١٢ دراســـة (Hampel, 1998) بعنـــوان " Committee of Corporate Governance" حيث هـدفت الدراسـة إلى التعريـف بالـدور الـذي لعبتـه لجنـة الحاكميـة (المؤسسـية البريطانيـة المؤسسـة سـنة ١٩٩٠بنـاء عـلى توصـية مـن لجنـة Cadbury ولجنـة Greenbury) في نجاح الشركات البريطانية، وقد أوردت الدراسة مبادئ الحاكميـة المؤسسـية المقرة من قبل اللجنة والتي ركزت على أهمية الدور الذي يلعبـه مجلـس الإدارة في ممارسـة كل من وظيفتي القيادة والرقابة على الشركة، وعلى أهمية استقلال أعضاء مجلس الإدارة عن الإدارة التنفيذية، كـما أوصـت اللجنـة بضرـورة تشـكيل لجنـة للتـدقيق تتمتـع بالاسـتقلالية والموضوعية.

٣-٣-١٣ دراسـة (Ron, 1996) بعنـوان: " On the Association Between Voluntary Disclosure and Earnings Quality" ودرست العلاقـة بـين الإفصـاح الاختيـاري وحريـة تصرف الإدارة في الخيـارات المحاسـبية، وعـلى وجـه الخصـوص درسـت دور إدارة الأربـاح في تخفيض التكاليف المرتبطة بأخطـاء تنبـؤ الإدارة بـالإيرادات والمكاسـب،وتتوافق النتـائج مـع الطرح القائل بأن المديرين، (خوفا مـن الإجـراءات القانونيـة المكلفـة مـن قبـل المسـاهمين، وفقدان سمعة المصداقية) يستخدمون الاستحقاقات الاختيارية للتقليل من أخطاء تنبـؤاتهم، وبالتحديد توثق الدراسة مبدأ أن المديرين الذين يبـالغون في تقـدير رقـم الأربـاح، يحتـالون برفع الأرباح المقررة وبدرجـة ارتبـاط الاسـتحقاقات الاختياريـة مـع مختلـف عوامـل تكلفـة المقاضاة ومقدار المرونة المحاسبية، كما تطرح الدراسة درجة تـأثير حريـة الاختيـار المحاسـبي على سياسات الإفصاح الاختياري.

٣-٤ ما يميز هذه الدراسة:

من أهم ما يميـز هـذه الدراسـة في أنهـا أجريـت في بيئـة تختلـف مـن حيـث المتطلبـات القانونية والتنظيمية، بالإضـافة إلى اخـتلاف مسـتوى تطـور السـوق المـالي فيهـا وخصائصـه، ومستوى الإفصاح والشفافية فيها، كـما تعـد هـذه الدراسـة وحسـب علـم الباحـث مـن أول الدراسات باللغة العربية التي تناولت موضوع إدارة الأربـاح وبأسـلوب القيـاس المتبـع فيهـا، وعلاقتها مع كل من القيمة السوقية والمخاطرة النظامية من جهة، وأثر الحاكميـة المؤسسـية بمتغيراتها المختلفة على إدارة الأرباح من جهة أخرى، كما أنها تتنـاول الموضـوع مـن الناحيـة النظرية، ولم يقف الباحث على أي دراسة باللغة العربية تتناول الموضوع سـواءً مـن الناحيـة النظرية أو أسلوب القياس المستخدم فيها، والعلاقات التي درستها، فيما عدا بعـض الكتابـات النظرية البسيطة التي تناولت الموضوع بشكل مختصر.

الفصل الرابع
فرضيات الدراسة ومنهجيتها

٤-١ تمهيد:

يتم في هذا الفصل تناول فرضيات الدراسة والتي تمت صياغتها في صورتها العدمية، والتي بلغت إحدى عشر فرضية تناولت مدى وجود ظاهرة ممارسة الشركات الصناعية الأردنية لإدارة الأرباح، وعلاقتها بالقيمة السوقية والمخاطر النظامية للشركة، وأثر متغيرات الحاكمية المؤسسية الجيدة على إدارة الأرباح، المقاسة بالمستحقات الاختيارية للشركة وفقاً لنموذج جونز المعدل، كما تم في هذا الفصل تناول منهجية الدراسة، فشملت مجتمع الدراسة وعينتها، والفترة الزمنية لها، وأساليب جمع البيانات اللازمة لإتمامها، وكيفية قياس متغيراتها، والاختبارات الإحصائية المستخدمة بها، وأخيراً تم عرض نموذج الدراسة.

٤-٢ فرضيات الدراسة:

في ضوء مشكلة هذه الدراسة، وأهدافها المحددة، وما تم عرضه من الدراسات السابقة يمكن طرح فرضيات الدراسة في صورتها العدمية على الوجه التالي:

٤-٢-١ الفرضية الأولى : وتتعلق هذه الفرضية بدراسة مدى ممارسة إدارة الشركة الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان لإدارة الأرباح، خلال الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٤، وعليه فقد صيغت هذه الفرضية على النحو التالي:

Ho_1 : "لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على ممارسة إدارة الشركة الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان لإدارة الأرباح خلال الفترة الزمنية ٢٠٠١-٢٠٠٤".

٤-٢-٢ الفرضية الثانية: وتتعلق هذه الفرضية بدراسة أثر حجم الشركة على ميل إدارة الشركة لإدارة الأرباح في الشركة الصناعية المدرجة، وعليه تم صياغة الفرضية العدمية كما يلي:

Ho_2 : "لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية في متوسط إدارة الأرباح بين الشركات صغيرة الحجم والشركات كبيرة الحجم لدى الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة المدرجة ببورصة عمان خلال فترة الدراسة٢٠٠١-٢٠٠٤".

٤-٢-٣ الفرضية الثالثة : وتتعلق هذه الفرضية بدراسة أثر ميل إدارة الشركة لإدارة الأرباح على القيمة السوقية للشركة، وعليه فقد صيغت الفرضية العدمية على النحو التالي:

Ho_3: "لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية في متوسط القيمة السوقية بين الشركات التي قامت بممارسة إدارة الأرباح والشركات التي لم تمارس إدارة الأرباح، في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان خلال الفترة من ٢٠٠١-٢٠٠٤".

٤-٢-٤ الفرضية الرابعة : وتتعلق هذه الفرضية بدراسة أثر توجه إدارة الشركة لإدارة الأرباح على المخاطرة النظامية مقاسه بمعامل بيتا للشركة الصناعية المدرجة، وعليه تم صياغة الفرضية العدمية على النحو التالي:

Ho_4 : "لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية في متوسط المخاطر النظامية بين الشركات التي قامت بممارسة إدارة الأرباح والشركات التي لم تمارس إدارة الأرباح، في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان خلال فترة الدراسة ٢٠٠١-٢٠٠٤".

٤-٢-٥ الفرضية الخامسة: وتتعلق هذه الفرضية بدراسة أثر استقلال لجنة التدقيق الداخلي، كأحد عناصر الحاكمية المؤسسية، على ميل إدارة الشركة لإدارة الأرباح، وعليه فقد صيغت هذه الفرضية العدمية على النحو التالي:

Ho_5 : "لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية في متوسط المستحقات الاختيارية بين الشركات التي يتمتع أعضاء لجنة التدقيق الداخلي بها بالاستقلالية، والأخرى التي لا يتمتع أعضائها بالاستقلالية الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان خلال فترة الدراسة٢٠٠١-٢٠٠٤".

٤-٢-٦ الفرضية السادسة: وتتعلق هذه الفرضية بدراسة أثر خبرة لجنة التدقيق الداخلي كأحد عناصر الحاكمية المؤسسية على ميل إدارة الشركة لإدارة الأرباح، حيث بينت دراسة أمريكية (April Klein, 2000) أنه عندما يكون هناك على الأقل عضو واحد من أعضاء لجنة التدقيق ممن يمتلكون خبرة مالية أو إحدى الشهادات المهنية المعتمدة (مثل CPA)، يكون هناك التزام بالمتطلبات القانونية الصادرة عن هيئة الأسواق والأوراق المالية (SEC)، كما أشار كثير من الدراسات إلى أن

خبرة أعضاء لجنة التدقيق تقلل من عملية إدارة الأرباح وعليه فقد صيغت الفرضية العدمية على النحو التالي:

Ho_6 : "لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية في متوسط المستحقات الاختيارية بين الشركات التي يتمتع أعضاء لجنة التدقيق الداخلي بها بالخبرة، والأخرى التي لا يتمتع أعضائها بالخبرة في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان خلال فترة الدراسة٢٠٠١-٢٠٠٤".

٤-٢-٧ الفرضية السابعة : تتعلق هذه الفرضية بدراسة أثر نشاطات لجنة التدقيق، كأحد عناصر الحاكمية المؤسسية، على ميل إدارة الشركة لإدارة الأرباح، حيث أشارت بعض الدراسات إلى ارتباط إدارة الأرباح سلبا مع نشاطات لجنة التدقيق، فكلما زادت نشاطات اللجنة (مثل زيادة عدد اجتماعاتها) قلت فرص إدارة الشركة في إدارة الأرباح، وعليه تم صياغة الفرضية العدمية التالية:

Ho_7 : "لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية في متوسط المستحقات الاختيارية بين الشركات التي تقوم لجنة التدقيق الداخلي بها بعدد أربع اجتماعات سنوياً كمتطلب لتعليمات الإفصاح الأردنية، والأخرى التي يزيد عدد اجتماعاتها عن المتطلبات القانونية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان خلال فترة الدراسة".

٤-٢-٨ الفرضية الثامنة : وتتعلق هذه الفرضية بدراسة أثر حجم مجلس الإدارة، كأحد عناصر الحاكمية المؤسسية، على توجه إدارة الشركة

الصناعية المدرجة نحو إدارة الأرباح، وعليه تم صياغة الفرضية العدمية التالية:

Ho_8 : "لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية في متوسط المستحقات الاختيارية بين الشركات ذات مجلس الإدارة كبير الحجم والأخرى ذات المجلس صغير الحجم في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان خلال فترة الدراسة ٢٠٠١-٢٠٠٤".

٤-٢-٩ الفرضية التاسعة: وتتعلق هذه الفرضية بدراسة أثر استقلال مجلس الإدارة، كأحد عناصر الحاكمية المؤسسية، على توجه إدارة الشركة الصناعية الأردنية المساهمة العامة المدرجة ببورصة عمان نحو إدارة الأرباح وعليه تم صياغة الفرضية العدمية التالية:

Ho_9 : "لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية في متوسط المستحقات الاختيارية بين الشركات التي تتمتع بمجلس إدارة مستقل، والشركات ذات مجلس الإدارة غير المستقل لدى الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان خلال فترة الدراسة ٢٠٠١-٢٠٠٤".

٤-٢-١٠ الفرضية العاشرة: وتتعلق هذه الفرضية بدراسة اثر الحوافز المالية لأعضاء مجلس الإدارة، كأحد عناصر الحاكمية المؤسسية، على توجه إدارة الشركة الصناعية الأردنية المساهمة العامة المدرجة ببورصة عمان نحو إدارة الأرباح وعليه فقد تم صياغة الفرضية العدمية التالية:

Ho_{10} "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للحوافز المالية لأعضاء مجلس الإدارة على توجه إدارة الشركة الصناعية المساهمة العامة الأردنية

المدرجة ببورصة عمان لإدارة الأرباح خلال فترة الدراسة ٢٠٠١-٢٠٠٤".

٤-٢-١١ الفرضية الحادية عشرة: وتتعلق هذه الفرضية بدراسة أثر خبرة أعضاء مجلس الإدارة، كأحد عناصر الحاكمية المؤسسية، على توجه إدارة الشركة الصناعية الأردنية المساهمة العامة ببورصة عمان نحو إدارة الأرباح وعليه تمت صياغة الفرضية العدمية التالية:

Ho_{11} "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى المستحقات الاختيارية بين الشركات التي يتمتع أعضاء مجلس إدارتها بالخبرة، والشركات الأخرى التي لا يتمتع أعضاء مجلس إدارتها بالخبرة اللازمة لدى الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان خلال فترة الدراسة ٢٠٠١-٢٠٠٤".

٤-٣ منهجية الدراسة:

٤-٣-١ مجتمع الدراسة وعينتها:

يتمثل مجتمع الدراسة في كل الشركات الصناعية المدرجة ببورصة عمان خلال فترة الدراسة ٢٠٠١-٢٠٠٤، وتضم عينة الدراسة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية في مجتمع الدراسة والتي تحقق الشروط التالية:

- تتوفر لها كل البيانات اللازمة لإجراء اختبارات الدراسة وعلى وجه الخصوص البيانات الخاصة باحتساب المستحقات الاختيارية.
- لا تكون قد أوقفت عن التداول لفترة تزيد عن ستة أشهر متتالية خلال فترة الدراسة.
- تنتهي سنتها المالية في ١٢/٣١ من كل عام.

ويعزو الباحث سبب اختياره للقطاع الصناعي إلى أن طبيعة النشاط الصناعي ترتبط بتوفر فرص كبيرة أمام الإدارة لإدارة الدخل، فالمعايير المحاسبية تمنح مرونة كبيرة لإدارة الشركة في الاختيار من بين بدائل المعالجة لنفس البند، مثل طرق تقييم المخزون السلعي وطرق استهلاك الأصول الثابتة، وتقدير العمر الإنتاجي للأصل ......الخ، وأن أهمية هذه البنود تزداد في قطاع الصناعة عنها في القطاعات الأخرى نظراً لضخامة الاستثمار في المخزون والأصول الثابتة. هذا إلى جانب كون قطاع الصناعة من أهم القطاعات في بورصة عمان، باعتباره ركيزة هامة من ركائز الاقتصاد الأردني التي تستدعي المزيد من الدراسة والتحليل.

وقد ضمت عينة الدراسة خمسة وخمسون شركة انطبقت عليها الشروط السابق ذكرها من بين الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة بالسوق

الأول والثاني والثالث والبالغ عددها حسب تصنيف شركات البورصة لعام ٢٠٠٣ اثنان وثمانون شركة صناعية والملحق رقم (١) يعرض شركات العينة التي انطبقت عليها الشروط وكانت نسبة عينة الدراسة (٦٧%) من مجتمع الدراسة.

٤-٣-٢ فترة الدراسة:

تغطي هذه الدراسة الفترة من سنة ٢٠٠١ إلى سنة ٢٠٠٤، حيث تعتبر أحدث فترة أمكن من خلالها الحصول على البيانات اللازمة لإجراء الاختبارات اللازمة لإتمام هذه الدراسة، كما أن هذه الفترة تأتي بعد إصدار تعليمات الإفصاح الأردنية الصادرة سنة ١٩٩٨، والتي تحتوي على بعض المتطلبات المتعلقة بمتغيرات الحاكمية المؤسسية، وبعد فترة كافية لتطبيق هذه التعليمات.

٤-٣-٢ أساليب جمع البيانات:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على البيانات الثانوية الواردة بالتقارير السنوية للشركات والظاهرة بأدلة الشركات المساهمة العامة، والنشرات الإحصائية الصادرة عن بورصة عمان، إضافة إلى الزيارات الميدانية للشركات للحصول على المعلومات اللازمة لبعض متغيرات الحاكمية المؤسسية المتعلقة بلجنة التدقيق الداخلي بشركات العينة، حيث أنه لا يتم الإفصاح عنها بالتقارير المالية السنوية لهذه الشركات.

٤-٣-٣ قياس متغيرات الدراسة:

٤-٣-٣-١ إدارة الأرباح:

تم استخدام المستحقات الاختيارية لقياس درجة إدارة الشركة للأرباح حيث تم استخدامها في العديد من الدراسات السابقة مثل دراسة (Becker et al, 1998)، وتم الاعتماد على النموذج المحدد من قبل (Dechow et al, 1995) والذي أشارت دراسة (Jean et al, 2004) إلى انه الأقوى بين النماذج المستخدمة في الكشف عن إدارة الأرباح، ثم إن (Subramamyam,1996) قدم الدليل على أن المستحقات الاختيارية المقدرة بواسطة هذا النموذج يتم تسعيرها بواسطة السوق، إلا أن معامل المستحقات الاختيارية أقل قيمة من معامل المستحقات غير الاختيارية، وهذا يعني أن أطراف السوق تنظر إلى المستحقات الاختيارية باعتبارها عنصر أقل موثوقية، مما يعني أن المستحقات الاختيارية أكثر عرضة لتلاعب المديرين وبالتالي هي مقياس صالح لإدارة الأرباح.

قياس المستحقات الاختيارية:

ولقياس المستحقات الاختيارية يجب أولا قياس المستحقات الكلية وسيتم قياس المستحقات الكلية بطريقتين بديلتين للوقوف على أثر كل طريقة على النتائج. وهاتان الطريقتان هما:

أولا: طريقة قائمة المركز المالي التقليدية: ووفقا لهذه الطريقة يتم:

١- احتساب المستحقات الكلية لكل شركة من شركات العينة وفي كل سنة من سنوات الدراسة وفقا للنموذج التالي:

$TACC_{i,t} = \Delta CA_{i,t} - \Delta CL_{i,t} - \Delta Cash_{i,t} + \Delta STDEBT_{i,t} - DEPTN_{i,t}$ …….
..(1)

حيث :

$TACC_{it}$ = المستحقات الكلية للشركة i خلال الفترة t.

$\Delta CA_{i,t}$ = التغير في الأصول المتداولة للشركة i خلال الفترة (t).

ΔCL_{it} = التغير في الخصوم المتداولة للشركة i خلال الفترة (t).

$\Delta Cash_{I,t}$ = التغير في النقدية وما يعادل النقدية للشركة i خلال الفترة (t).

$\Delta STDEBT_{i,t}$ = التغير في أقساط الديون طويلة الأجل المستحقة والديون قصيرة الأجل الأخرى للشركة i خلال الفترة (t).

$DEPTN_{i,t}$ = مصروف الاستهلاك والإطفاء للشركة i خلال الفترة (t).

ويلاحظ من خلال النموذج أعلاه انه تم تخفيض كل من التغير في النقدية ومصروف الاستهلاك والاستنفاذ من التغير في الأصول المتداولة، كما تم تخفيض التغير في الدين قصير الأجل (بما في ذلك التغير في الدفعات المستحقة من الديون طويلة الأجل) من التغير في الخصوم المتداولة، وذلك للوصول إلى الاختلافات بين الأساس النقدي المعدل وأساس الاستحقاق.

٢- يـتم تقـدير معـالم النمـوذج الـذي سـيتم مـن خلالـه احتسـاب المسـتحقات غـير الاختيارية (العادية $NDACC_{i,t}$) من خلال معادلة الانحدار التاليـة والتـي سـتتم لمجموعـة شركات العينة في كل سنة على حدة:

$$TACC_{i,t} / A_{i,t-1} = \alpha_1 (1/A_{i,t-1}) + \alpha_2 (\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) / A_{i,t-1} + \alpha_3 PPE_{i,t} / A_{i,t-1} + E_{i,t} \ldots\ldots(2)$$

حيث:

$TACC_{i,t}$ = المستحقات الكلية للشركة (i) في الفترة (t) .

$\Delta REV_{i,t}$ = التغير في إيرادات الشركة (i) في الفترة (t) .

$\Delta REC_{i,t}$ = التغير في حسابات تحت التحصيل للشركة (i) في الفترة (t) .

$PPE_{i,t}$ = العقارات والممتلكات والآلات للشركة (i) في الفترة (t) .

$A_{i,t-1}$ = إجمالي أصول الشركة (i) عند نهاية الفترة (t-1).

٣- تحديد المستحقات غير الاختيارية العادية ($NDACC_{i,t}$) لكـل شركـة مـن شركـات العينة على حدة وخلال كل سنة مـن سـنوات الدراسـة مـن خـلال معـالم النمـوذج السـنوية المقدرة أعلاه (α_1 و α_2 و α_3) كما يلي :

$$NDACC_{i,t} = \hat{a}_1 (1/A_{i,t-1}) + \hat{a}_2 (\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) + \hat{a}_3 PPE_{it} \ldots\ldots(3)$$

٤- احتساب المستحقات الاختيارية لكل شركة على حدة وخلال كل سنة من سنوات الدراسة كما يلي:

$$DACC_{i,t} = TACC_{i,t} - NDACC_{i,t} \quad \ldots\ldots\ldots(4)$$

$DACC_{i,t}$ = المستحقات الاختيارية للشركة i خلال الفترة t.

$TACC_{i,t}$ = المستحقات الكلية للشركة i خلال الفترة t.

$NDACC_{i,t}$ = المستحقات غير الاختيارية للشركة i خلال الفترة t.

ثانيا : طريقة التدفق النقدي: والتي اقترحت من قبل (Hribar &Collins, 2002) حيث يرى الكاتبان أن الطريقة السابقة تحمل في طياتها خطأ في قياس المستحقات الكلية ويرون أن طريقة التدفق النقدي أفضل لحساب المستحقات الكلية، وتقاس المستحقات الكلية وفقا لهذه الطريقة كالتالي:

$$TACC_{i,t} = EBXT_{i,t} - OCF_{i,t} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(5)$$

حيث:

$TACC_{i,t}$ = المستحقات الكلية للشركة i خلال الفترة t.

$EBXT_{i,t}$ = الإيرادات قبل البنود غير العادية والعمليات غير المستمرة للشركة i خلال الفترة (t).

$OCF_{i,t}$ = التدفقات النقدية التشغيلية للفترة (t).

وبعد تحديد المستحقات الكلية يتم إتباع نفس الخطوات ٢ ، ٣ ، ٤ وفق ما ورد بالطريقة السابقة لاحتساب قيمة المستحقات الاختيارية.

٤-٣-٣-٢ **الحاكمية المؤسسية:** تم قياس فعالية الحاكمية المؤسسية من خلال المتغيرات التالية:

- **استقلالية لجنة التدقيق:** تعتبر استقلالية لجنة التدقيق أساس في جودة عمل لجنة التدقيق، وقد تم استخدام هذا المقياس في دراسة (Mcmullem & Randghun,1996)، حيث اعتبر الباحثان انه كلما زاد عدد المديرين غير التنفيذيين في لجنة التدقيق زادت جودة التقارير المالية المصدرة وذلك بسبب علاقة المديرين التنفيذيين الوطيدة بالإدارة ، وتجدر الإشارة إلى أن متطلبات الإفصاح ببورصة عمان تتطلب وجود لجنة تدقيق من أعضاء غير تنفيذيين .

هذا ودعمت كثير من نتائج الدراسات العلاقة السلبية بين أعضاء لجنة التدقيق التنفيذيين وفاعلية لجنة التدقيق، حيث ترتبط استقلالية اللجنة سلباً مع إدارة الأرباح وإيجاباً مع جودة الإفصاح.

- **خبرة لجنة التدقيق:** تم استخدام هذا المقياس في دراسة (BRC, 1999) بحيث يعتبر أن لدى اللجنة خبرة لو كان على الأقل هناك عضو واحد فيها لديه خبرة مالية ، بمعنى حصوله على شهادة محاسبية مهنية، أو خبرات مكافئة، أو معرفة مالية شخصية عن أوضاع الشركة بشكل عام. لقد وجد (ِ Mcmullem & Randghun, 1996) أن هناك التزاما اكبر بمتطلبات SEC عندما يكون احد أعضاء لجنة التدقيق ممن يحملون شهادة أل CPA ، وكذلك وجد (Dezoort & Salterio, 2001) أن الخبرة المحاسبية في لجنة التدقيق، والمعرفة في

إجراءات التدقيق تزيد من كفاءة لجنة التدقيق، وعموما أشارت كثير من الدراسات إلى أن الخبرة المحاسبية لدى أعضاء لجنة التدقيق تقلل من عملية إدارة الأرباح.

وعليه فإنه تم قياس هذا المتغير من خلال وجود عضو واحد على الأقل من أعضاء لجنة التدقيق لديه شهادة محاسبية أو خبرة مالية مناسبة.

- **نشاطات لجنة التدقيق:** لا يمكن قياس مستوى الحاكمية المؤسسية من خلال استقلال وخبرة لجنة التدقيق فقط، وإنما يجب أن تكون لجنة التدقيق فعّالة في نشاطاتها، وتقاس هذه الفعالية من خلال انجاز الواجبات الملقاة على عاتقها، وعلى عدد الاجتماعات التي تقوم بها، ومدى وجود تعليمات واضحة بالإشراف على عملية إعداد التقارير المالية وعليه فإنه تم قياس هذا المتغير من خلال عدد اجتماعات لجنة التدقيق، ومدى وجود تكليف واضح بالإشراف على عملية إعداد القوائم المالية للشركة. علماً بأن متطلبات الإفصاح الأردنية تتطلب عقد أربع اجتماعات على الأقل في السنة للجنة التدقيق الداخلي. وانه من المفروض أن تكرار اجتماعات لجنة التدقيق الداخلي يرتبط سلباً بمستوى إدارة الأرباح.

- **حجم مجلس الإدارة:** وتم قياسه بعدد أعضاء مجلس الإدارة، وقد قام كل من (Jensen, 1993) و (Dalton. et al, 1999) و (Abbott et al, 2000) بقياسه بنفس الأسلوب.

- **استقلالية مجلس الإدارة:** قاست بعض الدراسات هـذا المتغير مـن خـلال أسـلوب تعيـين مجلـس الإدارة وفصـل دور كـل عضـو مـن أعضـاء المجلـس ومهـام المـدير التنفيذي، واستخدم هذا المقياس في دراسة كل من (Beasley, 1996) و (Dechow et al ,1996) و(Sonda et al, 2003) التي قامت جميعها بقياس هذا المتغير مـن خلال علاقة العمل أو العلاقـة مـع المـديرين التنفيـذيين باعتبـار أن أعضـاء مجلـس الإدارة ليسوا موظفين في الشركة، وعليه تم قياس هذا المتغير من خـلال الفصـل بـين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي للشركة.
- **الحوافز المالية لأعضاء مجلس الإدارة:** وتم ُقيـاس هـذا العامـل بمقـدار حجـم تملـك أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة، وقد استخدم هذا المقياس في دراسة (Minow & Bingham, 1995) و دراسة (Gerety& Lehm, 1997).
- **الخـبرة الماليـة لأعضـاء مجلـس الإدارة:** ويقـاس هـذا العامـل مـن خـلال المـؤهلات الأكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة وعدد سنوات الخدمة كأعضـاء مجلـس إدارة، وقـد استخدم هذا المقياس في دراسة (Sonda et al , 2003)، وعليه تم قياس هذا المتغير من خلال وجود الشهادة المهنية في المحاسبة لأحد أعضاء مجلس الإدارة على الأقل.

٤-٣-٣ حجم الشركة:

لدراسة أثر حجم الشركة على توجه إدارة الشركة لإدارة الأرباح، وعلى العلاقة بين إدارة الأرباح وكل من القيمة السوقية للشركة والمخاطرة النظامية للشركة ومتغيرات الحاكمية المؤسسية، تم تقسيم الشركات إلى شركات ذات حجم كبير وشركات ذات حجم صغير اعتماداً على صافي المبيعات السنوية كممثل لحجم الشركة. إن حجم الإيرادات يعكس حجم القوة الإيرادية للأصول الملموسة وغير الملموسة (غير الظاهرة بحسابات الشركة، مثل العلاقة مع العملاء، ومهارة العاملين، وجودة المنتج). إن استخدام رقم إجمالي الأصول كمقياس للحجم قد يكون متحيزا للشركات التي تتطلب رأسمال مادي كبير حتى وإن لم تحقق إيرادات كبيرة((Hovey & Naughton, 2003 ; Moses, 1987 ; Lev & Kunitzky, 1974).

٤-٣-٤ المخاطرة النظامية (معامل بيتا):

تمثل المخاطرة النظامية تلك المخاطر التي لا يمكن التخلص منها من خلال التنويع في المحفظة الاستثمارية، و تقاس هذه المخاطرة عادة بمعامل بيتا والذي يتم الحصول عليه من نموذج السوق (انحدار عائد الورقة المالية على عائد محفظة السوق) وفق للمعادلة التالية والمعروفة بنموذج السوق:

$$R_{it} = \alpha + \beta R_{mt}$$

حيث :

R_{it} = عائـد الورقـة الماليـة (السـهم) السـوقي خـلال الفـترة t، ويـتم احتسـابه وفـق المعادلة التالية:

$$R_{it} = \frac{P_t - P_{t-1} + D_t}{P_{t-1}}$$

حيث:

P_t = سعر إغلاق السهم للشركة i في نهاية الفترة t.

P_{t-1}= سعر إغلاق السهم للشركة i في نهاية الفترة t-1.

D_t= التوزيعات النقدية للسهم للشركة i خلال الفترة t.

R_{mt} = عائد محفظة السوق خلال الفترة t ، ويحتسب وفق المعادلة التالية:

$$R_{mt} = \frac{P_t - P_{t-1}}{P_{t-1}}$$

حيث:

P_t = سعر إغلاق مؤشر محفظة السوق في نهاية الفترة t.

P_{t-1} = سعر إغلاق مؤشر محفظة السوق في نهاية الفترة t-1.

β = معامل بيتا، ويمثل المخاطرة النظامية للشركة، ويستخرج من خلال معادلة الانحدار سابقة الذكر باستخدام ٦٠ مشاهدة شهرية لكل من عائد السهم وعائد محفظة السوق، مع مراعاة استبدال الاثنتي عشر مشاهدة الأولى (الأقدم) باثنتي عشرة مشاهدة شهرية تالية للستين مشاهدة السابقة من اجل احتساب معامل بيتا للسنة التالية، وهكذا بالنسبة لبقية السنوات.

٤-٤ الاختبارات الإحصائية:

من أجل تحضير بيانات الدراسة للاختبارات الإحصائية فإنه تم الاعتماد أولاً على ما يلي:

- **نموذج Jones المعدل:** لتصنيف شركات العينة إلى شركات مارست إدارة الأرباح وشركات لا تقم بالممارسة.
- كما تم الاعتماد على الوسط الحسابي (فيما يتعلق بالمستحقات الاختيارية) لتصنيف الشركات إلى شركات ممارسة لإدارة الأرباح وأخرى غير ممارسة لإدارة الأرباح.
- وتم الاعتماد على نموذج المستحقات الحالية غير العادية، المعتمد في حسابه على التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية.

أما الأساليب الإحصائية المستخدمة في هذه الدراسة فهي:

- الإحصاء الوصفي: استخدم الإحصاء الوصفي في هذه الدراسة لبيان خصائص متغيرات الدراسة المختلفة، حيث تم استخدام الوسط الحسابي كمقياس للنزعة المركزية، والانحراف المعياري كمقياس لتشتت البيانات حول متوسطها الحسابي.
- نموذج الانحدار: تم الاعتماد على نموذج الانحدار الخطي البسيط لدراسة أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع مع ضبط هذه العلاقة من خلال المتغيرات الضابطة، ومراعاة الأهمية الإحصائية لمعاملات الميل بالنسبة للمتغيرات التابعة الأساسية.
- اختبار T-test : تم استخدامه لاختبار الفروقات الإحصائية بين متوسطات المجموعات الجزئية لعينة الدراسة والمصنفة حسب أغراض هذه الدراسة مع مراعاة الأهمية الإحصائية لمعاملات هذا الاختبار، كما تمت مراعاة شروط تطبيق هذا الاختبار وهي أن تكون العينة قد سحبت من مجتمع يتبع التوزيع الطبيعي، ومع تساوي تباين مجتمعي العينتين موضوع المقارنة.

وللتحقق من الشرط الأول (خاصية التوزيع الطبيعي) تم الاعتماد على اختبار (K-S) Kolmogrov-Smirnov على المتغيرات الأصلية للدراسة، وفي حالة عدم توفر هذه الخاصية يتم استبعاد الملاحظات الشاذة التي يتم استخراجها بالبرنامج الإحصائي SPSS.

أما ما يتعلق بالشرط الثاني وهو خاصية تساوي تباين المجتمعين، فقد تم التحقق منها باستخدام اختبار Leven، وفي حالة عدم تساوي التباين يتم الانتقال إلى الاختبار اللامعلمي (Mann-Whitney).

٤-٥ نموذج الدراسة:

بناء على ما تم عرضه في أهداف الدراسة المحددة، ومشكلتها يمكن عرض نموذج الدراسة التالي والذي يمثل مخطط عام لهذه الدراسة:

الحاكمية المؤسسية

لجنة التدقيق الداخلي

خبرة اللجنة

استقلال اللجنة

نشاطات اللجنة

مجلس الإدارة

حجم المجلس

استقلال المجلس

الحوافز المالية للمجلس

خبرة المجلس

بيئة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية

القيمة السوقية

إدارة الأرباح

المخاطرة النظامية

حجم الشركة

الفصل الخامس
الدراسة العملية التمهيدية

٥-١ تمهيد:

يتناول الباحث في هذا الفصل اختبارات التحقق من مدى ملائمة بيانات الدراسة للتحليل الإحصائي، مثل خاصية التوزيع الطبيعي لهذه البيانات، واحتساب متغيرات الدراسة بداية بالمتغير الرئيس لهذه الأطروحة وهو المستحقات الاختيارية للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، والممثلة لإدارة الأرباح، وذلك باستخدام طريقتين بديلتين للوقوف على الاختلاف في النتائج بينهما، ثم تناول الباحث تصنيف المستحقات الاختيارية للشركات وفقاً لبعض المتغيرات مثل حجم الشركة، وأخيراً يتناول الباحث في هذا الفصل بعض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات هذه الأطروحة مثل الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وأعلى وأدنى قيمة.

٥-٢ اختبارات التحقق من مدى ملائمة البيانات للتحليل الإحصائي:

تعتمد هذه الدراسة لأغراض اختبار فرضياتها على مجموعة من الأساليب والاختبارات الإحصائية مثل تحليل الانحدار الخطي البسيط، واختبار الفروق بين المتوسطات، والتي تعتمد على مجموعة من الشروط الواجب توافرها في البيانات أو المشاهدات حتى تكون ملائمة لإجراء هذه الاختبارات بما يضمن صحة وموضوعية الاعتماد على نتائج تلك الاختبارات. وفيما يلي عرض لهذه الشروط ونتائج اختباراتها على بيانات هذه الدراسة:

٥-٢-١ اختبار توفر خاصية التوزيع الطبيعي للبيانات:

لقد تم الاعتماد على اختبار (Kolmogorov-Smirnov Test) (K-S) للتأكد من توفر خاصية التوزيع الطبيعي في بيانات الدراسة، على النحو التالي:

أولاً: إدارة الأرباح المقاسة بالمستحقات الاختيارية وفق طريقة معادلة الميزانية ويرمز لها بالرمز (DACC)، وإدارة الأرباح المقاسة بالمستحقات الاختيارية وفق طريقة التدفق النقدي ويرمز لها بالرمز (DACCCF)، ولم يكن المتغيرين يتبعا التوزيع الطبيعي في البداية وتم استبعاد المشاهدات الشاذة*، وبعد استبعاد المشاهدات الشاذة أصبح المتغيرين ينبعا التوزيع الطبيعي، والجدول رقم (٥-١) يبين ذلك.

جدول رقم (٥-١)

ملخص نتائج اختبار (K-S) للتأكد من خاصية التوزيع الطبيعي للمتغير إدارة الأرباح

المتغير	عدد المشاهدات	قيمة Z	المعنوية	النتيجة
DACC	٢٠٩	٨١٩.	٥١٤.	يتبع التوزيع الطبيعي
DACCCF	١٩٢	٩٢٧.	٣٥٧.	يتبع التوزيع الطبيعي

ثانياً: متغيرات القيمة السوقية (MV) والمخاطرة النظامية (BETA) و نسبة ملكية الإدارة (ADS):حيث تم استخدام اللوغريتم الطبيعي لمتغير القيمة السوقية، ثم تم استبعاد المشاهدات الشاذة (٢٧ مشاهدة)، بسبب عدم إتباعه للتوزيع الطبيعي عند إجراء الاختبار في البداية، وبعد ذلك أصبح يتبع

* تم استبعاد المشاهدات الشاذة بعد تحديدها من خلال الإجراء الإحصائي (Explore). (والتي يتضح عددها من مقارنة عدد المشاهدات المستخدمة في الاختبار مع ٢٢٠ مشاهدة وهو أقصى عدد ممكن للمشاهدات في فترة الدراسة، ٥٥ * ٤).

التوزيع الطبيعي، ولم يكن متغير المخاطرة النظامية يتبع التوزيع الطبيعي فتم استبعاد المشاهدات الشاذة (١٧ مشاهدة) ليصبح بعدها يتبع التوزيع الطبيعي، أما بالنسبة لنسبة ملكية الإدارة فكان يتبع التوزيع الطبيعي، ويبين الجدول (٥-٢) نتائج اختبار (K-S) لهذه المتغيرات.

جدول رقم (٥-٢)

ملخص نتائج اختبار (K-S) لمتغيري القيمة السوقية والمخاطرة النظامية

المتغير	عدد المشاهدات	قيمةZ	المعنوية	النتيجة
MV	١٨٣	١.٢٩٠	٠.٠٧١	يتبع التوزيع الطبيعي
BETA	١٩٣	١.٢٣٠	٠.٠٩١	يتبع التوزيع الطبيعي
ADS	٢٢٠	١.١٨٧	٠.١٢٠	يتبع التوزيع الطبيعي

ثالثاً: بالنسبة لبقية متغيرات الدراسة ونظراً لطبيعة هذه المتغيرات ومحدودية قيمها (٠،١) فسيتم التعامل معها من خلال الاختبارات اللامعلمية.

٥-٢-٢ شرط اختبار تساوي تباين المجتمعين:

تم الاعتماد على اختبار Levene's Test والذي يشترط فيه لتساوي التباين أن تكون معنوية (F) أكبر من (٥%) فإذا تحقق هذا الشرط يمكن الاعتماد على نتائج اختبار T test، أما إذا كانت قيمة معنوية (F) أقل من (٥%) فلا يمكن الاعتماد على نتائج اختبار T test، وعندها يتم استخدام اختبار Mann-Whitney Test اللامعلمي للتحقق من وجود فروق في

المتوسطات، وتم التحقق من هذا الشرط لكل الفرضيات التـي تتطلـب هـذا الشرط، وبيان نتائج تطبيق هذا الاختبار ضمن الفصل السادس الخاص باختبار فرضيات الدراسة.

٥-٣ احتساب متغيرات الدراسة:

٥-٣-١ احتساب المستحقات الاختيارية:

تمر عملية احتساب المستحقات الاختيارية بأربعة مراحل نوردها فيما يلي:

أولاً:المسـتحقات الكليـة: تـم اسـتخدام نمـوذج جـونز المعـدل لاحتسـاب المسـتحقات الاختيارية بطريقتين هما طريقة الميزانية وطريقة التدفق النقدي، وتختلف هاتين الطـريقتين في الخطوة الأولى فقط وهي عملية احتساب المستحقات الكلية لكل شركة من شركات العينة، وعليه سنعرض أولاً كيفية احتساب المستحقات الكلية وفقاً للطريقتين السابقتين:

المستحقات الكلية وفقاً لطريقة قائمة المركز المالي التقليدية: تم احتساب المسـتحقات الكلية وفقاً لهذه الطريقة باستخدام المعادلة التالية لكل شركة من شركات العينة ولكـل سـنة من سنوات الدراسة:

$$TACC_{i,t} = \Delta CA_{i,t} - \Delta CL_{i,t} - \Delta Cash_{i,t} + \Delta STDEBT_{i,t} - DEPTN_{i,t} \quad \ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث :

$TACC_{it}$ = المستحقات الكلية للشركة i خلال الفترة t.

$\Delta CA_{i,t}$ = التغير في الأصول المتداولة للشركة i خلال الفترة (t).

ΔCL_{it} = التغير في الخصوم المتداولة للشركة i خلال الفترة (t).

$\Delta\ Cash_{I,t}$ = التغير في النقدية وما يعادل النقدية للشركة i خلال الفترة (t).

$\Delta STDEBT_{i,t}$ = التغير في أقساط الديون طويلة الأجل المستحقة والديون قصيرة الأجل الأخرى للشركة i خلال الفترة (t).

$DEPTN_{i,t}$ = مصروف الاستهلاك والإطفاء للشركة i خلال الفترة (t).

والجدول رقم (٥-٣) يبين قيمة المستحقات الكلية لشركات العينة خلال فترة الدراسة ٢٠٠١-٢٠٠٤:

جدول رقم (٥-٣)

المستحقات الكلية وفقاً لطريقة قائمة المركز المالي التقليدية (٢٠٠١-٢٠٠٤)

ر.م	الشركة	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
1	مصفاة البترول الأردنية	١٦٠٣٩٦٤٩	٤١٠٤٨٥٩٨	٣٤٨٧٦٧٠٣-	١٢٨٧٦٨٨٤
2	الألبان الأردنية	١٨٩٠٤٦	٢٩٢٠١٢	٢٦٤٢٧٣	٨٧٩٤٢
3	العامة للتعدين	٢٤٧٩٨	١٣٢٥٨٤	٦٢٥١٩٣	٥٧٢٨٦
4	العربية لصناعة الألمنيوم / آرال	٢٦٣٨٨٨	١٥٧٦٧٢٧	٩٥١٥١٦	٣٢٣١٨٢
5	العربية لصناعة الأدوية	٤٤٩١٧٣٨	٥١٣٤٧١	٢٩٧٤٦٦٥-	٣٣٦٤٩٢٤-
6	الصناعية التجارية الزراعية / الإنتاج	١٠٦٧٠١١	٥٠٦١٦٧٤	٤٣٠٠٣٣٥-	١٠٧٢٤٣٥-
7	مصانع المنظفات الكيماوية العربية	١٢٧١٨	٩٤٧٠-	٩٥٩٦١٥	٤٤٦٥٤٣٥-
8	الوطنية لصناعة الصلب	١٩٥١٩٠٢	١٤٠٧٧٧٣-	٦٧٢٦٠٩	٥٨٩٧٧٧-
9	دار الدواء للتنمية والاستثمار	٣٤٩٠٩١٦	٢٦٢١١٤٣	١٦٧٩٤٦٦	٨٢٣٦٦٨
10	مصانع الأجواخ الأردنية	١٧٣٣٠٤٠	٤٥٢٩١٠	١٤٠٦٤٧٨	٤٤٤١٨٠٩-

11	مصانع الخزف الأردنية	١٨٨٠٢٥٩	٣٧٥٠٦٩	١٠٣٢٣٢٦	١٢٥٢٧٢٦-
12	مصانع الورق والكرتون الأردنية	١٥٨٥٢٠٦	١٩٧٠٨٠	٤٦٥٥٧٨	١٢٢٣٧٤٦-
13	مناجم الفوسفات الأردنية	٤٨١٥٧٨٧١	٥٢٣٧٤٩٦١	٢١٧٥٢٤٥٩	٤٧٧١٩٤٣١-
14	الأردنية لصناعة الأنابيب	٤٣٢٧٥٦	٦٦٣٢٣٠	٥١٦٥٤٨	٧٠٧٦٣٥
15	الدباغة الأردنية	٣٤٩٠٩-	٩٨٢٠٦-	٦٢٧٥٣٠	٣٤٩٣٧-
16	المركز العربي للصناعات الدوائية والكيماوية	٥٣٥٤٦٣	٥٠٠٥٥٥	٢٩٠٢٣٩-	٤٤٧٧٥٥
17	الصناعات الكيماوية الأردنية	٤١٦١٧٤	٣٧٠٣٥-	٩٧٢٨١-	٦٩٨٩٧
18	العالمية للصناعات الكيماوية	٢٨٨٥٠٠-	٢٥٧٠٩١	١٣٠٩٠٠	٦٦١٦٠٠-
19	الاستثمارات العامة	١٩٨١٢٧٧٤	١٨٢٨٦٣٥١	١٤٤٧٣٥٦٦	١١٠٠٤٤٤-
20	مصانع الأسمنت الأردنية	١٢٣١٤٥٧٧	٢٥٣٤٨٨٨	١٧٥٤٠١٩	٣٩٢١٨١٤-
21	البوتاس العربية	٥١٧٥٠٠٠	٢٠٣١٣٠٠٠	١١٢٨٨٠٠٠	19935000-
22	الدخان والسجائر الدولية	٣٥٧٢٣٥٥	٢٠٤٥٦٨٦	١٠٩٢٠٩٩٤	١٧٦٧٧٥٠-
23	العالمية الحديثة لصناعة الزيوت النباتية	١٩٠٨٧٠١-	١١٩٦٦٣٨	٨١٦٠٧٨	٦٧٣٣٦٩
24	الوطنية لصناعة الكلورين	١٤١٣١٩٥	١٨٧٥٨٧٢-	٢٢١٥٠٠١	٣٣٥٨٣٠-
25	الكابلات الأردنية الحديثة	٥٩٥٩٥٩٩-	٣٨٩٤٠٣	٤٥٠٨٥٣٠	١٨٩٥٦٦١٥
26	الزي لصناعة الألبسة الجاهزة	٣٥١٥٥٦٨	٦٤٢٢٧٦-	١٢٦٥٢٦٨	٢٢٩٨٦٧٧-
27	الباطون الجاهز والتوريدات الإنشائية	٥٥٩٧٠٨	١٧٨٩٥٥٤٤	٧٠٩١٨٢-	٨٩٨٥٨٦
28	حديد الأردن	٣٣٧٣٦٠٧	٦٩٠٣٣٧٧-	٦١٣٧٠٨١	٨٩٠٥٨٩
29	مصانع الاتحاد لإنتاج التبغ والسجائر	١٢٥٩٩٤٦	٣٧١١٥٦	٤٤٦٦٨٥٨	٧٧٣٦٠٢٦-
30	الوطنية لصناعة الألمنيوم	٣٥٧٢٨٦	١١٢٧٣٢٦	٢٨٧٩١٤-	٩٨٦٩٣٤
31	مجمع الشرق الأوسط للصناعات الهندسي	٣٣٧٧٦٣	٤٨٤١٧٨١-	١٠٧٢٢٥٢٦	٧٨٩٧٢١٧
32	العربية لصناعة المواسير المعدنية	١١٧٦٩٨١	٢١٢٩٤٨٩	٧٥٦٣٣٦	٣٤٨٥٤٤-
33	الإقبال للطباعة والتغليف	٢١٥٦٣٠١-	١٢٤٣٢٢٦	٨٥٦٣٥٦	١٥٦١٠٦
34	الاتحاد للصناعات المتطورة	٥٧٨٦٤٨	٩٦٢٧٨٨	٦٩٢٢٠٢-	١٢٢٧٦٥
35	الأردنية لتجهيز وتسويق الدواجن	٣٣١٢٢٥	١٠٠٢٧٤	١٢٣٤٤٩٩	٢٥٧٤٤٤-
36	العربية لتصنيع وتجارة الورق	٤٨٥٤٣٥	٣٧٧١٨٧	٢٥٣٥٢٦٨-	٤٨٣٣٧٤-

37	الصناعات الصوفية	١٧٠٥٨١-	٢٣١٤٢-	١٣٢٩٧٠	٤٤٦٨٦
38	التنقيب للصناعات الإنشائية	٥١٣١٧-	٧٩٠٤٤	٥٧٨٥٢٠-	٢٧٦٤٨٤-
39	الأردنية للصناعات الخشبية / جوايكو	٣٣٧٦٦٣٦-	٥٨٧١١٥٣	٨٤٧٤٩-	٩٧٥٦٤٧
40	الوطنية لصناعة الكوابل والأسلاك	١١٧٦٥٠٦	١١٤٢٧٢٨-	٣٢٩٣١٥	٧٤١٥٥٧٣
41	السلفوكيماويات الأردنية	٢٧١٤٥-	٣٧١٨٩٣-	١٢١٢٩٢	١٤٦٥٦٤٩-
42	اتحاد الصناعات الكيماوية والزيوت النباتية	١٩١٩٦	٣٦٢٦٨٦	٣٢٢٧٠٦	٩٣١٥٦٤
43	الأردنية لصناعات الصوف الصخري	٣١٦٦٨٦	٣٤١٤٦٦-	١٦٨١٠٤	١٨١١٨٥-
44	الموارد الصناعية الأردنية	٣٥٣٩٩٥٩	٨٨٦٤١	٣٢٨٧٣٢	٤٩٢٣١٠٣
45	العربية للصناعات الكهربائية	٨١٩٣١٨	٨٤١٤٧٥	١٦٣٤٧٨	١٤٢٩٣٧-
46	الشرق الأوسط للصناعات الدوائية والكيماوية	٦٥٢٣٤٣	١٠٦٦١٦-	١٠٦٢٩٨	١٤٦٦٨٨١-
47	الدولية للصناعات الخزفية	٢٤٥٥٣١٤	١١٣٨٣٠٥	٦١٥٧٥٤	١١٦٠٥٩-
48	اللؤلؤة لصناعة الورق الصحي	١٩١٢١٢٤	١٤٢٤٨٣٧-	٤٠٧٥٣٤	٥٠٠١٨٢-
49	الوطنية للدواجن	٤٣٤٣٤٠٠	١٦١٠٧٥٦	٢٠١١٩٤١	٣٧٠٥٣٢-
50	المصانع العربية الدولية للأغذية	٢٥٣٥٦٠	٢٨١٣٧٤	٥٢٩٤٧-	١٠٤٢١٠
51	دار الغذاء	٣٠٢٣٩٩-	١٠٤٣٦٨	٢٠٦١٦٣٠	٩٩٩٢٤٨-
52	أمانة للاستثمارات الزراعية والصناعية	٥٢٥١٨-	١٨٩١٢٥	١٣٣٦٣٥	٤٦٧٧٢٠-
53	مصانع الزيوت النباتية الأردنية	٩٦٨٧٨٠	٣٤٤٣٢٦	٦٦٦٤٦٣	١٤١٦٣٧-
54	الدولية لصناعة السيلكا	٢٩٤١٥-	٨٦٧٩٦	١٣٨٣٧٧	٣٤٦٣٠-
55	الصناعات البتروكيماوية الوسيطة	٥٣٢٠٣٠-	٣١٩٨٧٩-	١٤٩٦٦٠٨-	٦٢٩٦١٦٥

المستحقات الكلية وفقاً لطريقة التدفق النقدي: تم احتساب المستحقات الكلية وفقاً لهذه الطريقة بالفرق بين صافي التدفق النقدي التشغيلي و الإيرادات قبل البنود غير العادية والجدول رقم (٥-٤) يعرض قيمة المستحقات الكلية لشركات العينة خلال فترة الدراسة:

جدول رقم (٥-٤)

المستحقات الكلية وفقاً لطريقة التدفق النقدي (٢٠٠١-٢٠٠٤)

ر.م	الشركة	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
1	مصفاة البترول الأردنية	٢٨٥٩٢٩١٩	٢٧٨٩٥٩٣٨	٥٦٤٣٠٧٧٠-	٤٢١٤٩٨٩٨
2	الألبان الأردنية	١٣٣٢٥١-	٨٠٥١	٢٤٧١١٩-	١٤٣٠٧٩-
3	العامة للتعدين	٩٤٦٢٨-	٣٨٢٦٨	٦٠٩٣٥٥	٤٦٤٠٤٥
4	العربية لصناعة الألمنيوم / آرال	١١٧٤٠٦٣	١٣٨٨٧٦	٣٥١٩٨٦-	١٧٨٧٠٦-
5	العربية لصناعة الأدوية	٤٠٦٦٢٤٤	٢٣٧١٦٦٦-	٤٣٠٤٥١٣-	٢٣٠٩٨٥٣-
6	الصناعية التجارية الزراعية / الإنتاج	١٢١٢٥٤١-	٨٩٣٠٦٩-	٢٥٧٨٠٩٠	١٢٣٦٩٠٩٠
7	مصانع المنظفات الكيماوية العربية	٢٣٤٦٩٧-	١٩٩٢٤٨-	٦٥٤٨٥١	٢٨٠٦٥-
8	الوطنية لصناعة الصلب	١٦٦٤٢٨٠	١٥٨٥١٨٧-	١١٤٦٢٤٠	٤٠١٦٧٢
9	دار الدواء للتنمية والاستثمار	١٦٦٠٧٢٢	١٢٢٨٥٧٩	٧٧٦٠٨٨	٢٥٠٠٤٠
10	مصانع الأجواخ الأردنية	٦٤٤٤٢٢	٤١٠٩٣١	٣٢٤٢٩٢٣-	٣١٦٧٣٣٢-
11	مصانع الخزف الأردنية	٢٠٩٤١٩٤-	٢٢٣٣٣٢٩-	١٠٠٨٧٠٥-	٤٤٧٤٠٠-
12	مصانع الورق والكرتون الأردنية	٨٣٧٧١٧	٤٠٦٣٥٩-	٤٠٣٠٨٨-	٦١٧٠٠٠-
13	مناجم الفوسفات الأردنية	٣٤٧٩٧٧٢٥-	٢٩٣٠٩١٠٣	١٧٦١٨٨٢٣-	٩٨٤٧٨١٠-
14	الأردنية لصناعة الأنابيب	٨٦٥٧٤٠	١٠١٧٢٦١-	١٠٢٥٧٠٢	٥١٤٢٢٠-
15	الدباغة الأردنية	٣٥٠١٦١-	٢٧٠٣٦٥-	٦٢٠٥٥٨	١٢١٥٥٠
16	المركز العربي للصناعات الدوائية والكيماوية	٢٠٤٥٥٨	١٠٩٣٥٣-	١١٩٠٢٦٨-	٣٥١٦٧٨
17	الصناعات الكيماوية الأردنية	٦٤١٨٨١	١٥٠٠٠٤	١٢٤٩١٢	٤٤٧٣٠٨
18	العالمية للصناعات الكيماوية	٤٠٤٢٣١-	٣٩٤٦٩٦-	٢٧٦٤٥	٢٣٦٨٢٢
19	الاستثمارات العامة	٣٤٩٤٣٠-	٨٩١٢-	٤٣٦٦٠١-	٩٨٣١٣٣-
20	مصانع الأسمنت الأردنية	٢٤٥١٠٨٤-	٨٤٣٥٣٠٢-	٢٠٢٥٢٣٣٢-	٨٦١٤٠٣٩-
21	البوتاس العربية	-34198000	27557000-	21831000-	٦٥٥٩٣٠٠٠-
22	الدخان والسجائر الدولية	١٣٦٩٩٢٤-	١١٩٥٤٠-	١١١٥٨٨٩-	٤٣١٢٦١٢
23	العالمية الحديثة لصناعة الزيوت النباتية	٢٤١٣٧٣٩-	٢٧٤٣٠٩	١٨٩٢٨٥-	٦٥٩١٩٢
24	الوطنية لصناعة الكلورين	٦٠٣٤٥٣-	١٥٩٦٨١٧-	٦٧١١٨٤-	١٦٢٧٤٥٧-
25	الكابلات الأردنية الحديثة	١٢١٢٥٤١-	٨٩٣٠٦٩-	٢٥٧٨٠٩٠	١٢٣٦٩٠٩٠
26	الزي لصناعة الألبسة الجاهزة	٧٥٢٤٨-	٢٨٦٨٦٥	٧١٨٦٠٩-	١٥٧٥٨٤٦-

27	الباطون الجاهز والتوريدات الإنشائية	٢٣١٠٨٩-	٥٣٢٤٠٦-	٨٠١٠٧٠-	١٤٥٦٩١
28	حديد الأردن	٦٤٢٢٤٨	٨٣٦٤٩٩	٢٠١١١٠٨-	٥١٣٥٩٠٧
29	مصانع الاتحاد لإنتاج التبغ والسجائر	١٢٧٤٦٢٢	٨٦٣٣٧٩-	٣١١٨٨١٢	٢٨٧٤٤٥٣-
30	الوطنية لصناعة الألمنيوم	٨٢٢٩٩٤-	٣٨٠٠٢١	٥٠٦٩٩٢	١٧٣١٩١٩
31	مجمع الشرق الأوسط للصناعات الهندسي	١٠٦٦٢-	١٠٩٥٤٤	٣١٦٩٦٧	٤٥٥٣٢١-
32	العربية لصناعة المواسير المعدنية	٢٣٨٧٠١٣	٢٢٠٥٠٥٠-	٧٢٨٨٦٩-	٢١١٦٣٩٣
33	الإقبال للطباعة والتغليف	٥٩٧٠٦٩-	١٢٧٣٣٥٩-	١٩٥٤١٠-	١٠٦٧١٤١-
34	الاتحاد للصناعات المتطورة	٥٤٧٨١-	٨٥٩٦٥٧	٣٠٩٠٨٩-	٧٠٤٥٦٨
35	الأردنية لتجهيز وتسويق الدواجن	٣٥٩٩٣	٢٠٧٧٩٤-	٧٠١١٩٠-	١٥٣٦٨٩٩-
36	العربية لتصنيع وتجارة الورق	١٤٢٣١١٣	٣٥٦٨٩٥	١٠٣٩٥٥٥-	٨٨٤٨٥٦-
37	الصناعات الصوفية	٢٢٥٤٢٥-	١٩٨٧٤٩-	٣٣٢٤٢	٢٤٦٥٤٢
38	التنقيب للصناعات الإنشائية	٣٠٧١٣٦-	١٣٥٥٦٨-	٥٦١١٢١-	١٧٧٠٢٨٣-
39	الأردنية للصناعات الخشبية / جوايكو	٨٢٨٧٢٣	٢٥٦٧١٤٦-	٤٣٩٧٥-	٤٩٦٤٦٧-
40	الوطنية لصناعة الكوابل والأسلاك	١٠٧٠٠٦٢	٢١٠٧٤٢٠-	٣٠٢٦-	١٤٧٧١٨٩
41	السلفوكيماويات الأردنية	٥٧٦٠٧٩-	٧٤٢٩٠٣-	٢٦٢٥١٣-	٤١٠٧٩١٥-
42	اتحاد الصناعات الكيماوية والزيوت النباتية	٢٤٦٦٢٦٤-	١١١٣٩٣	٧٦٩٠١٨-	١٢٠٧٩٢٨
43	الأردنية لصناعات الصوف الصخري	١٦٠٧٤٦	٤٣٠٨٧٩-	٤٦٧٥٥	٤٧٢٥٤٢-
44	الموارد الصناعية الأردنية	١٠٩٧٤٨-	٩٧٩١٥٨-	٤٣١٠٠٩-	١٩٠٢٢٠٢
45	العربية للصناعات الكهربائية	٧٧٥٨٧٤	١٠٥١٨٢-	٣٩٧٣٠٥-	٧٠٩٣٤١-
46	الشرق الأوسط للصناعات الدوائية والكيماوية	١٠٦٦٢-	١٠٩٥٤٤	٣١٦٩٦٧	٤٥٥٣٢١-
47	الدولية للصناعات الخزفية	٢٠١٥٠٢-	٤٧٦٢٣٦-	٢١٤٧٣٨	٤٧٥٢٢٣
48	اللؤلؤة لصناعة الورق الصحي	٢٧٧٠٧-	١١٧٦٢٢١-	٣٠٨٦٥٠-	٩٧٠٧٩٣
49	الوطنية للدواجن	31142871-	25572479-	5949542-	٣٠٣٥٧٣٢١-
50	المصانع العربية الدولية للأغذية	١٦٧٨٥٧-	٢٤٥٢٢٨-	٧٣١٩٩٩-	١٠٤٢١٠
51	دار الغذاء	٣٠٩١٧٦-	٥٥٥١٩١	٨٧٢٥١٥	١٢٢٩١٦٩
52	أمانة للاستثمارات الزراعية والصناعية	٤٢٨٣٢٩-	٢٦٤٣٦٦-	١٨٣٨٠٣-	٤٧١٦٧١-

53	مصانع الزيوت النباتية الأردنية	٣٦٦٢٩	١١٨٢٣٨١-	١٩٦٩٠٨٤	٥٩٥٣١٧
54	الدولية لصناعة السيلكا	١٧٩٥١٣٣	١٨٧٨٢١٠	١٩٦٥١٧٨	١٧٣١٣
55	الصناعات البتروكيماوية الوسيطة	٦٣٤٥٦٠	٥٨٢٢٦٢-	٢٢٢٠٩٣٣-	٩٥٧٩٤٢

ثانياً:تقدير معالم النموذج: تم تقدير معالم النموذج الذي سيتم من خلاله احتساب المستحقات غير الاختيارية باستخدام المستحقات الكلية (مرة بطريقة الميزانية وأخرى بطريقة التدفق النقدي) من خلال معادلة الانحدار التالية لمجموعة شركات العينة في كل سنة على حدة:

$$TACC_{i,t} / A_{i,t-1} = \alpha_1 (1/A_{i,t-1}) + \alpha_2 (\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) / A_{i,t-1} + \alpha_3 PPE_{i,t} / A_{i,t-1} + E_{i,t} \quad ......(2)$$

حيث:

$TACC_{i,t}$ = المستحقات الكلية للشركة (i) في الفترة (t) .

$\Delta REV_{i,t}$ = التغير في إيرادات الشركة (i) في الفترة (t) .

$\Delta REC_{i,t}$ = التغير في حسابات تحت التحصيل للشركة (i) في الفترة (t) .

$PPE_{i,t}$ = العقارات والممتلكات والآلات للشركة (i) في الفترة (t) .

$A_{i,t-1}$ = إجمالي أصول الشركة (i) عند نهاية الفترة (t-1).

والجدول رقم (٥-٥) يعرض قيم معالم النموذج (α_1، α_2، α_3) لكل سنة من سنوات الدراسة وحسب الطريقتين المستخدمتين:

جدول (٥-٥)

معالم النموذج (α_1، α_2، α_3) لكل سنة من سنوات الدراسة حسب الطريقتين المستخدمتين

السنة	طريقة الميزانية التقليدية			طريقة التدفق النقدي		
	α_1	α_2	α_3	α_1	α_2	α_3
٢٠٠١	٠.٠٥٠	٠.٤٢٧	٠.٠٧٥	٠.١٣٧	-٠.٢٢٢	٠.٠٧٢
٢٠٠٢	-٠.٠٢٣	٠.٠٢٧	٠.٠٨٩	٠.٢٦١	-٠.٠١١	٠.١٢٢
٢٠٠٣	٠.٠٨٠	٠.٣٣٣	-٠.١٧١	٠.١٢٨	٠.٣٠٤	-٠.٠٦٨
٢٠٠٤	-٠.٨٣٤	٠.٠٩٣	٠.٠٢٣	-٠.٩٠١	٠.٠١٠	-٠.٠٧٨

ثالثاً: احتساب المستحقات غير الاختيارية: تم احتساب المستحقات غير الاختيارية العادية ($NDACC_{i,t}$) لكل شركة من شركات العينة على حدة وخلال كل سنة من سنوات الدراسة باستخدام معالم النموذج السنوية المقدرة أعلاه (α_1 و α_2 و α_3) من خلال المعادلة التالية، وكما يلي :

$$NDACC_{i,t} = \hat{a}_1 (1/A_{i,t-1}) + \hat{a}_2 (\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) + \hat{a}_3 PPE_{it} \ldots\ldots(3)$$

والجدولان (٥-٦) و(٥-٧) يعرضان المستحقات غير الاختيارية لكل شركة من شركات العينة ولكل سنة من سنوات الدراسة وفقاً لطريقتي احتساب المستحقات الكلية:

جدول (٥-٦)

المستحقات غير الاختيارية لشركات العينة باستخدام طريقة الميزانية التقليدية

ر.م	الشركة	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
1	مصفاة البترول الأردنية	٢١٥٧٥٢٨٥	٧٢٦٢٣٩١	٢٣٨٩٢٧٢٠	٦٠٤٩٩٩٦
2	الألبان الأردنية	١٠٨٥٧	٩١٣٢٧	٢٠٠٣٩٢-	٦١٩١٤
3	العامة للتعدين	٧٣٤٥٣	٤٥٠٢-	٨٨١٤٤	٥٢٠٣
4	العربية لصناعة الألمنيوم / آرال	١١٢٤٧٣٥	٦٩٠١١٢	٨٢١٧٠٩-	١٨٤٨٥١
5	العربية لصناعة الأدوية	١٣٦٢٨٧٧	٦٨٨٣٠٩	١٨٨١٧٢٧-	١٣٤٣٦٣٩٤-
6	الصناعية التجارية الزراعية / الإنتاج	٦٢٤٦٦٨-	١١١١٢٠٧	٢١٧٩٦٨٨-	٣٦٠٤٣٨
7	مصانع المنظفات الكيماوية العربية	١٨٤٠٤١-	٩٣١٦٨	١٨٥٠٢٦-	١٦٦٤٩١-
8	الوطنية لصناعة الصلب	٦٩٣٩٢٥-	٢٢٦٦٥٤	٤٨٥٧٠٦	٤٣٤٢٦٢-
9	دار الدواء للتنمية والاستثمار	١٥٢٠٩٩	٥٣٩٣٤٥	٧٨٧٩٥٥-	١٣٦٦٩٣
10	مصانع الأجواخ الأردنية	٥٥٧٩٦٢	٤٧٨٨١-	٥٦٩٥١٤-	٧٧٦٣٦٣
11	مصانع الخزف الأردنية	٦٥٣٤١٠	٥٥٩١٢٦	١٠٢٦٧٧٨-	٧٥٠٨
12	مصانع الورق والكرتون الأردنية	٦٤٨٨٧٥	٦٢٧٠٢٢	٩٢٥٥٥٥-	١٤٧٤٢٩
13	مناجم الفوسفات الأردنية	٩٩٩٦٩٨٥	١١٦٢١٩١٨	١٧٦١٨٨٢٣-	٨٧٤٣١٣١
14	الأردنية لصناعة الأنابيب	٧٦١١٦٦	٢٦٢٥٩٣	٤٨٦٢٣٢-	٢٢١٠٢٩
15	الدباغة الأردنية	٤٩٠٨٥١-	٤٦٢٣٤	٣٤٢٩١٣-	٣٨٩٤٠
16	المركز العربي للصناعات الدوائية والكيماوية	٣٥٦٦٥٣	٢٣٧٥٦٦	٢٩٥٨٠٦-	٣٤٣٥٦
17	الصناعات الكيماوية الأردنية	١٧٤٠٤٤	٦٣٥٢٦	٨٧٦٦١-	٢٠٠٩٨
18	العالمية للصناعات الكيماوية	٢٩٦٣٠٥	٢٩١٦٠	٦٤٠٠٣	١٢٨١٩
19	الاستثمارات العامة	٣٦٥٦١٨	٣٩٨٩٨٠	٤٣٦٦٠١-	١٨٣٨٤٦
20	مصانع الأسمنت الأردنية	١٤٨٤٥٢٦٥	١٠٨٠٤٢٢٤	١٢٦٣٣٥٥٠-	٥١٠٠٧٥٩
21	البوتاس العربية	١٨٩٠٧٥٤٦	١١٣٥٤٦٨٨	١٣٠٢٦١٤١-	٤٨٨٧٥١٣
22	الدخان والسجائر الدولية	٨١١٢٨٧٣	٢٣٤٢٠٠٢	٥٤٦٨٥٦٩-	٢٢٥٩٦٣
23	العالمية الحديثة لصناعة الزيوت النباتية	١٨٨٠١٦٦-	٣٠٢١٦٢	٤٥٦٨٧٠-	٣٧١٤٨٦
24	الوطنية لصناعة الكلورين	٧٢٨٢٧٨	١١٤٦٠٢١	١١٠١٦٧٠-	٢٧٦٦٧١
25	الكابلات الأردنية الحديثة	٣٧٤٢٥٠	٣٨١٠٦٦	٧٤٣١٠٣-	١٠٨٨٣٧٦
26	الزي لصناعة الألبسة الجاهزة	٣٦١٤٩٧	٤١٨٥٨٥	٢٨٦٦٢٩-	٤٣١٤١٣

27	الباطون الجاهز والتوريدات الإنشائية	٠٥٤٣٤٦٠	٣٥٥٢٠١	٣٣٣٢٦٨-	٢١٤٣٩٥-
28	حديد الأردن	٥٣٧٠٩٢٧	١١٣٤٠٢١	٣٦٠١٧٣٦-	١٤٩٤٧٩٠
29	مصانع الاتحاد لإنتاج التبغ والسجائر	٤٥٦٥٥١	٩٩٧٤٩٠	١٢٣٢١٣	٥٣٢٣٩٩
30	الوطنية لصناعة الألمنيوم	١٦٥٥٦٦٧	٦١٤٩٣٨	٦٧١٢٨٧-	٤٦٣٠١٩
31	مجمع الشرق الأوسط للصناعات الهندسي	١٠٦٤٠٢٣	١٠٨٤٤٥٨	٧٦٤١٨-	٢٠٣١٨٢٥
32	العربية لصناعة المواسير المعدنية	١٣٩٠٦٨	٢٥٢٩٩٤	٢١٤١١٩-	٣١٤٢٠٩
33	الإقبال للطباعة والتغليف	٥٨٣٢٨٨	٥٧٣٩٣٨	١١٣٢٨٧٢-	٥٠١٢٨٦
34	الاتحاد للصناعات المتطورة	٣٤٢١٥٣	١٥٥٠٤٣	٣٩٥٩٨١-	١١٤٢٢٢
35	الأردنية لتجهيز وتسويق الدواجن	٤١٠٩٦٤٥	٥٧١٧٨١	٩٠٢٣٧٣-	٣٨٣٨٠٦
36	العربية لتصنيع وتجارة الورق	٤٨٢٣٣١-	٣٠٢٥٣٨	١٦٤٩٩٦٧-	٤٢٩٦٥
37	الصناعات الصوفية	٥٧٦٥٥	٢٠١١٤	١٠٢٣٨-	١٩٤٣١
38	التنقيب للصناعات الإنشائية	٢٠٣٧٧٠	٢٣١٣٢٤	٤١٤٤٢٢-	٩٧٤٢٤
39	الأردنية للصناعات الخشبية / جوايكو	٢٧٩١٤-	٥٢٦٢٦٤	٢٩٥٥٦٢٨-	٣٢٠٧١١-
40	الوطنية لصناعة الكوابل والأسلاك	١٢٨٥٩٥٨	٥٤٧٨٣٦	١٦٣٧٦٥٢-	٨١٤٦٢١
41	السلفوكيماويات الأردنية	١٩٣٢٥٩-	٣٠٥١٠٦	٦٥٦٧٥١-	٢٢٨٦٩٩-
42	اتحاد الصناعات الكيماوية والزيوت النباتية	١٦٧١٤٦١-	٣١٨٦٧٠	٤٢٠٠٢٧-	٢٠٥٧٦٢
43	الأردنية لصناعات الصوف الصخري	٤٣٤٨٣	٦٧٠٨١	٢٣٢٠٠٩-	٣٤٧١٣
44	الموارد الصناعية الأردنية	١٠٩٥٥٦٢-	٥٢٣٩١٥	١٢٢١٧٨٠-	٢٥٢٨٥٨
45	العربية للصناعات الكهربائية	٢١٠٩٨٥٨	٢٩٦٧١٩	١٥٥٦٠٠٢-	٣٣٣٦٩٤
46	الشرق الأوسط للصناعات الدوائية والكيماوية	٢٠٢٢١٥	٧٠٣٣٣٤	١٠٦٣٨٧٢-	١٤٤٠٨٢
47	الدولية للصناعات الخزفية	١٣٦٧٠٨٩	٣٠٤٧٩٣	٩٢٧٣٠٢-	٦٥٤٢
48	اللؤلؤة لصناعة الورق الصحي	٩٢٧٠١	٢٤٦٦٠٦	٣٨٨٢٩٤-	١٣٢١٨١
49	الوطنية للدواجن	١٨٣٢٧١٥	١٩٠٩٠١٥	٣٩٣٧٦٠١-	٧٥٤٥٩٠
50	المصانع العربية الدولية للأغذية	٧٤٨١٢	٣١٥٤٦	١٨٩٦٨٤-	٤٠٥٢
51	دار الغذاء	٥٢٨٦٥٨	٣٥٤٨٠٧	٤١٣٠٣١-	٤٣٤٧٤
52	أمانة للاستثمارات الزراعية والصناعية	٣٣٦٧٨٢	٤١٢٨١٥	٨٠٢١١٣-	١١١٩٨٢

53	مصانع الزيوت النباتية الأردنية	٥٨٧٢٩٢-	٣٤١٤٠٤	١١٣٨٢١٣-	٨١٠٧-
54	الدولية لصناعة السيلكا	١٤٣٤٩٦	١٤٧١٥٠	٢٦٦٣٤٦-	٤١٧٣٨
55	الصناعات البتروكيماوية الوسيطة	٤٧٠٢٦٩	٣٠٧٥٢٢	٦٩٧٣٢٩-	٦٣٣٧٦

جدول رقم (٥-٧)

المستحقات غير الاختيارية وفقاً لطريقة التدفق النقدي (٢٠٠١-٢٠٠٤)

ر.م	الشركة	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
1	مصفاة البترول الأردنية	٣٧٧٤١٣٩	٧٤٧٨٩٠٦	٣٦٠٦٧٣٦-	٢٩٦٦٨٣٢-
2	الألبان الأردنية	٩٢٤٤٧	١٣٣٤٣٥	٧٧٣٣٤-	١٤٥١٨٧-
3	العامة للتعدين	١١٣٦٩	١٣٧٤٤	١٧٤٦٩-	٢٠٩٧٨.٧-
4	العربية لصناعة الألمنيوم / آرال	٥٨٧٢٨٩	٩٦٩٢٦٩	٥٢٨٨٤٨-	٦٣٠٥٢٢-
5	العربية لصناعة الأدوية	٧٦٤٣٧٢	١٢٢٩٤١٦	٦٥٠٢٧٠٠-	٣٠١٩٤٢٣-
6	الصناعية التجارية الزراعية / الإنتاج	٩٩١٣٦٨	١٦٠٣٠٦٦	٨١٣٩٧٥-	٨٣٢١٨٦-
7	مصانع المنظفات الكيماوية العربية	٤٦٣٤٤	١٠٦٣٦٩	٦٧٥٣٦-	٩٩١١١.٢-
8	الوطنية لصناعة الصلب	١٧٣٢٣١	٣١٣٢٧٤	١٦٩٤٣٦-	٢٣١٤٢٥-
9	دار الدواء للتنمية والاستثمار	٤٢٠٨٦٥	٧٣٣٨٦٩	٤٢٩٣٥٩-	٥٠٢٨٢٦-
10	مصانع الأجواخ الأردنية	٤٣٣٠١	٦٣٢٨٥	٢٥٢٧٧-	٤٩٥٦٩.١٤
11	مصانع الخزف الأردنية	٥٠٨٤٠٣	٧٧٢٠٧٥	٣٨٨٩٩٣-	٦٧٣٥١٥-
12	مصانع الورق والكرتون الأردنية	٤٩٣٣١٩	٨٣٧٦٦٣	٥٣٨٢٩٨-	٥٦٨٠١٦-
13	مناجم الفوسفات الأردنية	9996985	11621918	20127645	٥٤٦٦٩٩٣٠
14	الأردنية لصناعة الأنابيب	٢٠٠٠٦٨	٣٢٨٦٩٥	١٦٨٠٢٥-	١٧١٧٤٧-
15	الدباغة الأردنية	٥٣٨٤٢	٨٧٧٧٠	٤٧٤٢٦-	٦٨٩٧٩.٥-
16	المركز العربي للصناعات الدوائية والكيماوية	١٧١٢٤٧	٣١٩٢١٩	١٧٤٧٨٢-	٢٠٤٧٢٣-
17	الصناعات الكيماوية الأردنية	٥٧٣٦٣	٩٣٢٩٨	٥٠١٢٧-	٥٩٦٩٨.١-
18	العالمية للصناعات الكيماوية	٢٩٠٢٥	٤٥٧٠٣	٢٣٦٥١-	١٧٧٠٥.٥-
19	الاستثمارات العامة	٣٦٥٦١٨	٣٩٨٩٨٠	٣٥٣٠٩٣	٩١٥٨١٠٥
20	مصانع الأسمنت الأردنية	٨٠٨٧٧٢١	١٤٣٠٤٨١٨	٧٨٦٨٨٦٤-	٨٣١٣٣١٢-
21	البوتاس العربية	٩٦٦٦٧٢٠	١٥٨١١٢٠٠	٨٠٣٦٣٠٨-	٧٦٠٤٩٨٢-
22	الدخان والسجائر الدولية	١٤٣٤٩٠١	٣٠٢٧٠١٨	١٥٣٤٣٥٠-	١٦٠١٩٩٢-

23	العالمية الحديثة لصناعة الزيوت النباتية	٢٧٧٦٧٢	٤٤٤٥٠٦	-٢٢٣٠٦٦	-١٨٠٦٥١
24	الوطنية لصناعة الكلورين	٥٥٤٣٩٠	١٥٨٢٩٤٥	-٨٢٦١٠٣	-٨٣٣٣٦١
25	الكابلات الأردنية الحديثة	٣٢١٥٩٥	٥١٢٨٩٣	-٢٧٩٤٣٦	-٢٥١٨٤١
26	الزي لصناعة الألبسة الجاهزة	٣٩٥٣٣٧	٦٤٦٢٩٠	-٣٧٣٣٧٤	-٤٢٨٩٦٧
27	الباطون الجاهز والتوريدات الإنشائية	٣٠١٢٩١	٥٠٠٢٩٦	-٣٤٤٦٧٥	-٥٩٨١٧٩
28	حديد الأردن	٩٥٨٩٨٥	١٥٦٠٦٢٠	-٨٣٢٦٤٢	-٨٠١٥٨٧
29	مصانع الاتحاد لإنتاج التبغ والسجائر	٥٧٥٧٣٤	١١٧١٩٠١	-٦٩٥٥٣٤	-١٢٩٩٣٣٨
30	الوطنية لصناعة الألمنيوم	٥٢٢٥٥١	٨٤٧٠٥٤	-٤٨٦٨٦٨	-٥١٢٥٣٥
31	مجمع الشرق الأوسط للصناعات الهندسي	٤٨٢١١٧	١١٧٧٨٤٧	-١٠١٧٢٦٤	-١٩٢٦٤٣٧
32	العربية لصناعة المواسير المعدنية	٢٤٧٥١٩	٤٢٤٠٣٢	-٢١٥٣٦١	-٢٣٦٥٠٩
33	الإقبال للطباعة والتغليف	٥١٥٣٩٤	٨٢٥٦٤٧	-٤٠٧٣٩٨	-٣٦٧٢٧٤
34	الاتحاد للصناعات المتطورة	١٣٧٩٣٨	١٩٢١٧٤	-٢٦٧٥١٣	-٢٨١٨٧٠
35	الأردنية لتجهيز وتسويق الدواجن	٣٥٠٧٣٤	٨٢٠٣١٨	-٥٤٢٠٨٩	-٧١٦٩٢٤
36	العربية لتصنيع وتجارة الورق	٢٥٤٠٦٢	٣٩٢٢٦٧	-١٣٩٦٨٤	-٢١٧٤٥٥
37	الصناعات الصوفية	٢١٢٢٢	٣١٨٨٨	-١٥٧٦٣	-٣٨٣٩٣.٩
38	التنقيب للصناعات الإنشائية	١٩٦٢٩٤	٣٢٢٨٤٩	-٢٠٠٠٠٩	-٣٤٦٨٤٣
39	الأردنية للصناعات الخشبية / جوايكو	٢٧٠٩٧٢	٤٢٣٠٤١	-٢١٩٤٨٣	-٢٦٦٦٧٢
40	الوطنية لصناعة الكوابل والأسلاك	٤٣١١٢٧	٧٤٣١٨٣	-٤٣٣٧٤٦	-٤٨٦٣٦٠
41	السلفوكيماويات الأردنية	٢٥٥٨٧٦	٤٠٤٠١٨	-٢١١٨٢١	-٢٦٣٩٤٦
42	اتحاد الصناعات الكيماوية والزيوت النباتية	٣١١٤٦٤	٤٩٠٩٢٩	-٢٣٤٧٧٦	-٢٠٠٥٥٥
43	الأردنية لصناعات الصوف الصخري	٤٨٠٩٠	٧٥٢٢٥	-٤٦٠٦٢	-٦٧٨٩٩.٦
44	الموارد الصناعية الأردنية	٤٣٣٨٧٥	٦٩٨٨٩٩	-٣١٠٩٢٤	-٣١٨٦٧٩
45	العربية للصناعات الكهربائية	٢٨٢١٥٧	٤٤٣٤٥١	-٢٣٤٤٢٨	-٢٣١٤٦٥
46	الشرق الأوسط للصناعات الدوائية والكيماوية	٥٥٠٧٨٥	٩٢٢٥٥٦	-٥٠١٦٦٨	-٥٧٦١٨٣
47	الدولية للصناعات الخزفية	٢٦٩٣٧٤	٤٥٨٨٧٠	-٢٣٨٥٤٠	-٣٢٨٨٠٥
48	اللؤلؤة لصناعة الورق الصحي	٢١٢٧٦١	٣٢٢٤٦١	-١٦٠٨١٠	-٢٠٥٩٤٤
49	الوطنية للدواجن	١٥٣٩٥٥٤	٢٦٣٣٨٦٦	-١٥٨٢٨٢٤	-١٩٤٣٣١٧

50	المصانع العربية الدولية للأغذية	١٩١٤٧	٣٧١٠٧	١٩٨١-	٢١١٩.٩٤-
51	دار الغذاء	٢٨٨٨٧٠	٤٧٣٤٦٤	٢٥٣٠٠٩-	٢٨٢٩٥٨-
52	أمانة للاستثمارات الزراعية والصناعية	٣٣٠٧١١	٥٦٥٨١٦	٣١٩٧٠١-	٣٦٨١٦٣-
53	مصانع الزيوت النباتية الأردنية	٢٧٣٢٠٩	٤٠٣٩٢١	١٩٥٥٧٢-	٢٠٦٢٣٤-
54	الدولية لصناعة السيلكا	١٠٥٦١٩	١٩٥٤٠٥	١٠٦٢٧١-	١٢٧٩٩٩-
55	الصناعات البتروكيماوية الوسيطة	٢٦٣٠٨٤	٤٢٥٤٩٠	٢٢١٨١٠-	٢٤٣٣٩٣-

رابعاً: احتساب المستحقات الاختيارية: تم احتساب المستحقات الاختيارية لكل شركة على حدة وخلال كل سنة من سنوات الدراسة بالفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية والجدولين (٥-٨)، (٥-٩) يعرضان المستحقات الاختيارية لشركات العينة وفقاً للطريقتين السابق ذكرهما، وكما يلي:

جدول (٥-٨)

المستحقات الاختيارية وفقاً لطريقة طريقة الميزانية التقليدية (٢٠٠١-٢٠٠٤)

ر.م	الشركة	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
1	مصفاة البترول الأردنية	٥٥٣٥٦٣٦-	٣٣٧٨٦٢٠٧	٥٨٧٦٠٤٢٣-	٦٨٢٦٨٨٨
2	الألبان الأردنية	١٧٨١٨٩	٢٠٠٦٨٥	٤٦٤٦٦٥	٢٦٠٢٨
3	العامة للتعدين	٤٨٦٥٥-	١٣٧٠٨٦	٥٣٧٠٤٩	٥٢٠٨٣
4	العربية لصناعة الألمنيوم / آرال	٨٦٠٨٤٧-	٨٨٦٦١٥	١٧٧٣٢٢٥	١٣٨٣٣١
5	العربية لصناعة الأدوية	٣١٢٨٨٦١	١٧٤٨٣٨-	١٠٩٢٩٣٨-	١٠٠٧١٤٧٠
6	الصناعية التجارية الزراعية / الإنتاج	١٦٩١٦٧٩	٣٩٥٠٤٦٧	٢١٢٠٦٤٧-	١٤٣٢٨٧٣-
7	مصانع المنظفات الكيماوية العربية	١٩٦٧٥٩	١٠٢٦٣٨-	١١٤٤٦٤١	٤٢٩٨٩٤٤-
8	الوطنية لصناعة الصلب	٢٦٤٥٨٢٧	١٦٣٤٤٢٧-	١٨٦٩٠٣	١٥٥٥١٥-
9	دار الدواء للتنمية والاستثمار	٣٣٣٨٨١٧	٢٠٨١٧٩٨	٢٤٦٧٤٢١	٦٨٦٩٧٥
10	مصانع الأجواخ الأردنية	١١٧٥٠٧٨	٥٠٠٧٩١	١٩٧٥٩٩٢	٥٢١٨١٧٢-
11	مصانع الخزف الأردنية	١٢٢٦٨٤٩	١٨٤٠٥٧-	٢٠٥٩١٠٤	١٢٦٠٢٣٤-

12	مصانع الورق والكرتون الأردنية	٩٣٦٣٣١	٤٢٩٩٤٢-	١٣٩١١٣٣	١٣٧١١٧٥-
13	مناجم الفوسفات الأردنية	٩٩٩٦٩٨٥	٤٠٧٥٣٠٤٣	٣٩٣٧١٢٨٢	٥٦٤٦٢٥٦١-
14	الأردنية لصناعة الأنابيب	٣٢٨٤١٠-	٤٠٠٦٣٧	١٠٠٢٧٨٠	٤٨٦٦٠٦
15	الدباغة الأردنية	٤٥٥٩٤٢	١٤٤٤٤٠-	٩٧٠٤٤٣	٧٣٨٧٧-
16	المركز العربي للصناعات الدوائية والكيماوية	١٧٨٨١٠	٢٦٢٩٨٩	٥٥٦٧	٤١٣٣٩٩
17	الصناعات الكيماوية الأردنية	٢٤٢١٣٠	١٠٠٥٦١-	٩٦٢٠-	٤٩٧٩٩
18	العالمية للصناعات الكيماوية	٥٨٤٨٠٥-	٢٢٧٩٣١	٦٦٨٩٧	٦٧٤٤١٩-
19	الاستثمارات العامة	٣٦٥٦١٨	١٧٨٨٧٣٧٢	١٤٩١٠١٦٧	١٢٨٤٢٩١-
20	مصانع الأسمنت الأردنية	٢٥٣٠٦٨٨-	٨٢٦٩٣٣٦-	١٤٣٨٧٥٦٩	٩٠٢٢٥٧٣-
21	البوتاس العربية	١٣٧٣٢٥٤٦-	٨٩٥٨٣١٢	٢٤٣١٤١٤١	٢٤٨٢٢٥١٣-
22	الدخان والسجائر الدولية	٤٥٤٠٥١٨-	٢٩٦٣١٦-	١٦٣٨٩٥٦٣	١٩٩٣٧١٣-
23	العالمية الحديثة لصناعة الزيوت النباتية	٢٨٥٣٥-	٨٩٤٤٧٦	١٢٧٢٩٤٨	٣٠١٨٨٣
24	الوطنية لصناعة الكلورين	٦٨٤٩١٧	٣٠٢١٨٩٣-	٣٣١٦٦٧١	٦١٢٥٠١-
25	الكابلات الأردنية الحديثة	٦٣٣٣٨٤٩-	٨٣٣٧	٥٢٥١٦٣٣	١٧٨٦٨٢٣٩
26	الزي لصناعة الألبسة الجاهزة	٣١٥٤٠٧١	١٠٦٠٨٦١-	١٥٥١٨٩٧	٢٧٣٠٠٩٠-
27	الباطون الجاهز والتوريدات الإنشائية	١٦٢٤٨	١٧٥٤٠٣٤٣	٣٧٥٩١٤-	١١١٢٩٨١
28	حديد الأردن	١٩٩٧٣٢٠-	٨٠٣٧٣٩٨-	٩٧٣٨٨١٧	٦٠٤٢٠١-
29	مصانع الاتحاد لإنتاج التبغ والسجائر	٨٠٣٣٩٥	٦٢٦٣٣٤-	٤٣٤٣٦٤٥	٨٢٦٨٤٢٥-
30	الوطنية لصناعة الألمنيوم	١٢٩٨٣٨١-	٥١٢٣٨٨	٣٨٣٣٧٣	٥٢٣٩١٥
31	مجمع الشرق الأوسط للصناعات الهندسي	٧٢٦٢٦٠-	٥٩٢٦٢٣٩-	١٠٧٩٨٩٤٤	٥٨٦٥٣٩٢
32	العربية لصناعة المواسير المعدنية	١٠٣٧٩١٣	١٨٧٦٤٩٥	٩٧٠٤٥٥	٦٦٢٧٥٣-
33	الإقبال للطباعة والتغليف	٢٧٣٩٥٨٩-	٦٦٩٢٨٨	١٩٨٩٢٢٨	٣٤٥١٨٠-
34	الاتحاد للصناعات المتطورة	٢٣٦٤٩٥	٨٠٧٧٤٥	٢٩٦٢٢١-	٨٥٤٣
35	الأردنية لتجهيز وتسويق الدواجن	٣٧٧٨٤٢٠-	٤٧١٥٠٧-	٢١٣٦٨٧٢	٦٤١٢٥٠-
36	العربية لتصنيع وتجارة الورق	٩٦٧٧٦٦	٧٤٦٤٩	٨٨٥٣٠١-	٥٢٦٣٣٩-
37	الصناعات الصوفية	٢٢٨٢٣٦-	٤٣٢٥٦-	١٤٣٢٠٨	٢٥٢٥٥
38	التنقيب للصناعات الإنشائية	٢٥٥٠٨٧-	١٥٢٢٨٠-	١٦٤٠٩٨-	٣٧٣٩٠٨-
39	الأردنية للصناعات الخشبية / جوايكو	٣٣٤٨٧٢٢-	٥٣٤٤٨٨٩	٢٨٧٠٨٧٩	١٢٩٦٣٥٨

40	الوطنية لصناعة الكوابل والأسلاك	-١٠٩٤٥٢	-١٦٩٠٥٦٤	١٩٦٦٩٦٧	٦٦٠٠٩٥٢
41	السلفوكيماويات الأردنية	١٦٦١١٤	-٦٧٦٩٩٩	٧٧٨٠٤٣	-١٢٣٦٩٥٠
42	اتحاد الصناعات الكيماوية والزيوت النباتية	١٦٩٠٦٥٧	٤٤٠١٦	٧٤٢٧٣٣	٧٢٥٨٠٢
43	الأردنية لصناعات الصوف الصخري	٢٧٣٢٠٣	-٤٠٨٥٤٧	٤٠٠١١٣	-٢١٥٨٩٨
44	الموارد الصناعية الأردنية	٤٦٣٥٥٢١	-٤٣٥٢٧٤	١٥٥٠٥١٢	٤٦٧٠٢٤٥
45	العربية للصناعات الكهربائية	-١٢٩٠٥٤٠	٥٤٤٧٥٦	١٧١٩٤٨٠	-٤٧٦٦٣١
46	الشرق الأوسط للصناعات الدوائية والكيماوية	٤٥٠١٢٨	-٨٠٩٩٥٠	١١٧٠١٧٠	-١٦١٠٩٦٣
47	الدولية للصناعات الخزفية	١٠٨٨٢٢٥	٨٣٣٥١٢	١٥٤٣٠٥٦	-١٢٢٦٠١
48	اللؤلؤة لصناعة الورق الصحي	١٨١٩٤٢٣	-١٦٧١٤٤٣	٧٩٥٨٢٨	-٦٣٢٣٦٣
49	الوطنية للدواجن	٢٥١٠٦٨٥	-٢٩٨٢٥٩	٥٩٤٩٥٤٢	-١١٢٥١٢٢
50	المصانع العربية الدولية للأغذية	١٧٨٧٤٨	٢٤٩٨٢٨	١٣٦٧٣٧	١٠٠١٥٨
51	دار الغذاء	-٨٣١٠٥٧	-٢٥٠٤٣٩	٢٤٧٤٦٦١	-١٠٤٢٧٢٢
52	أمانة للاستثمارات الزراعية والصناعية	-٣٨٩٣٠٠	-٢٢٣٦٩٠	٩٣٥٧٤٨	-٥٧٩٧٠٢
53	مصانع الزيوت النباتية الأردنية	١٥٥٦٠٧٢	٢٩٢٢	١٨٠٤٦٧٦	-١٣٣٥٣٠
54	الدولية لصناعة السيلكا	-١٧٢٩١١	-٦٠٣٥٤	٤٠٤٧٢٣	-٧٦٣٦٨
55	الصناعات البتروكيماوية الوسيطة	-١٠٠٢٢٩٩	-٦٢٧٤٠١	-٧٩٩٢٧٩	٦٢٣٢٧٨٩

جدول رقم (٥-٩)

المستحقات الاختيارية وفقاً لطريقة التدفق النقدي (٢٠٠١-٢٠٠٤)

ر.م	الشركة	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
1	مصفاة البترول الأردنية	٢٤٨١٨٧٨٠	٢٠٤١٧٠٣٢	-٥٢٨٢٤٠٣٤	٤٥١١٦٧٣٠
2	الألبان الأردنية	-٢٢٥٦٩٨	-١٢٥٣٨٤	-١٦٩٧٨٥	٢١٠٨
3	العامة للتعدين	-١٠٥٩٩٧	٢٤٥٢٤	٦٢٦٨٢٤	٤٨٥٠٢٤
4	العربية لصناعة الألمنيوم / آرال	٥٨٦٧٧٤	-٨٣٠٣٩٣	١٧٦٨٦٢	٤٥١٨١٦
5	العربية لصناعة الأدوية	٣٣٠١٨٧٢	-٣٦٠١٠٨٢	-٣٦٥٤٢٤٣	٧٠٩٥٧٠
6	الصناعية التجارية الزراعية / الإنتاج	-٢٢٠٣٩٠٩	-٢٤٩٦١١٣٥	٣٣٩٢٠٦٥	١٣٢٠١٢٧٦
7	مصانع المنظفات الكيماوية العربية	-٢٨١٠٤١	-٣٠٥٦١٧	٧٢٢٣٨٧	٧١٠٤٦

8	الوطنية لصناعة الصلب	١٤٩١٠٤٩	١٨٩٨٤٦١-	١٣١٥٦٧٦	٦٣٣٠٩٧
9	دار الدواء للتنمية والاستثمار	١٢٣٩٨٥٧	٤٩٤٧١٠	١٢٠٥٤٤٧	٧٥٢٨٦٦
10	مصانع الأجواخ الأردنية	٦٠١١٢١	٣٤٧٦٤٦	٣٢١٧٦٤٦-	٣٢١٦٩٠١-
11	مصانع الخزف الأردنية	٢٦٠٢٥٩٧-	٣٠٠٥٤٠٤-	٦١٩٧١٢-	٢٢٦١١٥
12	مصانع الورق والكرتون الأردنية	٣٤٤٣٩٨	١٢٤٤٠٢٢-	١٣٥٢١٠	٤٨٩٨٤-
13	مناجم الفوسفات الأردنية	٤٤٧٩٤٧١٠-	١٧٦٨٧١٨٥	٢٠١٢٧٦٤٥	٦٤٥١٧٧٤٠-
14	الأردنية لصناعة الأنابيب	٦٦٥٦٧٢	١٣٤٥٩٥٦-	١١٩٣٧٢٧	٣٤٢٤٧٣-
15	الدباغة الأردنية	٤٠٤٠٠٣-	٣٥٨١٣٥-	٦٦٧٩٨٤	١٩٠٥٣٠
16	المركز العربي للصناعات الدوائية والكيماوية	٣٣٣١١	٤٢٨٥٧٢-	١٠١٥٤٨٦-	٥٥٦٤٠١
17	الصناعات الكيماوية الأردنية	٥٨٤٥١٨	٥٦٧٠٦	١٧٥٠٣٩	٥٠٧٠٠٦
18	العالمية للصناعات الكيماوية	٤٣٣٢٥٦-	٤٤٠٣٩٩-	٥١٢٩٦	٢٥٤٥٢٧
19	الاستثمارات العامة	٧١٥٠٤٨-	٤٠٧٩٨١-	٣٥٣٠٩٣-	١٠١٤١٢٣٨-
20	مصانع الأسمنت الأردنية	١٠٥٣٨٨٠٥-	٢٢٧٤٠١٢٠-	١٢٣٨٣٤٦٨-	٣٠٠٧٢٧-
21	البوتاس العربية	٤٣٨٦٤٧٢٠-	٤٣٣٦٨٢٠٠-	١٣٧٩٤٦٩٢-	٥٧٩٨٨٠١٨-
22	الدخان والسجائر الدولية	٢٨٠٤٨٢٥-	٣١٤٦٥٥٨-	٤١٨٤٦١	٥٩١٤٦٠٤
23	العالمية الحديثة لصناعة الزيوت النباتية	٢٦٩١٤١١-	١٧٠١٩٧-	٣٣٧٨١	٨٣٩٨٤٣
24	الوطنية لصناعة الكلورين	١١٥٧٨٤٣-	٣١٧٩٧٦٢-	١٥٤٩١٩	٧٩٤٠٩٦-
25	الكابلات الأردنية الحديثة	١٥٣٤١٣٦-	١٤٠٥٩٦٢-	٢٨٥٧٥٢٦	١٢٦٢٠٩٣١
26	الزي لصناعة الألبسة الجاهزة	٤٧٠٥٨٥-	٣٥٩٤٢٥-	٣٤٥٢٣٥-	١١٤٦٨٧٩-
27	الباطون الجاهز والتوريدات الإنشائية	٥٣٢٣٨٠-	١٠٣٢٧٠٢-	٤٥٦٣٩٥-	٧٤٣٨٧٠
28	حديد الأردن	٣١٦٧٣٧-	٧٢٤١٢١-	١١٧٨٤٦٦-	٥٩٣٧٤٩٤
29	مصانع الاتحاد لإنتاج التبغ والسجائر	٦٩٨٨٨٨	٢٠٣٥٢٨٠-	٣٨١٤٣٤٦	١٥٧٥١١٥-
30	الوطنية لصناعة الألمنيوم	١٣٤٥٥٤٥-	٤٦٧٠٣٣-	٩٩٣٨٦٠	٢٢٤٤٤٥٤
31	مجمع الشرق الأوسط للصناعات الهندسي	٤٩٢٧٧٩-	١٠٦٨٣٠٣-	١٣٣٤٢٣١	١٤٧١١١٦
32	العربية لصناعة المواسير المعدنية	٢١٣٩٤٩٤	٢٦٢٩٠٨٢-	٥١٣٥٠٨-	٢٣٥٢٩٠٢
33	الإقبال للطباعة والتغليف	١١١٢٤٦٣-	٢٠٩٩٠٠٦-	٢١١٩٨٨	٦٩٩٨٦٧-
34	الاتحاد للصناعات المتطورة	١٩٢٧١٩-	٦٦٧٤٨٣	٤١٥٧٦-	٩٨٦٤٣٨
35	الأردنية لتجهيز وتسويق الدواجن	٣١٤٧٤١-	١٠٢٨١١٢-	١٥٩١٠١-	٨١٩٩٧٥-
36	العربية لتصنيع وتجارة الورق	١١٦٩٠٥١	٣٥٣٧٢-	٨٩٩٨٧١-	٦٦٧٤٠١-

37	الصناعات الصوفية	٢٤٦٦٤٧-	٢٣٠٦٣٧-	٤٩٠٠٥	٢٨٤٩٣٦
38	التنقيب للصناعات الإنشائية	٥٠٣٤٣٠-	٤٥٨٤١٧-	٣٦١١١٢-	١٤٢٣٤٤٠-
39	الأردنية للصناعات الخشبية / جوايكو	٥٥٧٧٥١	٢٩٩٠١٨٧-	١٧٥٥٠٨	٢٢٩٧٩٥-
40	الوطنية لصناعة الكوابل والأسلاك	٦٣٨٩٣٥	٢٨٥٠٦٠٣-	٤٣٠٧٢٠	١٩٦٣٥٤٩
40	السلفوكيماويات الأردنية	٨٣١٩٥٥-	١١٤٦٩٢١-	٥٠٦٩٢-	٣٨٤٣٩٦٩-
42	اتحاد الصناعات الكيماوية والزيوت النباتية	٢٧٧٧٧٢٨-	٣٧٩٥٣٦-	٥٣٤٢٤٢-	١٤٠٨٤٨٣
43	الأردنية لصناعات الصوف الصخري	١١٢٦٥٦	٥٠٦١٠٤-	٩٢٨١٧	٤٠٤٦٤٢-
44	الموارد الصناعية الأردنية	٥٤٣٦٢٣-	١٦٧٨٠٥٧-	١٢٠٠٨٥-	٢٢٢٠٨٨١
45	العربية للصناعات الكهربائية	٤٩٣٧١٧	٥٤٨٦٣٣-	١٦٢٨٧٧-	٤٧٧٨٧٦-
46	الشرق الأوسط للصناعات الدوائية والكيماوية	٥٦١٤٤٧-	٨١٣٠١٢-	٨١٨٦٣٥	١٢٠٨٦٢
47	الدولية للصناعات الخزفية	٤٧٠٨٧٦-	٩٣٥١٠٦-	٤٥٣٢٧٨	٨٠٤٠٢٨
48	اللؤلؤة لصناعة الورق الصحي	٢٤٠٤٦٨-	١٤٩٨٦٨٢-	١٤٧٨٤٠-	١١٧٦٧٣٧
49	الوطنية للدواجن	٣٢٦٨٢٤٢٥-	٢٨٢٠٦٣٤٥-	٢٤٧٩٣٨٨١-	٢٨٤١٤٠٠٤-
50	المصانع العربية الدولية للأغذية	١٨٧٠٠٤-	٢٨٢٣٣٥-	٧٣٠٠١٨-	١٠٦٣٣٠
51	دار الغذاء	٥٩٨٠٤٦-	٨١٧٢٧	١١٢٥٥٢٤	١٥١٢١٢٧
52	أمانة للاستثمارات الزراعية والصناعية	٧٥٩٠٤٠-	٨٣٠١٨٢-	١٣٥٨٩٨	١٠٣٥٠٨-
53	مصانع الزيوت النباتية الأردنية	٢٣٦٥٨٠-	١٥٨٦٣٠٢-	٢١٦٤٦٥٦	٨٠١٥٥١
54	الدولية لصناعة السيلكا	١٦٨٩٥١٤	١٦٨٢٨٠٥	٢٠٧١٤٤٩	١٤٥٣١٢
55	الصناعات البتروكيماوية الوسيطة	٣٧١٤٧٦	١٠٠٧٧٥٢-	١٩٩٩١٢٣-	١٢٠١٣٣٥

خامساً: احتساب متوسط المستحقات الاختيارية: تم احتساب متوسط المستحقات الاختيارية لكل سنة من سنوات الدراسة وحسب كل طريقة من الطرق المستخدمة وذلك لغرض تصنيف شركات العينة إلى ممارسة لإدارة الأرباح أم غير ممارسة والجدول رقم (٥-١٠) يعرض هذه المتوسطات:

جدول (٥-١٠)

متوسط المستحقات الاختيارية لكل سنة من سنوات الدراسة وحسب الطريقتين البديلتين

السنة	متوسط المستحقات الاختيارية	
	طريقة الميزانية التقليدية	طريقة التدفق النقدي
٢٠٠١	-١٠٢٩٩٣	-٢١٤٩٧٥٢
٢٠٠٢	١٨٤٧٤٢٤	-١٩٣٥٧٤١
٢٠٠٣	٢٢٩١٩٢١	-١٣٣٤٥٣٥
٢٠٠٤	-١٢٠٠٠٧٧	-١٢٥٧١٠٥

سادساً: تصنيف شركات العينة لممارسة وغير ممارسة لإدارة الأرباح: لتصنيف الشركة كممارسة لإدارة الأرباح يجب أن تكون قيمة مستحقاتها الاختيارية بعيدة عن متوسط المستحقات الاختيارية لتلك السنة، أما الشركة التي تكون قيمة مستحقاتها الاختيارية قريبة من المتوسط فتصنف غير ممارسة لإدارة الأرباح، بحيث تعتبر الشركة غير ممارسة لإدارة الأرباح إذا كانت قيمة مستحقاتها الاختيارية تقع ضمن القيمة الموجبة والسالبة لمتوسط المستحقات لتلك السنة، أما الشركات التي تقع خارج هذا النطاق فتعتبر ممارسة، والملحق رقم (٢)، يعرض نتائج هذا التصنيف.

٥-٣-٢ احتساب معاملات بيتا:

تم احتساب معاملات بيتا لشركات العينة من خلال معادلة انحدار عائد محفظة السوق على العائد السوقي لسهم الشركة وهو ما يعرف بنموذج السوق، وقد تم استبعاد التوزيعات النقدية عند احتساب العائد السوقي لسهم الشركة وذلك لأن هذه التوزيعات سنوية وأن أسعار الأسهم التي احتسبت معاملات بيتا من خلالها في هذه الدراسة كانت شهرية، وأن قيم هذه التوزيعات صغيرة وغير هامة إحصائياً (الوكيل، ٢٠٠٦). ويعرض الملحق رقم (٣) قيم معاملات بيتا لشركات العينة خلال فترة الدراسة.

٥-٤ تصنيف شركات العينة وفقاً لمعيار حجم الشركة:

استخدم الباحث متوسط حجم إيراد المبيعات للشركة خلال فترة الدراسة كمعيار لتصنيف شركات العينة إلى شركات كبيرة الحجم وشركات صغيرة الحجم، وذلك اعتماداً على حجم مبيعات عشر مليون دينار كنقطة فصل بين الشركات الكبيرة والصغيرة، حيث تم احتساب هذه النقطة المرجعية على النحو التالي:

أولاً: تم احتساب متوسط المبيعات لشركات العينة خلال فترة الدراسة.

ثانياً: تم استبعاد المشاهدات الشاذة والتي بلغ عددها ثمانية مشاهدات.

ثانياً: تم احتساب الوسط الحسابي لبقية المشاهدات بعينة الدراسة والذي بلغ (١٠٧٧٥٨٦٣ دينار).

ثالثاُ: تم الاعتماد على الوسط الحسابي في تصـنيف الشركة ضـمن الشركات الصـناعية المساهمة العامة الأردنية كبيرة أو صغيرة الحجم، لجميع شركات العينة.

٥-٥ تصنيف شركات العينة وفقاً لمعيار حجم مجلس الإدارة:

لتصنيف شركات العينة إلى شركات ذات حجم مجلس إدارة كبـير وأخـرى ذات حجـم مجلس إدارة صغير تم إتباع الخطوات التالية:

أولاً: تم احتساب متوسط حجم مجلس الإدارة لكل شركة مـن لشركات العينـة خـلال فترة الدراسة ٢٠٠١-٢٠٠٤.

ثانيـاً: تـم احتسـاب متوسـط حجـم مجلـس الإدارة لكـل شركـات العينـة بنـاءً عـلى المتوسطات التي تم حسابها في الخطوة الأولى.

ثالثاً: تم تصنيف الشركة من ضمن الشركات ذات مجلـس إدارة كبـير الحجـم إذا كـان عدد أعضاء مجلس إدارتها يزيد عن المتوسط وهو تسعة أعضاء، أما الشركات التي يقل عـدد أعضاء مجلس إدارتها عن المتوسط فصنفت على أنها من الشركات ذات مجلـس إدارة صـغير الحجـم، ويعـرض الملحـق رقـم (٤) نتـائج هـذا التصـنيف، كـما يبـين الجـدول رقـم (٥-١١) الإحصاءات الوصفية الخاصة بحجم مجلس الإدارة لدى شركات العينة خلال فترة الدراسة.

جدول (٥-١١)

الإحصاءات الوصفية لحجم مجلس الإدارة لشركات العينة خلال فترة الدراسة

الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أدنى مشاهدة	أعلى مشاهدة
9.16	1.975	5	14

٥-٦ الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة:

في الجزء التالي تم استعراض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات هذه الدراسة، حيث اشتملت عينة الدراسة على خمسة وخمسون شركة انطبقت عليها الشروط المشار إليها في منهجية الدراسة خلال الفترة من سنة ٢٠٠١- ٢٠٠٤، وتمثل نسبة(٦٧%) من مجتمع الدراسة.

٥-٦-١ معاملات بيتا:

يعرض الجدول (٥-١٢) الإحصاءات الوصفية لمعاملات بيتا لكافة شركات عينة الدراسة وكامل فترة الدراسة والتي تم احتسابها وفقاً لنموذج السوق المشار إليه سابقاً:

جدول (٥-١٢)

الإحصاءات الوصفية لمعاملات بيتا خلال فترة الدراسة

الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أدنى مشاهدة	أعلى مشاهدة
0.572	0.228	-0.645	1.454

٥-٦-٢ القيمة السوقية للشركة:

يعرض الجدول رقـم (٥-١٣) الإحصـاءات الوصـفية للقيمـة السـوقية لشركات العينـة خلال فترة الدراسة بملايين الدنانير:

جدول (٥-١٣)

الإحصاءات الوصفية للقيمة السوقية لشركات العينة خلال فترة الدراسة

الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أدنى مشاهدة	أعلى مشاهدة
36.823	102.927	0.450	1120.620

ويعرض الملحق رقم (٥) القيمة السوقية لشركات العينة خلال فترة الدراسة.

٥-٦-٣ نسبة ملكية الإدارة:

يعرض الجدول رقم (٥-١٤) الإحصاءات الوصفية لنسبة ملكية الإدارة والذي اسـتخدم كمقياس للحوافز الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة:

جدول (٥-١٤)

الإحصاءات الوصفية لنسبة ملكية الإدارة لدى شركات العينة خلال فترة الدراسة

الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أدنى مشاهدة	أعلى مشاهدة
0.426	0.245	0.000	0.970

ويعرض الملحق رقم (٦) قيم نسبة ملكية الإدارة لشركات لعينة خلال فترة الدراسة.

الفصل السادس
اختبار فرضيات الدراسة

٦-١ تمهيد:

تم في هذا الفصل تناول نتائج اختبار فرضيات الدراسة وذلك باستخدام عدد من الأساليب الإحصائية وفقاً للمتغيرات المتعلقة بكل فرضية وحسب الشروط المتعلقة بكل اختبار من الاختبارات المستخدمة في تلك الفرضيات، وقد تم أيضاً في هذا الفصل تحليل النتائج ومقارنتها بنتائج الدراسات السابقة.

٦-٢ اختبار الفرضية العدمية الأولى:

وتتعلق هذه الفرضية بمدى ممارسة الشركات الصناعية الأردنية لإدارة الأرباح خلال فترة الدراسة، وقد صيغت هذه الفرضية في صورتها العدمية على النحو التالي:

"لا تقوم إدارة الشركة الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان بممارسة إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة".

ولاختبار هذه الفرضية تم احتساب متوسط المستحقات الاختيارية لكل سنة من سنوات الدراسة، وتم تصنيف الشركات كممارسة لعملية إدارة الأرباح إذا كانت قيمة مستحقاتها الاختيارية لتلك السنة لا تدور حول المتوسط، وتم إعطاء رقم ١ للشركات التي قامت بممارسة إدارة الأرباح في تلك السنة والرقم ٠ للشركات الأخرى، وكان النموذج الإحصائي لهذه الفرضية على النحو التالي: **H_0: P= 0 (Zero)**

حيث تمثل قيمة P نسبة الشركات الصناعية (مشاهدة/سنة) التي تقوم بممارسة إدارة الأرباح في مجتمع الدراسة، وقد تم اختبار هذه الفرضية باستخدام اختبار كاي تربيع(X^2)، ويبين الجدول (٦-١) نتائج هذا الاختبار وفقاً لطريقتي احتساب المستحقات الكلية المستخدمتين في هذه الدراسة:

جدول رقم(٦-١)

نتائج اختبار كاي تربيع الخاص بمدى ممارسة إدارة الأرباح خلال كامل فترة الدراسة

البيـــــــان	طريقة معادلة الميزانية	طريقة التدفق النقدي
إجمالي عدد المشاهدات	٢٢٠	٢٢٠
عدد مرات ممارسة إدارة الأرباح	٩٠	٨٩
نسبة الممارسة	%٤٠.٩٠	%٤٠.٤٥
X^2	٧.٢٧٣	٨.٠١٨
المعنوية	٠.٠٠٧	٠.٠٠٥

يتضح من الجدول أعلاه وجود مؤشرات ذات دلالة إحصائية على ممارسة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية لإدارة الأرباح، وذلك وفقاً للطريقتين المستخدمتين، وبناءاً عليه يتم رفض الفرضية العدمية الأولى وقبول الفرضية البديلة، وهذا يعني أنه توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على ممارسة الشركات الصناعية الأردنية لإدارة الأرباح خلال الفترة الزمنية ٢٠٠١-٢٠٠٤، وهذه النتيجة تتوافق مع أغلب الدراسات السابقة والتي بينت أن ظاهرة إدارة الأرباح عبارة عن ظاهرة عامة وتمارسها أغلب الشركات وفي البيئات المختلفة، حيث بينت عدد من الدراسات السابقة أن نسبة عالية من الشركات تقوم بممارسة إدارة الأرباح لتحقيق نقاط معايرة معينة (David & Alan, 2003)، أو لعدم الرغبة في إظهار تقارير تحمل خسائر، أو لتحقيق أهداف خاصة بالإدارة كزيادة قيمة المكافأة (Qiang & Terry, 2005).

كما قام الباحث باختبار هذه الفرضية على مستوى كل سنة من سنوات الدراسة والجدول رقم (٦-٢) يبين نسبة ممارسة إدارة الأرباح وقيمة Z ومعنويتها لكل سنة من سنوات الدراسة:

جدول رقم (٦-٢)

نتائج اختبار كاي تربيع لكل سنة من سنوات الدراسة

السنة	الطريقة المستخدمة	عدد الشركات الممارسة	النسبة•	X^2	المعنوية
٢٠٠١	طريقة معادلة الميزانية	٢٠	%٣٦	٤.٠٣١	٠.٠٤٣
	طريقة التدفق النقدي	١٢	%٢١.٨	١٧.٤٧٣	٠.٠٠٠
٢٠٠٢	طريقة معادلة الميزانية	١٩	%٣٤.٥	٥.٢٥٥	٠.٠٢٢
	طريقة التدفق النقدي	١٥	%٢٧.٢	١١.٣٦٤	٠.٠٠١
٢٠٠٣	طريقة معادلة الميزانية	٣١	%٥٦.٤	٠.٨٩١	٠.٣٤١
	طريقة التدفق النقدي	١٢	%٢١.٨	١٧.٤٧٣	٠.٠٠٠
٢٠٠٤	طريقة معادلة الميزانية	٢٠	%٣٦	٤.٠٩١	٠.٠٤٣
	طريقة التدفق النقدي	٥٠	%٩٠.٩	٣٦.٨١٨	٠.٠٠٠

يلاحظ من الجدول السابق أن ممارسة إدارة الأرباح هي عبارة عن ظاهرة عامة حيث كان واضحاً وجود مؤشرات دالة على ممارسة الشركات لإدارة الأرباح وفي كل سنة من سنوات الدراسة باستثناء سنة ٢٠٠٣ وبطريقة معادلة الميزانية،حيث انه على الرغم من أن عدد الشركات الممارسة للظاهرة كان أكبر من طريقة التدفق النقدي إلا انه لم تكن له أهمية إحصائية حيث كانت المعنوية (٠.٣٤١)، وهي نتيجة منطقية وتنسجم مع عدد من نتائج الدراسات السابقة في بيئات اقتصادية مختلفة مثل دراسة **(Steven & Ann, 2006)** والتي بينت أن الظاهرة منتشرة ضمن الاتحاد الأوروبي،

• تم احتساب هذه النسبة بقسمة عدد الشركات الممارسة على إجمالي عدد الشركات في العينة (٥٥).

ودراسة (**Sugata, 2005**) والتي بينت نتائجها أن لدى مديري الشركات الدوافع لإدارة الأرباح من خلال التلاعب بأنشطة حقيقية مثل زيادة المبيعات عن طريق منح خصومات عالية في نهاية الفترة الحالية على حساب المبيعات في الفترة التالية، أو القيام بالإنتاج المفرط لتخفيض تكلفة الإنتاج، أو تخفيض المصروفات الاختيارية بشكل مبالغ فيه، أو لتجاوز التنبؤات السنوية للمحللين.

٦-٣ اختبار الفرضية العدمية الثانية:

وتتعلق هذه الفرضية بدراسة مدى اختلاف مستوى إدارة الأرباح بين الشركات كبيرة الحجم والشركات صغيرة الحجم، وقد صيغت على النحو التالي:

"لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية في نسبة ممارسة إدارة الأرباح بين الشركات صغيرة الحجم والشركات كبيرة الحجم لدى الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة المدرجة ببورصة عمان خلال فترة الدراسة٢٠٠١-٢٠٠٤".

وكان النموذج الإحصائي لهذه الفرضية على النحو التالي:

$$H_0 : P_{Small} = P_{Large}$$

وتمثل P_{Small} نسبة الشركات الصغيرة الحجم (مشاهدة/سنة) والتي قامت بإدارة الأرباح إلى إجمالي عدد الشركات صغيرة الحجم (مشاهدة/سنة)، بينما تمثل P_{Large} نسبة الشركات كبيرة الحجم (مشاهدة/سنة) والتي قامت بإدارة الأرباح على إجمالي عدد الشركات كبيرة

الحجـم (مشـاهدة/سـنة) خـلال فـترة الدراسـة، ويـبن الجـدول رقـم (٦-٣) النتـائج الإحصائية المتعلقة باختبار هذه الفرضية.

جدول رقم (٦-٣)

الاختبارات الإحصائية للمستحقات لإدارة الأرباح وفقاً لحجم الشركة

البيـــــــــــــان	طريقة معادلة الميزانية	طريقة التدفق النقدي
مشاهدات الشركات صغيرة الحجم الممارسة	٣٥	٣٩
إجمالي مشاهدات الشركات صغيرة الحجم	١٣٦	١٣٦
نسبة الممارسة في الشركات صغيرة الحجم	%٢٥.٧	%٢٨.٧
مشاهدات الشركات كبيرة الحجم الممارسة	٥٥	٣٤
إجمالي مشاهدات الشركات كبيرة الحجم	٨٤	٨٤
نسبة الممارسة في الشركات كبيرة الحجم	%٦٥.٤	%٥٩.٥
قيمة Z	-٥.٨١١	-٤.٥١٩
المعنوية Sig	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠

يلاحظ من الجدول أعلاه أن نسـبة ممارسـة إدارة الأربـاح في الشركات كبـيرة الحجـم (٦٥.٤%) وهي أكبر من نسبة ممارسة إدارة الأرباح في الشركات

صغيرة الحجم والتي بلغت (٢٥.٧%)، وذلك عند استخدام طريقة معادلة الميزانية في احتساب المستحقات الكلية للشركة والتي على أساسها تم احتساب المستحقات الاختيارية للشركة، ولم تختلف النتيجة أيضاً باستخدام طريقة التدفق النقدي حيث بلغت نسبة ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الكبيرة (٥٩.٥%)، بينما بلغت في الشركات الصغيرة (٢٨.٧%)، ومبرر هذا الاختلاف هو أن للشركات كبيرة الحجم عادة مستحقات اختيارية أكبر من الشركات الصغيرة نتيجة لكبر حجم المبيعات وما يترتب عنها من مستحقات، وكما أن حجم أصولها الثابتة أكبر مما يتيح الفرصة لإدارة الأرباح من خلال استهلاك هذه الأصول،

أما نتيجة اختبار هذه الفرضية فقد كانت قيمة Z (٥.٨١١-) وبمستوى معنوية (٠.٠٠٠)، وذلك بالنسبة لطريقة معادلة الميزانية، ولم تختلف النتائج كثيراً بإتباع طريقة التدفق النقدي حيث بلغت قيمة Z (٤.٥١٩-) وبمستوى معنوية (٠.٠٠٠).

وعليه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي مفادها وجود اختلاف ذو دلالة إحصائية في متوسط إدارة الأرباح بين الشركات صغيرة الحجم والشركات كبيرة الحجم لدى الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان خلال فترة الدراسة، وتوافقت هذه النتائج مع نتائج دراسة (H0lland& Ramsay, 2003) والتي كانت نتائجها أن الشركات الاسترالية تقوم بإدارة الأرباح للوصول إلى نقط معايرة معينة أو للمحافظة على الأداء كما في السنة السابقة وكانت هذه النتائج أكثر معنوية بالنسبة للشركات الكبيرة الحجم.

٤-٦ اختبار الفرضية العدمية الثالثة:

وتتعلق بأثر ممارسة الشركات الصناعية الأردنية لإدارة الأربـاح عـلى القيمـة السـوقية للشركة خلال فترة الدراسة وقد صيغت هذه الفرضية على النحو التالي:

"لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية في متوسط القيمة السـوقية بـين الشركات التـي قامت بممارسة إدارة الأرباح والشركات التي لم تمـارس إدارة الأربـاح، في الشركات الصـناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان خلال الفترة من ٢٠٠١-٢٠٠٤".

وكان النموذج الإحصائي لهذه الفرضية على النحو التالي:

$$H_0 : MV_{yes} = MV_{no}$$

حيـث تمثـل MV_{yes} متوسـط القيمـة السـوقية للشركـات التـي قامـت بممارسـة إدارة الأرباح، أما MV_{no} فتمثل متوسط القيمة السوقية للشركات التي لم تمارس إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة، ويوضح الجدول (٦-٤) الإحصاءات الوصفية المتعلقة بالقيمة السوقية.

جدول رقم (٦-٤)

الإحصاءات الوصفية للقيمة السوقية لشركات العينة بملايين الدنانير

البيان	عدد المشاهدات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
MV_{yes}	٦٧	16.6	1.1
MV_{no}	١١٦	15.7	0.8

يتضح من الجدول أعـلاه أن متوسـط القيمـة السـوقية للشركات التـي قامـت بـإدارة أرباحها (16.6) وهي أكبر من القيمة السوقية للشركات التي لم

تقم بممارسة إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة حيث بلـغ متوسـطها الحسـابي (15.7)، ويبن الجدول أعلاه قيم الانحراف المعياري لكل منهما حيث كانت (1.1 ، 0.8) على التوالي.

ويبين الجدول رقم (٦-٥) نتائج اختبار T للفرق بـين متوسـطي القيمـة السـوقية بـين الشركات الممارسة وغير الممارسة لإدارة الأرباح خلال فترة الدراسة:

جدول رقم (٦-٥)

نتائج اختبار T للفرق بين متوسطي القيمة السوقية للشركات الممارسة والغير ممارسة لإدارة الأرباح

Mann-Whitney Test		t-test for Equality of Means			Levene's Test for Equality of Variances	
Sig	Z	Sig	T	DF	Sig	F
0.000	-0.5348	0.000	-6.077	١٨١	0.001	6.594

يلاحظ من الجدول أعلاه أن نتائج اختبار Levene's Test تبـين عـدم تسـاوي التبـاين حيث كانت قيمة معنوية F أقل من ٥% وبلغت (0.001) وعليه لا يمكن الاعتماد على نتـائج T- Test ، لذلك تم اسـتخدام اختبـار Mann-Whitney Test للتحقـق مـن وجـود فـرق في متوسط القيمة السوقية بين الشركات الممارسة وغير الممارسة لإدارة الأرباح، وقد بلغت قيمـة Z (0.5348-) وبمسـتوى معنويـة (0.000) ، وعليـه يـتم رفـض الفرضـية العدميـة وقبـول الفرضية البديلة والتي مفادها وجود فروق ذات دلالة إحصائية في

متوسط القيمة السوقية بين الشركات التي مارست إدارة الأرباح والشركات التي لم تقم بالممارسة.

كما تم اختبار الفروقات في متوسط القيمة السوقية بين الشركات التي مارست إدارة الأرباح والغير ممارسة، لكل من الشركات الصغيرة والكبيرة الحجم للوقوف على أثر حجم الشركة، وذلك بتقسيم عينة الدراسة إلى عينتين جزئيتين وفقاً لحجم الشركة والمشار إليها ضمن منهجية الدراسة، ولم تخصص فرضية مستقلة لذلك لعدم الرغبة في التوسع في فرضيات الدراسة ويبين الجدول (٦-٦) نتائج الإحصاءات الوصفية، للقيمة السوقية للشركات صغيرة وكبيرة الحجم.

جدول رقم (٦-٦)

الإحصاءات الوصفية للقيمة السوقية للشركات صغيرة وكبيرة الحجم الممارسة والغير ممارسة لإدارة الأرباح

البيان		عدد المشاهدات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الشركات صغيرة الحجم	MV_{yes}	٣٥	16.029	٠.686
	MV_{no}	82	15.503	0.635
الشركات كبيرة الحجم	MV_{yes}	32	17.188	1.034
	MV_{no}	٣٤	16.229	1.092

يتضح من الجدول أعلاه أن متوسط القيمة السوقية للشركات كبيرة الحجم الممارسة لإدارة الأرباح كان أكبر من متوسط القيمة السوقية للشركات

صغيرة الحجم حيث بلغ الوسط الحسابي لكل منهما (17.188 ، 16.029) على التـوالي وبانحراف معياري بلغ (1.034 ، 0.686) على التوالي.

كما يبين الجـدول رقـم (٦-٧) نتـائج اختبـار T لكـل مـن الشركـات الصـغيرة والكبـيرة الحجم لاختبار الفرق بين متوسطات القيمة السوقية بين الشركات التي قامـت بممارسـة إدارة الأرباح، والشركات الغير ممارسة.

جدول رقم (٦-٧)

نتائج اختبار T لفرق متوسطي القيمة السوقية للشركات الصغيرة والكبيرة الممارسة والغير ممارسة لإدارة الأرباح

	Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means		
	F	Sig	DF	T	Sig
الشركات الصغيرة الحجم	0.076	0.784	115	-4.006	0.000
الشركات الكبيرة الحجم	0.029	0.865	٦٤	-3.665	0.001

يلاحظ من الجدول أعلاه أن هناك اختلاف في متوسط القيمـة السـوقية بـين الشركات التي قامـت بممارسـة إدارة الأربـاح، والشركات الغـير ممارسـة، سـواءً في مجموعـة الشركات الصغيرة أو مجموعة الشركات الكبيرة الحجم، حيث بلغت قيمة F للشركات الصغيرة والكبيرة على التـوالي (٠.٠٧٦ ، ٠.٠٢٩) ومعنويـاتهما (٠.٧٨٤ ، ٠.٨٦٥) وهـي أكـبر مـن ٥%، وبالتـالي تحقق شرط تساوي التباين في كل من العينتين الجزئيتين، وعليـه أمكـن الاعـتماد عـلى نتـائج اختبار T ، والتي بلغت قيمتها للشركات الصغيرة والكبيرة على التوالي

(4.006- ، 3.665-) وبمستوى معنوية (0.000 ، 0.001)، مما يعنى أن هنـاك فـرق في القيمة السوقية بين الشركات التي مارست إدارة الأرباح والتي لم تمارسها، خلال فترة الدراسة ، سواءً كانت الشركة تصنف من ضمن بالشركات صغيرة أو كبيرة الحجم.

٦-٥ اختبار الفرضية العدمية الرابعة:

وتتعلق هذه الفرضية بدراسة أثـر توجـه إدارة الشركة لإدارة الأربـاح عـلى المخـاطرة النظامية مقاسه بمعامل بيتا للشركة الصناعية المدرجة، وعليه تم صياغة هـذه الفرضـية عـلى النحو التالي:

"لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية في متوسط المخاطر النظامية بين الشركات التـي قامت بممارسة إدارة الأرباح والشركات التي لم تمـارس إدارة الأربـاح، في الشركات الصـناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان خلال الفترة من ٢٠٠١-٢٠٠٤".

وكان النموذج الإحصائي لهذه الفرضية على النحو التالي:

$$H_0 : BETA_{yes} = BETA_{no}$$

حيث تمثل $BETA_{yes}$ متوسط المخاطر النظامية للشركات التـي قامـت بممارسـة إدارة الأرباح، إما $BETA_{no}$ فتمثل متوسط المخاطر النظامية للشركات التي لم تمـارس إدارة الأربـاح خلال فترة الدراسة، ويوضح الجدول (٦-٨) الإحصاءات الوصفية المتعلقة بالمخاطر النظامية.

جدول رقم (٦-٨)

الإحصاءات الوصفية لمتوسط المخاطر النظامية لشركات العينة

البيان	عدد المشاهدات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
$BETA_{yes}$	٧٧	0.076	0.127
$BETA_{no}$	١١٦	0.039	0.119

ويتضح من الجدول السابق أن متوسط معامل بيتا للشركات التي قامت بإدارة الأرباح أكبر من الشركات التي لم تقم بإدارة الأرباح فقد بلغ متوسط قيمة معامل بيتا لكل منهما (0.076 ، 0.039) وبانحراف معياري (0.127 ، 0.119) على التوالي، مما يعني أن الشركات التي تقوم بإدارة الأرباح تكون مخاطرتها النظامية أعلى من الشركات الأخرى.

ويبين الجدول رقم (٦-٩) نتائج اختبار T للفروق في متوسط المخاطر النظامية بين الشركات الممارسة وغير الممارسة لإدارة الأرباح خلال فترة الدراسة:

جدول رقم (٦-٩)

نتائج اختبار T لمتوسطات المخاطر النظامية للشركات الممارسة والغير ممارسة لإدارة الأرباح

t-test for Equality of Means			Levene's Test for Equality of Variances	
Sig	T	DF	Sig	F
0.012	-2.545	191	0.403	0.710

من الجدول أعلاه يتبن أن قيمة F كانت ٠.٧١٠ وبمستوى معنوية (٠.٤٠٣) وهي أكبر من ٥% وبالتالي تحقق شرط تساوي التباين لاختبار T

ويمكـن الاعـتماد عليـه في تفسـير النتـائج، حيـث بلغـت قيمـة t (2.545-) وبمسـتوى معنوية (0.012)، وعليه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، والتـي تعنـي أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية في المخـاطر النظاميـة للشركات بـين الشركات التـي قامـت بممارسة إدارة الأرباح والتي لم تمارسها خلال فترة الدراسة وعنـد مسـتوى معنويـة ٥%، ولقـد أكدته الاختبارات الوصفية من خلال متوسط معامل بيتا السابق ذكره.

كما قام الباحث باختبار العلاقة السابقة في كل من الشركات الصغيرة والكبـيرة الحجـم بنفس الأسلوب المتبع في الفرضية الثالثة بتقسيم العينة إلى عينتـين جـزئيتين (شركـات صـغيرة وشركـات كبـيرة الحجـم) وفقـاً للأسـلوب المشـار إليـه في الفصـل الخـاص بمنهجيـة الدراسـة، والجدول رقم (٦-١٠) يبين الإحصاءات الوصفية المتعلقة بقيمة المخاطر النظامية في الشركات صغيرة الحجم التي مارست إدارة الأرباح والغير ممارسة، والأخرى كبيرة الحجم.

ولم تخصص فرضية خاصة بهذا الاختبار لعدم الرغبة في التوسع في فرضيات الدراسة

جدول رقم (٦-١٠)

الإحصاءات الوصفية للمخاطر النظامية للشركات صغيرة وكبيرة الحجم الممارسة والغير ممارسة لإدارة الأرباح

البيان		عدد المشاهدات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الشركات صغيرة الحجم	$BETA_{yes}$	٣٢	0.051	0.133
	$BETA_{no}$	٨٢	0.029	0.131

الشركات كبيرة الحجم	$BETA_{yes}$	٤٥	0.094	0.094
	$BETA_{no}$	٣٤	0.032	0.118

يلاحظ من الجدول السابق أن متوسط معامل بيتا الممثل للمخاطر النظامية في الشركات كبيرة الحجم والتي قامت بإدارة الأرباح (٠.٠٩٤) أكبر من متوسط معامل بيتا للشركات صغيرة الحجم والتي قامت بإدارة الأرباح (٠.٥١) وبانحراف معياري (٠.٠٩٤ ، ٠.١٣٣) لكل منهما على التوالي.

كما يبين الجدول رقم (٦-١١) نتائج اختبار T لكل من الشركات الصغيرة والكبيرة الحجم لاختبار الفرق بين متوسطات القيمة السوقية بين الشركات التي قامت بممارسة إدارة الأرباح، والشركات الغير ممارسة.

جدول رقم (٦-١١)

نتائج اختبار T للفرق في متوسط المخاطر النظامية بين الشركات الصغيرة والكبيرة (الممارسة والغير ممارسة لإدارة الأرباح)

	Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means		
	F	Sig	DF	T	Sig
الشركات الصغيرة الحجم	0.003	0.956	112	-0.794	0.429
الشركات الكبيرة الحجم	1.974	0.164	٧٧	-2.556	0.000

من خلال الجدول السابق يتضح أنه لا توجد مشكلة عدم تساوي التباين في النموذجين الخاصين بالشركات الكبيرة والصغيرة، حيث بلغت قيمة F (٠.٠٠٣ ، ١.٩٧٤) وبمستوى معنوية أكبر من ٥% (٠.٩٥٦ ، ٠.١٦٤) لكل منهما على التوالي ، وعليه يمكن الاعتماد على نتائج اختبار T والتي يمكن إيجازها في ما يلي:

- بالنسبة للشركات صغيرة الحجم لم يكن هناك فرق هام إحصائياً في متوسط معامل بيتا الممثل للمخاطر النظامية بين الشركات التي قامت بإدارة الأرباح والشركات الأخرى التي لم تقم بذلك، حيث بلغت قيمة t (-0.794) وهي غير هامة إحصائياً عند مستوى ثقة ٥%، حيث بلغ مستوى الثقة (٠.٤٢٩).
- بالنسبة للشركات كبيرة الحجم فكان هناك فرق هام إحصائياً في متوسط معامل بيتا الممثل للمخاطر النظامية بين الشركات التي قامت بممارسة إدارة الأرباح والشركات الأخرى الغير ممارسة لإدارة الأرباح خلال فترة الدراسة، حيث بلغت قيمة t (-2.556) وهي مقبولة إحصائياً عند مستوى ثقة ٥%، حيث بلغ مستوى المعنوية (٠.٠٠٠).

٦-٦ اختبار الفرضية العدمية الخامسة:

وتتعلق هذه الفرضية بدراسة أثر استقلال لجنة التدقيق الداخلي، كأحد عناصر الحاكمية المؤسسية، على ميل إدارة الشركة لإدارة الأرباح، وعليه فقد صيغت هذه الفرضية العدمية على النحو التالي:

"لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية في متوسط المستحقات الاختيارية بين الشركات التي يتمتع أعضاء لجنة التدقيق الداخلي بها بالاستقلالية، والأخرى

التـي لا يتمتـع أعضـائها بالاسـتقلالية لـدى الشركـات الصـناعية المسـاهمة العامـة الأردنية المدرجة ببورصة عمان خلال فترة الدراسة٢٠٠١-٢٠٠٤".

تعذر اختبار هذه الفرضية حيث أنه عند جمع بيانات الدراسة اتضح أن جميع أعضاء لجان التدقيق الداخلي بجميع شركات العينة هم مـن الأعضـاء غـير التنفيـذيين، ولا يقومـون بالعمل كموظفين بالشركة إضافة لعملهم كأعضاء لجنة التدقيق الداخلي، وبالتالي تعذر قياس الفرق بين متوسط المستحقات الاختيارية بـين الشركـات التـي يتمتـع أعضـاء لجـان التـدقيق الداخلي فيها بالاستقلالية عن الأخرى التي لا يتمتع أعضائها بالاستقلالية.

٦-٧ اختبار الفرضية العدمية السادسة:

وتتعلق هذه الفرضية بدراسة أثر خبرة لجنة التدقيق الداخلي كأحد عناصر الحاكميـة المؤسسية على ميل إدارة الشركة لإدارة الأرباح، وعليه تمت صياغة هذه الفرضية عـلى النحـو التالي:

"لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية في متوسـط المسـتحقات الاختياريـة بـين الشركات التي يتمتع أعضاء لجنة التـدقيق الـداخلي بهـا بـالخبرة، والأخـرى التـي لا يتمتـع أعضـائها بالخبرة في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصـة عـمان خـلال فـترة الدراسة٢٠٠١-٢٠٠٤".

وكان النموذج الإحصائي لهذه الفرضية على النحو التالي:

$$\mathbf{H_0 : DACC_{EXAUDIT} = DACC_{NOEXAUDIT}}$$

حيث تمثـل $DACC_{EXAUDIT}$ متوسـط المسـتحقات الاختياريـة للشركـات التـي يتمتـع أعضاء لجنة التدقيق فيها بالخبرة الكافية، بينما تمثل $DACC_{NOEXAUDIT}$ متوسط المسـتحقات الاختيارية للشركات التي لا يتمتع

أعضاء لجان التدقيق فيها بالخبرة الكافية ، ويوضح الجدول (٦-١٢) الإحصاءات الوصفية المتعلقة لمتوسط المستحقات الاختيارية لكل منهما.

جدول رقم (٦-١٢)

الإحصاءات الوصفية لمتوسط المستحقات الاختيارية للشركات وفقاً لخبرة لجان التدقيق الداخلي فيها

البيان	عدد المشاهدات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
$DACC_{EXAUDIT}$	١١٩	-0.0039	0.0502
$DACC_{NOEXAUDIT}$	٧٣	-.0434	0.1566

يتضح من الجدول السابق أن الوسط الحسابي للمستحقات الاختيارية في الشركات التي يتمتع أعضاء لجان التدقيق فيها بالخبرة الكافية (وجود عضو واحد على الأقل يحمل شهادة جامعية في المحاسبة أو CPA) كان (0.0039-) وبانحراف معياري بلغ (0.0502) وهما أقل بكثير من متوسط المستحقات الاختيارية للشركات التي لا يتمتع أعضائها بالخبرة الكافية حيث بلغ المتوسط الحسابي (0.0434-) وبانحراف معياري (0.1566) ويعود ذلك إلى أن وجود عضو من أعضاء لجنة التدقيق الداخلي ممن يحملون شهادة جامعية في المحاسبة على الأقل أو ممن يحملون شهادة (CPA) يكون له الأثر الفعال في الحد من قدرة إدارة الشركة على إدارة الأرباح، والتلاعب بالحسابات من أجل تحقيق مصالح أطراف معينة على حساب الأداء الحقيقي للشركة.

ويبين الجدول (٦-١٣) نتائج اختبار T للفروق بين متوسط المستحقات الاختيارية بين الشركات التي يتمتع أعضاء لجان التدقيق الداخلي فيها بالخبرة والأخرى التي لا يتمتع أعضائها بالخبرة الكافية.

جدول رقم (٦-١٣)

نتائج اختبار T لمتوسط المستحقات الاختيارية للشركات وفقاً لخبرة أعضاء لجان التدقيق الداخلي

Mann-Whitney Test		t-test for Equality of Means			Levene's Test for Equality of Variances	
Sig	Z	Sig	T	DF	Sig	F
0.007	-2.586	0.012	-2.550	١٩٠	0.000	150.408

يوضح الجدول أن قيمة F بلغت (١٥٥.٤٠٨) ومعنويتها (٠.٠٠٠) وهي أقل من ٥% وبالتالي توجد مشكلة عدم تساوي التباين، ولا يمكن الاعتماد على نتائج اختبار T ، وعليه تم استخدام اختبار Mann-Whitney Test فبلغت قيمة Z (2.586-) وبمستوى معنوية (0.000)، وبناءاً على النتائج أعلاه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، بأنه يوجد فرق ذو دلالة إحصائية في متوسط المستحقات الاختيارية بين الشركات التي يتمتع أعضاء لجنة التدقيق الداخلي بها بالخبرة، والأخرى التي لا يتمتع أعضائها بالخبرة في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان خلال فترة الدراسة٢٠٠١-٢٠٠٤.

وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة (Sonda et al, 2003) والتي بينت نتائجها بأن هناك علاقة سلبية بين إدارة الأرباح المقاسة بالمستحقات الاختيارية، ووجود عضو واحد على الأقل متمرس مالياً من بين أعضاء لجنة التدقيق الداخلي، كما توافقت النتائج مع دراسة (Biao, et, al, 2002) والتي بينت ارتباط أعضاء لجنة التدقيق الداخلي الذين لديهم خبرات مالية مع المستوى الأقل من المستحقات الاختيارية، كما تتوافق مع نتيجة دراسة (Jean et al, 2004) والتي توصلت إلى أن أعضاء لجنة التدقيق الذين لديهم خبرة أكبر هم الأكثر فاعلية في الحد من قدرة المديرين على إدارة الأرباح، وأن وجود عضو واحد على الأقل لديه خبرة مالية يرتبط بأقل الاحتمالات لإدارة الأربـاح الجريئة.

٦-٨ اختبار الفرضية العدمية السابعة:

تتعلق هذه الفرضية بدراسة أثر نشاطات لجنة التدقيق، كأحد عناصر الحاكمية المؤسسية، على ميل إدارة الشركة لإدارة الأرباح، وقد تمت صياغة هذه الفرضية على النحو التالي:

"لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية في متوسط المستحقات الاختيارية بين الشركات التي تقوم لجنة التدقيق الداخلي بها بعدد أربع اجتماعات سنوياً كمتطلب لتعليمات الإفصاح الأردنية، والأخرى التي يزيد عدد اجتماعاتها عن المتطلبات القانونية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان خلال فترة الدراسة".

وكان النموذج الإحصائي لهذه الفرضية على النحو التالي:

$$H_0 : DACC_{MET} = DACC_{NOMET}$$

حيث تمثل $DACC_{MET}$ متوسط المستحقات الاختيارية للشركات التي يعقد أعضاء لجان التدقيق فيها عدد اجتماعات يزيد عن المتطلبات القانونية* (أربع اجتماعات)، بينما تمثل $DACC_{NOMET}$ متوسط المستحقات الاختيارية للشركات التي تعقد أربع اجتماعات في السنة أو أقل، ويوضح الجدول (٦-١٤) الإحصاءات الوصفية المتعلقة لمتوسط المستحقات الاختيارية لكل منهما.

جدول رقم (٦-١٤)

الإحصاءات الوصفية لمتوسط المستحقات الاختيارية للشركات وفقاً لعدد اجتماعات لجنة التدقيق (عدد أربع اجتماعات أو أقل، عدد يزيد عن أربع اجتماعات)

البيان	عدد المشاهدات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
$DACC_{MET}$	119	-0.0054	0.05133
$DACC_{NOMET}$	٧٣	-0.410	0.15665

يتضح من الجدول السابق أن متوسط المستحقات الاختيارية للشركات التي تعقد لجنة التدقيق الداخلي فيها عدد اجتماعات يزيد عن المتطلب القانوني وهو أربع اجتماعات سنوياً، يقل بشكل كبير عن الشركات الأخرى التي تلتزم بالمتطلب القانوني فقط أو أقل حيث بلغ الوسط الحسابي لكل منهما (0.0054- ، 0.410-) وبانحراف معياري لكل منهما (0.05133، 0.15665) على التوالي، وتشير هذه النتائج إلى أنه كلما كانت لجنة التدقيق

* تتطلب تعليمات الإفصاح الأردنية عقد أربع اجتماعات سنوياً على الأقل للجنة التدقيق الداخلي بالشركة.

الـداخلي فعالـة ونشـطة وتعقـد بشـكل دوري اجتماعـات سـنوية تزيـد عـن أربـع اجتماعات، كلما حد ذلك من قدرة إدارة الشركة لإدارة الأرباح.

ويبين الجدول (٦-١٥) نتائج اختبار T للفروق بين متوسط المستحقات الاختيارية بـين الشركات ذات مجلس الإدارة المستقل والأخرى غير المستقل.

جدول رقم (٦-١٥)

نتائج اختبار T لمتوسط المستحقات الاختيارية للشركات ذات مجلس الإدارة (مستقل، غير مستقل)

Mann-Whitney Test		t-test for Equality of Means			Levene's Test for Equality of Variances	
Sig	Z	Sig	T	DF	Sig	F
0.020	-2.318	0.023	-2.295	١٩٠	٠.٠٠٠	١٥٥.٢٥٨

يتضح من الجدول السابق أن قيمة F (١٥٥.٢٥٨) ومعنويتها (٠.٠٠٠) وهي اكبر مـن ٥% مما يعني وجود مشكلة عدم تساوي التباين، ولا يمكن الوثوق بنتـائج اختبـار T، وعليـه تم استخدام اختبار Mann-Whitney Test فكانت قيمة Z (2.318-) ومعنويتهـا (0.020)، وعليه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، مما يعني وجود فـرق في متوسـط المستحقات الاختيارية بين الشركات التي تعقد لجان التدقيق الداخلي فيهـا عـدد اجتماعـات تزيد عن أربع سنوياً، والشركات الأخرى التي تعقد أربع اجتماعات فأقل سنوياً.

اتفقت نتائج هذه الفرضية من نتائج دراسة (Sonda et al, 2003) والتي توصلت إلى وجود ارتباط سلبي بين إدارة الأرباح المقاسة بالمستحقات الاختيارية و اجتماع لجنة التدقيق الداخلي أكثر من مرتين في السنة، كما ترتبط بوجود تكليف واضح بإشراف اللجنة على عملية إعداد التقارير المالية، كما اتفقت النتائج مع نتائج دراسة **(Biao, et, al, 2002)** والتي بينت أن تكرار اجتماعات لجنة التدقيق الداخلي يرتبط مع المستويات الأقل من المستحقات الاختيارية.

ولا تتفق نتائج هذه الفرضية مع نتائج دراسة (Jean et al, 2004)، والتي لم تجد ارتباط ذو دلالة إحصائية والتي توصلت لوجود علاقة عكسية بين إدارة الأرباح وعدد اجتماعات لجنة التدقيق الداخلي بالشركة، بينما بينت نتائج نفس الدراسة وجود ارتباط سالب ذو دلالة إحصائية بين إدارة الأرباح ووجود تكليف واضح بالإشراف والرقابة على عملية إعداد التقارير المالية.

٦-٩ اختبار الفرضية العدمية الثامنة:

وتتعلق هذه الفرضية بدراسة أثر حجم مجلس الإدارة، كأحد عناصر الحاكمية المؤسسية، على توجه إدارة الشركة الصناعية المدرجة نحو إدارة الأرباح، وعليه تم صياغة الفرضية العدمية التالية:

"لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية في متوسط المستحقات الاختيارية بين الشركات ذات مجلس الإدارة كبير الحجم والأخرى ذات المجلس صغير الحجم في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان خلال فترة الدراسة٢٠٠١-٢٠٠٤".

وكان النموذج الإحصائي لهذه الفرضية على النحو التالي:

$$H_0 : DACC_{Small} = DACC_{Big}$$

حيث تمثل $DACC_{Small}$ متوسط المستحقات الاختيارية للشركات ذات مجلس الإدارة صغير الحجم ، بينما تمثل $DACC_{Big}$ متوسط المستحقات الاختيارية للشركات ذات مجلس الإدارة كبير الحجم، ويوضح الجدول (٦-١٦) الإحصاءات الوصفية للشركات ذات حجم مجلس إدارة صغير وكبير.

جدول رقم (٦-١٦)

الإحصاءات الوصفية لمتوسط لشركات العينة ذات مجلس الإدارة (حجم صغير ، حجم كبير)

البيان	عدد المشاهدات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
$DACC_{Small}$	١٠٨	-0.0182	0.113
$DACC_{Big}$	84	-0.0199	0.096

يتضح من الجدول السابق أن الوسط الحسابي للمستحقات الاختيارية متقارب بين الشركات ذات مجلس الإدارة كبير وصغير الحجم حيث بلغ (0.0182- ، 0.0199-) على التوالي وأيضاً الانحراف المعياري كان متقارباً فبلغ (0.113 ، 0.096) مما يدل على أن حجم مجلس الإدارة ليس له تأثير على مستوى المستحقات الاختيارية الممثلة لإدارة الأرباح في الشركات، والجدول رقم (٦-١٧) يبين نتائج اختبار T لاختبار الفرق في متوسط المستحقات الاختيارية بين الشركات ذات مجلس الإدارة كبير وصغير الحجم.

جدول رقم (٦-١٧)

نتائج اختبار T للفرق في متوسط المستحقات الاختيارية بين الشركات ذات حجم مجلس إدارة (صغير، كبير)

t-test for Equality of Means		Levene's Test for Equality of Variances			
Sig	T	DF	Sig	F	
0.910	0.114	190	0.327	0.967	DACC

يتضح من الجدول السابق أن قيمة F كانت (0.967) وبمستوى معنوية أكبر من ٥%، مما يدل على أنه لا توجد مشكلة عدم تساوي التبيان، ويمكن الاعتماد على نتائج اختبار T والتي بلغت قيمتها (0.114) وبمستوى معنوية (0.910)، وهي غير هامة إحصائياً عند مستوى ثقة ٥% المعتمدة في هذه الأطروحة،وعليه يتم قبول الفرضية العدمية التي تقول أنه لا يوجد فرق في متوسط المستحقات الاختيارية بين الشركات ذات حجم مجلس إدارة صغير مع الشركات الأخرى ذات الحجم الكبير، مما يعني أنه لا يوجد أثر لحجم مجلس الإدارة على مستوى إدارة الأرباح بالشركات الصناعية الأردنية خلال فترة الدراسة، ولقد اتفقت نتائج هذه الدراسة مع عدد من الدراسات السابقة مثل دراسة (Abott et al, 2000)، بينما اختلفت مع دراسة (Beasley,1996) الذي وجد علاقة إيجابية بين حجم مجلس الإدارة ومستوى إدارة الأرباح.

٦-١٠ اختبار الفرضية العدمية التاسعة:

وتتعلق هذه الفرضية بدراسة أثر استقلال مجلس الإدارة، كأحد عناصر الحاكمية المؤسسية، على توجه إدارة الشركة الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان نحو إدارة الأرباح وعليه تم صياغة الفرضية العدمية التالية:

"لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية في متوسط المستحقات الاختيارية بين الشركات التي تتمتع بمجلس إدارة مستقل، والشركات ذات مجلس الإدارة غير المستقل لدى الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان خلال فترة الدراسة ٢٠٠١-٢٠٠٤".

وكان النموذج الإحصائي لهذه الفرضية على النحو التالي:

$$H_0 : DACC_{IND} = DACC_D$$

حيث تمثل $DACC_{IND}$ متوسط المستحقات الاختيارية للشركات التي تتمتع بمجلس إدارة مستقل●، بينما تمثل $DACC_D$ متوسط المستحقات الاختيارية للشركات ذات مجلس الإدارة غير المستقل، ويوضح الجدول (٦-١٨) الإحصاءات الوصفية المتعلقة لمتوسط المستحقات الاختيارية لكل منهما.

جدول رقم (٦-١٨)

الإحصاءات الوصفية لمتوسط المستحقات الاختيارية لكل من الشركات ذات مجلس إدارة الأرباح (مستقل، غير مستقل)

البيان	عدد المشاهدات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
$DACC_D$	117	0.0057	0.046
$DACC_{IND}$	75	-0.0396	0.157

● تم قياس الاستقلالية كما تمت التوضيح بالفصل الخاص بالمنهجية بالفصل بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي.

يتضح من الجدول السابق أن الوسط الحسابي للمستحقات الاختيارية في الشركات التي تتمتع بفصل بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة ووظيفة المدير التنفيذي أقل من الشركات التي لا تفصل بين الوظيفتين وبانحراف معياري أقل، حيث بلغ المتوسط الحسابي (-٠.٠٠٥٧ ، 0.0396)، والانحراف المعياري (0.0046 ، 0.157).

ويبين الجدول (٦-١٩) نتائج اختبار T للفروق بين متوسط المستحقات الاختيارية بين الشركات ذات مجلس الإدارة المستقل والأخرى غير المستقل.

جدول رقم (٦-١٩)

نتائج اختبار T لمتوسط المستحقات الاختيارية للشركات ذات مجلس الإدارة (مستقل، غير مستقل)

Mann-Whitney Test		t-test for Equality of Means			Levene's Test for Equality of Variances	
Sig	Z	Sig	T	DF	Sig	F
0.020	-2.336	0.030	-2.190	190	0.000	188.292

يوضح الجدول أن قيمة F بلغت (١٨٨.٢٩٢) ومعنويتها (٠.٠٠٠) وهي أقل من ٥% وبالتالي توجد مشكلة عدم تساوي التباين، ولا يمكن الاعتماد على نتائج اختبار T ، وعليه تم استخدام اختبار Mann-Whitney Test فبلغت قيمة Z (-٢.٣٣٦) وبمستوى معنوية (٠.٠٢٠)، وبناءً على هذه النتائج يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، وهو وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط المستحقات الاختيارية الممثلة لمتغير إدارة الأرباح، بين الشركات ذات مجلس الإدارة المستقل والشركات الأخرى التي لا يتمتع مجلسها

بالاستقلالية، وتتوافق هذه النتائج مع نتائج عدد من الدراسات في بيئات اقتصادية مختلفة مثل دراسة (Beasley, 1996) والذي وجد علاقة سالبة بين نسبة الأعضاء غير المستقلين بالمجلس وإدارة الأرباح، ودراسة (Dechow et al ,1996) و(Sonda et al, 2003) اللذان توصلا لنفس نتائج هذه الدراسة.

٦-١١ اختبار الفرضية العدمية العاشرة:

وتتعلق هذه الفرضية بدراسة اثر الحوافز المالية لأعضاء مجلس الإدارة، كأحد عناصر الحاكمية المؤسسية، على توجه إدارة الشركة الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان نحو إدارة الأرباح وكانت صياغة هذه الفرضية على النحو التالي:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للحوافز المالية لأعضاء مجلس الإدارة على توجه إدارة الشركة الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان لإدارة الأرباح خلال فترة الدراسة ٢٠٠١-٢٠٠٤".

وتم استخدام أسلوب الانحدار البسيط لاختبار هذه الفرضية، وكان النموذج الإحصائي لهذه الفرضية على النحو التالي:

$$P = \alpha + \beta \, DACC + \upsilon$$

حيث:

DACC	عبارة عن المستحقات الاختيارية الممثلة لإدارة الأرباح
P	عبارة عن نسبة ملكية الإدارة في الشركة
α	المعامل الثابت
β	معامل الميل
υ	الخطأ العشوائي

وكانت نتائج الاختبارات والموضحة بالجدول رقم (٦-٢٠) كما يلي:

جدول رقم (٦-٢٠)
نتائج الاختبارات الإحصائية لأثر الحوافز المالية لأعضاء مجلس الإدارة على إدارة الأرباح

$Adj\text{-}R^2$	R	Sig	F	B	Sig	t-Value	
٠.٠٠٣	-0.002	0.460	٠.٥٤٩	٠.٤٠٥	0.000	23.160	Constant
				-0.121	0.741	-0.741	DACC

من الجدول السابق يلاحظ:

- أن هناك ارتباط سالب ضعيف جداً بين الحوافز المالية وإدارة الأرباح، حيث بلغت قيمة R 0.002- وهي غير هامة إحصائياً عند مستوى ثقة ٥%.
- كما تبين قيمة F (0.549) والتي بلغت معنويتها (0.460) أن النموذج ككل غير معنوي.
- وتدل قيمة $Adj\text{-}R^2$ البالغة (٠.٠٠٣) على أن مقدار ما يفسره المتغير المستقل من التغير في المتغير التابع قليل جداً، أي أن القوة التفسيرية لحوافز أعضاء مجلس الإدارة لإدارة الأرباح من قبل الشركات ضعيفة، وهذا يعني أن هناك متغيرات أخرى لها تأثير على سياسة الشركة في إدارة الأرباح من قبل الشركات لم تدخل بالنموذج.

- أما قيم t فقد كانت بالنسبة للعامل الثابت ٢٣.١٦٠ وهي معنوية إحصائياً عند مستوى ثقة ٥%، مما يدل على أن هناك متغيرات أخرى لها تأثير على ممارسة إدارة الشركة لإدارة الأرباح لم تدخل بالنموذج، وبالنظر إلى قيمة t للمتغير DACC فقد كانت (0.741-)، وهي غير معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية ٥%.

والخلاصة هي أنه لا يمكن رفض الفرضية العدمية والتي توضح أنه لا يوجد أثر هام إحصائياً للحوافز المالية لأعضاء مجلس الإدارة، لتوجه إدارة الشركة لإدارة الأرباح في الشركات الصناعية الأردنية خلال فترة الدراسة.

واختلفت نتيجة هذه الفرضية مع دراسة (Beasley, 1996) والذي بين أن هناك ارتباط سلبي بين الاحتيال في إعداد التقارير المالية وحصة المدراء غير التنفيذيين في الشركة، كما اختلفت أيضاً مع دراسة (Jensen, 1993) والتي بينت أن هناك ارتباط سلبي بين إدارة الأرباح وملكية المدراء غير التنفيذيين في الشركة، وقد يعزى هذا الاختلاف لاختلاف البيئة الاقتصادية، والظروف القانونية السائدة، أو للأسلوب الذي تم إتباعه لقياس هذه الحوافز (نسبة ملكية الإدارة) وهي تشمل حصة كل من المدراء التنفيذيين وغير التنفيذيين، ولم يتمكن الباحث من الحصول على هذه المعلومات.

ولاختبار انعكاس حجم الشركة على علاقة الحوافز المالية لأعضاء مجلس الإدارة مع إدارة الأرباح تم تقسيم العينة إلى عينتين جزئيتين لكل من الشركات كبيرة وصغيرة الحجم ويبين الجدول رقم (٦-٢١) نتائج هذا الاختبار:

جدول رقم (٦-٢١)

نتائج الاختبارات الإحصائية لأثر الحوافز المالية لأعضاء مجلس الإدارة على إدارة الأرباح للشركات (كبيرة الحجم، صغيرة الحجم)

الشركات صغيرة الحجم							
$Adj\text{-}R^2$	R	Sig	F	B	Sig	t-Value	
-0.008	0.001	0.743	0.108	0.459	0.000	21892	Constant
				0.061	0.743	0.329	DACC
الشركات كبيرة الحجم							
0.014	0.027	0.160	2.015	0.322	0.000	11.482	Constant
				-0.408	0.160	-1.419	DACC

يتضح من الجدول السابق انه على الرغم من النتائج لم تختلف عندما تم تقسيم العينة إلى شركات صغيرة وكبيرة عن نتائج اختبار الفرضية الرئيسية حول عدم وجود أثر للحوافز المالية لأعضاء مجلس الإدارة على توجه إدارة الشركة لإدارة الأرباح، إلا هناك تحسن واضح في كل المقاييس لصالح الشركات الكبيرة على حساب الشركات صغيرة الحجم، وهذا ما أكدته دراسة (Sonda et al, 2001)، والتي بينت أن العلاقة بين ملكية المدراء غير التنفيذيين ومستوى إدارة الأرباح تزداد قوة مع كبر حجم الشركات.

٦-١٢ اختبار الفرضية العدمية الحادية عشر:

وتتعلق هذه الفرضية بدراسة أثر خبرة أعضاء مجلس الإدارة، كأحد عناصر الحاكمية المؤسسية، على توجه إدارة الشركة الصناعية المساهمة العامة الأردنية ببورصة عمان نحو إدارة الأرباح وعليه تمت صياغة هذه الفرضية على النحو التالي:

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى المستحقات الاختيارية بين الشركات التي يتمتع أعضاء مجلس إدارتها بالخبرة، والشركات الأخرى التي لا يتمتع أعضاء مجلس إدارتها بالخبرة اللازمة لدى الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان خلال فترة الدراسة ٢٠٠١-٢٠٠٤".

وكان النموذج الإحصائي لهذه الفرضية على النحو التالي:

$$H_0 : DACC_{EX} = DACC_{NOEX}$$

حيث تمثل $DACC_{EX}$ متوسط المستحقات الاختيارية للشركات التي يتمتع مجلس إدارتها بالخبرة، بينما تمثل $DACC_{NOEX}$ متوسط المستحقات الاختيارية للشركات التي لا يتمتع مجلس إدارتها بالخبرة، ويوضح الجدول (٦-٢٢) الإحصاءات الوصفية المتعلقة بمتوسط المستحقات الاختيارية لكل منهما.

جدول رقم (٦-٢٢)

الإحصاءات الوصفية لمتوسط المستحقات الاختيارية لكل من الشركات ذات مجلس إدارة

(يتمتع الخبرة، لا يتمتع بالخبرة)

البيان	عدد المشاهدات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
$DACC_{EX}$	122	-0.0058	0.0496
$DACC_{NOEX}$	70	-0.0417	0.1606

يبين الجدول السابق أن المتوسط الحسابي للشركات التي يتمتع أعضاء مجلس إدارتها بالخبرة، أقل من الشركات التي لا يتمتع أعضائها بالخبرة (0.0058- ،0.0417-) على التوالي، وبانحراف معياري (0.049 ، 0.1606).

ويبين الجدول (٦-٢٣) نتائج اختبار T للفروق بين متوسط المستحقات الاختيارية بين الشركات ذات مجلس الإدارة المتمتع بالخبرة اللازمة والأخرى الغير متمتعة بالخبرة.

جدول رقم (٦-٢٣)

نتائج اختبار T لمتوسط المستحقات الاختيارية للشركات ذات مجلس الإدارة

(يتمتع بالخبرة، لا يتمتع بالخبرة)

Mann-Whitney Test		t-test for Equality of Means			Levene's Test for Equality of Variances	
Sig	Z	Sig	T	DF	Sig	F
0.018	-2.358	0.023	-2.291	190	0.000	١٩٦.٣٦٥

يتضح من الجدول السابق أن قيمة F (196.365) ومعنويتها (٠.٠٠٠) وهي اكبر من ٥% مما يعني وجود مشكلة عدم تساوي التباين، وعليه تم استخدام اختبار Mann-Whitney Test فكانت قيمة Z (-2.358) ومعنويتها (٠.٠١٨)، وعليه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، مما يعني وجود فرق في متوسط المستحقات الاختيارية بين الشركات التي يتمتع أعضاء مجلس إدارتها بالخبرة عن الشركات التي لا يتمتع مجلس إدارتها بالخبرة.

وتتفق نتائج هذه الفرضية نتائج العديد من الدراسات مثل دراسة (Gerety & Lehn, 1997; Beasley,1996; Sonda et al, 2001)،والتي توصلت لوجود علاقة عكسية بين إدارة الأرباح واستقلال مجلس إدارة الشركة، ودراسة (April, 2000) والذي توصل إلى أن وجود شخص واحد على الأقل بمجلس الإدارة ممن يمتلكون خبرة مالية أو شهادة مهنية متخصصة يكون له أثر في التزام الشركة بالمتطلبات القانونية للهيئات المشرفة مثل الأسواق المالية.

الفصل السابع
النتائج والتوصيات

٧-١ تمهيد:

يتناول الباحث في هذا الفصل النتائج التي تم التوصل إليها من خلال اختبار فرضيات الدراسة، كما يتناول التوصيات التي يوصي بها الباحث بناءاً على النتائج التي تم التوصل إليها، للحد من قدرة مديري الشركات من القيام بإدارة الأرباح.

٧-٢ النتائج:

من خلال نتائج اختبار فرضيات الدراسة الواردة بالفصل السادس من الأطروحة توصل الباحث للنتائج التالية والتي تم تقسيمها إلى ثلاث مجموعات، تتعلق المجموعة الأولى منها بميل إدارات الشركات الصناعية لممارسة إدارة الأرباح، أما المجموعة الثانية فتتعلق بعلاقة إدارة الأرباح بالقيمة السوقية والمخاطرة النظامية للشركة، وتتعلق المجموعة الثالثة بأثر متغيرات الحاكمية المؤسسية على إدارة الأرباح، وفيما يلي نورد هذه النتائج وفقاً لهذا التقسيم:

٧-٢-١ نتائج الدراسة المتعلقة بممارسة إدارات الشركات الصناعية الأردنية لممارسة إدارة الأرباح:

١. من خلال دراسة ظاهرة إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، والمقاسة بالمستحقات الاختيارية للشركة وفقاً لطريقتين بديلتين، هما طريقة معادلة الميزانية وطريقة التدفق النقدي، خلال فترة الدراسة (٢٠٠١-٢٠٠٤)، تبين نتائج الاختبارات الإحصائية بأن

الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية تقوم بممارسة إدارة الأرباح وفقاً للطريقتين البديلتين، خلال فترة الدراسة، ولا يوجد اختلاف في النتائج بين الطريقتين في وجود هذه الممارسة.

٢. عند دراسة ظاهرة إدارة الأرباح على مستوى كل سنة من سنوات الدراسة أظهرت النتائج أن هذه الممارسة متأصلة في الشركات الصناعية الأردنية، حيث كانت الممارسة موجود في كل سنة من سنوات الدراسة وبلغت ذروتها في سنة ٢٠٠٤، حيث بلغت نسبة الممارسة ٩٠.٩% من شركات العينة باستخدام طريقة التدفق النقدي والتي تعد من أفضل الطرق في حساب المستحقات الاختيارية الممثلة لإدارة الأرباح، حيث تمثل المستحقات الكلية* فيها الفرق بين صافي الدخل وصافي التدفق النقدي التشغيلي.

٣. عند دراسة اختلاف ممارسة الشركات الصناعية الأردنية لإدارة الأرباح بين الشركات كبيرة وصغيرة الحجم أظهرت النتائج أن هناك فرق ذو دلالة إحصائية بين الشركات كبيرة وصغيرة الحجم في مستوى المستحقات الاختيارية لدى الشركات الصناعية الأردنية، خلال فترة الدراسة، حيث تبين أن متوسط المستحقات الاختيارية لدى الشركات كبيرة الحجم أكبر بشكل كبير عن متوسط المستحقات الاختيارية للشركات صغيرة الحجم.

* تستخدم المستحقات الكلية كمتغير رئيسي في احتساب المستحقات الاختيارية كما تمت الإشارة سابقاً في الفصل الرابع الخاص بالمنهجية.

٧-٢-٢ نتائج الدراسة المتعلقة بعلاقة إدارة الأرباح بالقيمة السوقية والمخاطر النظامية للشركة:

٤. من خلال دراسة أثر ممارسة الشركات الصناعية الأردنية لإدارة الأرباح على القيمة السوقية للشركة، أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط القيمة السوقية بين الشركات الصناعية الأردنية التي قامت بممارسة إدارة الأرباح، والشركات الصناعية الأردنية التي لم تقم بممارسة إدارة الأرباح، خلال فترة الدراسة، وكان متوسط القيمة السوقية للشركات الممارسة لإدارة الأرباح أكبر من الشركات غير الممارسة، أي أن إدارة الشركة استطاعت خداع المتعاملين بالسوق من خلال إدارة الأرباح، مما يشير إلى وجود تدنٍ في مستوى كفاءة بورصة عمان.

٥. عند دراسة اختلاف متوسط القيمة السوقية بين الشركات الصناعية الأردنية التي مارست إدارة الأرباح والغير ممارسة لإدارة الأرباح، لكل من الشركات كبيرة وصغيرة الحجم، أظهرت النتائج أن هناك اختلاف هام إحصائياً في متوسط القيمة السوقية بين الشركات الصناعية الأردنية التي قامت بممارسة إدارة الأرباح، والأخرى التي لم تقم بالممارسة، سواءً في الشركات الصناعية الأردنية كبيرة أو صغيرة الحجم.

٦. وبدراسة اختلاف متوسط المخاطر النظامية للشركات الصناعية الأردنية، بين الشركات التي قامت بممارسة إدارة الأرباح، والغير

ممارسة تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بينهما، وأكدت ذلك الاختبارات الوصفية والمتمثلة في الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمخاطر النظامية للشركات الصناعية الأردنية الممارسة لإدارة الأرباح، الذي كان أكبر من المتوسط للشركات الغير ممارسة.

٧. عند دراسة العلاقة بين إدارة الأرباح والمخاطر النظامية في كل من الشركات الصناعية الأردنية كبيرة وصغيرة الحجم، بينت النتائج عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في متوسط المخاطر النظامية بين الشركات الممارسة والغير ممارسة لإدارة الأرباح في الشركات صغيرة الحجم، بينما وجد فرق ذو دلالة إحصائية في متوسط المخاطر النظامية بين الشركات الممارسة والغير ممارسة لإدارة الأرباح في الشركات كبيرة الحجم.

٧-٢-٣ النتائج المتعلقة بأثر متغيرات الحاكمية المؤسسية على إدارة الأرباح:

٨. عند دراسة أثر خبرة لجان التدقيق الداخلي بالشركات الصناعية الأردنية على إدارة الأرباح، خلال فترة الدراسة، بينت النتائج وجود فرق هام إحصائياً في متوسط المستحقات الاختيارية بين الشركات الصناعية الأردنية التي يتمتع أعضاؤها بالخبرة الكافية (وجود عضو واحد على الأقل باللجنة ممن يحملون شهادة جامعية أو أكثر في مجال

المحاسبة، أو ممن يحملون شهادة CPA)، والشركات التي لا يتمتع أعضاؤها بالخبرة الكافية.

٩. عند دراسة أثر نشاطات لجنة التدقيق الداخلي، على ميل إدارة الشركة الصناعية لإدارة الأرباح، بينت النتائج وجود فرق في متوسط المستحقات الاختيارية بين الشركات الصناعية الأردنية التي يعقد أعضاء لجان التدقيق الداخلي بها أكثر من أربعة اجتماعات سنوياً، والشركات التي يعقد أعضاء لجان التدقيق الداخلي بها أربعة اجتماعات فأقل، وأكدت ذلك نتائج الاختبارات الوصفية حيث كان متوسط المستحقات الاختيارية للشركات التي يعقد أعضاء لجان التدقيق الداخلي بها أكثر من أربعة اجتماعات سنوياً، أكبر بشكل واضح من الشركات التي يلتزم أعضاء لجنة التدقيق الداخلي بها بأربعة اجتماعات فأقل.

١٠. عند دراسة أثر حجم مجلس إدارة الشركة على إدارة الأرباح، بينت النتائج عدم وجود فرق ذو دلالة إحصائية في متوسط المستحقات الاختيارية بين الشركات الصناعية الأردنية، ذات حجم مجلس إدارة كبير والشركات ذات حجم مجلس إدارة صغير، ويتضح ذلك أيضاً من خلال الاختبارات الوصفية والتي بينت التقارب بشكل واضح في الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتوسط المستحقات الاختيارية للشركات ذات حجم مجلس إدارة كبير، أو صغير خلال فترة الدراسة.

11. عند دراسة أثر استقلال مجلس الإدارة على إدارة الأرباح، بينت النتـائج وجـود فـرق في متوسط المستحقات الاختيارية بين الشركات الصناعية الأردنية التي يتمتع أعضـاء مجلس إدارتها بالاسـتقلالية (يـتم فيهـا الفصـل بـين وظيفـة رئـيس مجلـس الإدارة وعضوية مجلس الإدارة)، والشركات التي لا يتمتع أعضائها بالاستقلالية، وتؤكد هذه النتائج الاختبارات الوصفية، حيث كـان الوسـط الحسـابي والانحـراف المعيـاري أقـل بشكل كبير للشركات التي يتمتع أعضاء مجلـس إدارتهـا بالاسـتقلالية عـن الشركات الأخرى التي لا تتمتع بالاستقلالية.
12. عند دراسة أثر الحوافز المالية لأعضاء مجلس الإدارة على إدارة الأرباح، بينت النتائج أنه لا يوجد أثر للحوافز المالية (نسـبة ملكيـة الإدارة في الشركة الصـناعية) لأعضـاء مجلس الإدارة على ميل إدارة الشركة الصـناعية الأردنيـة لإدارة الأربـاح خـلال فـترة الدراسة، كما بينت النتـائج وجـود ارتبـاط سـلبي ضـعيف وغـير هـام إحصـائياً بـين الحوافز المالية لأعضاء مجلس الإدارة وإدارة الأرباح.
13. باختبار أثر حجم الشركة عـلى العلاقـة بـين الحـوافز الماليـة لأعضـاء مجلـس الإدارة وإدارة الأرباح، أوضحت النتائج عدم وجود أثر هام إحصائياً سواءً للشركات كبيرة أو صغيرة الحجم، إلا أن جميـع الاختبـارات الإحصـائية كانـت تصـب لصـالح الشركات كبيرة الحجم، بحيث تزداد قوة العلاقة بين المتغيرين وأهميتها الإحصـائية كلـما كـبر حجم الشركة.

١٤. عند دراسة أثر خبرة أعضاء مجلس الإدارة على إدارة الأرباح، أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط المستحقات الاختيارية بين الشركات الصناعية الأردنية، والتي يتمتع أعضاء مجلس إدارتها بالخبرة الكافية، والشركات التي لا يتمتع أعضاء مجلس إدارتها بالخبرة، كما بينت نتائج الاختبارات الوصفية أن متوسط المستحقات الاختيارية وانحرافها المعياري، لدى الشركات التي يتمتع أعضاء مجلس إدارتها بالخبرة الكافية كان أقل بشكل واضح من الشركات الأخرى والتي لا يتمتع أعضاء مجلس إدارتها بالخبرة الكافية.

٧-٣ التوصيات:

بناءاً على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الاختبارات الإحصائية لفرضيات الدراسة يوصي الباحث بما يلي:

١. نظراً لأن تعليمات الإفصاح الأردنية قد ألزمت الشركات الأردنية بتطبيق معايير المحاسبة الدولية، ولما تسمح به هذه المعايير من مرونة يمكن أن تستغلها إدارة الشركة في القيام بإدارة الأرباح، نتيجة لتطبيق هذه المعايير في بيئات اقتصادية وثقافية وقانونية مختلفة، يوصي الباحث بدراسة هذه المعايير وتكييفها مع البيئة الأردنية بحيث يتم تضييق المرونة إلى أقصى حد ممكن.

٢. نظراً لان ظاهرة ممارسة إدارة الأرباح، متأصلة بشكل أكبر في الشركات الصناعية الأردنية كبيرة الحجم، يوصي الباحث بزيادة تفعيل دور الحاكمية المؤسسية في هذه الشركات والعمل على زيادة فرض الرقابة عليها من خلال الجهات والهيئات الإشرافية والرقابية، مثل هيئة الأوراق المالية، وغرفة التجارة والصناعة.....وغيرها.

٣. العمل على توعية المستثمرين المختلفين، عن التلاعب بالحسابات بشكل عام وبإدارة الأرباح بشكل خاص من خلال عقد الندوات والمؤتمرات، أو من خلال الصحافة المالية، وينصب هذا الدور على الجامعات والمراكز البحثية والجهات المشرفة على الشركات.

٤. نظراً لما لخبرة ونشاط أعضاء لجنة التدقيق الداخلي من فاعلية في الحد من قدرة إدارة الشركة على إدارة الأرباح، يوصي الباحث بالعمل على إضافة شروط خاصة بالخبرة الكافية لأعضائها بحيث يكون أحد أعضائها على الأقل ممن يحملون مؤهل جامعي في المحاسبة، أو ممن يحملون شهادة (CPA)، من خلال إعادة النظر في تعليمات الإفصاح الأردنية، كما يتم أيضاً من خلال هذا التعديل توضيح مهام هذه اللجنة ودورها الهام في الرقابة والإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة، وزيادة عدد اجتماعاتها الدورية بحيث لا تقل على ستة اجتماعات سنوياً.

٥. نظراً لأن قانون الشركات الأردني قد سمح بأن يتولى رئيس مجلس الإدارة مهام المدير التنفيذي للشركة، والذي يتم معه الجمع بين وظيفتي اتخاذ القرارات والرقابة عليها، الأمر الذي يتيح لهذه الإدارة فرصة إدارة الأرباح، وعليه يوصي الباحث بضرورة إعادة النظر في قانون الشركات الأردني بحيث يتم الفصل بين هاتين الوظيفتين بحيث يكون لرئيس مجلس الإدارة الدور المناط به وهو عملية الرقابة والإشراف على عمل الإدارة التنفيذية.

٦. العمل على وضع شروط خاصة باختيار أعضاء مجالس إدارات الشركات من قبل الجهات المشرفة على هذه الشركات يأخذ في الاعتبار عامل الخبرة المالية عند اختيار هؤلاء الأعضاء، بحيث يكون أحد الأعضاء ممن يحملون شهادة جامعية في المحاسبة.

أما ما يتعلق بالبحوث المستقبلية في مجال إدارة الأرباح، يوصي الباحث بما يلي:

١. الأخذ في الاعتبار نسبة الدين في الشركة، حيث بينت الدراسات السابقة أن من دوافع إدارة الأرباح، اتفاقات الدين حيث تحاول إدارة الشركة القيام بإدارة الأرباح للإيفاء بالشروط المتعلقة بالدين أو الحصول على ديون جديدة.

٢. دراسة أثر استقلال لجنة التدقيق الداخلي على إدارة الأرباح من خلال علاقة أعضاء لجنة التدقيق الداخلي بالشركة والمصالح المشتركة بينهما، حيث بينت الدراسات السابقة أن وجود علاقة عمل أو تعاقدات بين الشركة والشركات الأخرى التي يمتلك فيها أعضاء لجنة التدقيق الداخلي نسبة معينة، يمكن أن يوطد العلاقة بين لجنة التدقيق الداخلي والإدارة التنفيذية للشركة مما يضعف استقلالية أعضائها، ويزيد من احتمالية إدارة الأرباح.

٣. إجراء مثل هذه الدراسة على قطاعات أخرى بالبورصة كقطاع البنوك وشركات التأمين والشركات الخدمية.

قائمة المراجع

أولاً: المصادر العربية:

خوري، نعيم،٢٠٠٣، "أين يقف الأردن من الـتحكم المؤسسي-؟" المـؤتمر العلمـي المهنـي الخـامس لجمعيـة المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان.

الوكيل، خالد بشير،٢٠٠٦، "سلوك التمهيد المحاسبي للدخل وآثاره على تقييم المستثمرين للشركة وإدارتها"، أطروحة دكتوراه غير منشورة الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.

تعليمات الإفصاح الأردنيـة والمعـايير المحاسـبية ومعـايير التـدقيق والشروط الواجـب توافرهـا في مـدققي الجهات الخاضعة لرقابة هيئة الأوراق المالية،١٩٩٨، هيئة الأوراق المالية.

قانون الشركات الأردني رقم(٢٢) لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته لغاية القانون رقم(١٧) لسنة ٢٠٠٣.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

Abbott, L. J., S. Parker, and G. F. Peters. 2000. "The effectiveness of Blue Ribbon Committee Recommendations in Mitigating Financial Misstatements: An Empirical study". Working paper.

Adiel. R, 1996, "Reinsurance and the Management of Regulatory Ratios and Taxes in the Property"Journal of Accounting and Economics, No.22, pp 207-240.

April Klein, 2000, "Audit Committee, Board of Director Characteristics, and Earnings Management", http/paper.ssrn.com.

Arya, A., J. C. Glover, and S. Sunder, (2003) "Are Unmanaged Earnings Always Better For Shareholders?" Accounting Horizons, supplement, p, 111-112.

Akinobu. Shuto, 2004, "Executive Compensation and Earnings Management", Working Paper.

Beasley, M.S. 1996."An empirical Analysis of the Relation Between the Board of Director Composition and Financial Statement Fraud". The Accounting Review 71(October):433-465.

Becker, C., M. Defond, J. Jiambalvo, and K. R. Subramanyam. 1998. "The effct of audit on the quality of earnings management". Contemporary accounting Research 15 (Spring) : 1-24.

Bedard. J. and M. T. H Chi, 1993, "Expertise in Auditing, Auditing, "A Journal of Practice & Theory, Vol.12, pp.21-45.

Beidleman, C., 1973,"Income Smoothing: The Role of Management", The Accounting Review, pp.653-668.
Bernard, V. L., and Thomas, J.K., 1989, "Post-Earnings-Announcement Drift", Journal of Accounting Research, No.27,pp1-48.

Bhojraj, Sanjeev. Robert. Libby, 2005, "Capital Market Pressure, Disclosure Frequency-Induced Earnings/ Cash Flow Conflict, and Managerial Myopia", Accounting Review, Vol.80, pp.1-20.

Biao Xie, Wallace N. Davidson. and Peter J. Dadalt, 2002, http/paper.ssrn.com.

Brian J. Bushee, 1997, "Institutional Investors, Long- term Investment and Earnings Management", Working paper, http/paper.ssrn.com.

Burgstahler, D. C., and M. J. Eames, 2003, "Earnings Management to avoid losses and Earnings Decrease: Are Analysts Fooled?", Contemporary Accounting Research, Vol. 20, pp. 253-294.

Burgstahler, D., and I. Dichev. (1997), "Earnings Management to Avoid Earnings Decreases and Losses." Journal of Accounting and Economics, 24. p 101Liv, B. (1989) "On the Usefulness of Earnings and Earnings Research: Lessons and Directions From Tow Decades of Empirical Research." Journal of Accounting Research, 27 Supplement pp 153-201.

Cross, F, 1973, "The Behavior of Stock Price on Fridays and Mondays, Financial Analysts Journal, Nov, pp.67-69.

Collins, 1994, "Is Business Ethics An Oxymoron?, Business Horizons,.

Dalton, D. R., C.m.Daily, J.L.Johnson, and A.E.Ellstrand. 1999. "Number of directors and financial performance: A meta-analysis". Academy of Management Journal 42 (December): 674-686.

Dan S. Dhaliwal, Cristi A. Gleason and Lillian F. Mills, 2002, "Last Change Earnings Management: Using the Tax Expense to Achieve Earnings Targets", Working paper, http/paper.ssrn.com.

DeAngelo, L., 1986, "Accounting Numbers As Market Valuation Substitutes: A Study of Management Buyouts of Public Stockholders", The Accounting Review, Vol.61, pp.400-420.

Dechow, P..M, R. G. Saloan, and A. P. Sweeny, 1995, "Detecting earnings Management". The Accounting Review, 70(April): 193-225.

Dechow, P..M, R. G. Saloan, and A. P. Sweeny, 1996,"causes and Consequences of Earnings Manipulation: An Analysis of firms Subject to Enforcement Actions by the SEC". Contemporary Accounting Research 13 (Spring): 1-36.

Defond, M. L., and J. Jiambalvo. 1994, "Debt Covenant Violation and Manipulation of Accruals:

Accounting Choice in Troubled Companies", Journal of Accounting and Economics, Vol. 17, pp. 145-176.

DeZoort, F. T., and S Salterio. 2001. "The effects of corporate Governance experience and financial reporting and audit knowledge on audit committee members judgments. Auditing": A Journal of Practice& Theory 21 (September): 31-48.

Fama, E., and M. C. Jensen, 1983, "Separation of Ownership and Control" Journal of Law and Economics, No. 26, pp. 301-325.

Flory and others, 1992, " A Multidimensional Analysis of Selected Ethical Issues In Accounting" The Accounting Review, pp.284-302.

Gerety, M. and K. Lehn. 1997. "The Causes and Consequences of Financial Fraud". Managerial and Decision Economics 18 (November/ December):587-599.

Hampel. Ronnie, 1998, "Committee of Corporate Governance", Final Report January, Gee Publishing Ltd. Online Issues.

Han, J.C.Y., and Wong, S., 1998, "Political costs and Earnings Management of oil Companies During the 1990 Persian Gulf Crisis", The Accounting Review, No.73, pp.103-117.

Hand, J. R. M.1989, "Did Firms Undertake Debt-Equity Swaps For An Accounting Paper Profit or

True Financial Gain?" The Accounting Review, Vol. LXIV No. 4, October, pp. 587-623.

Healy P. and Wahlen, J. 1999, "A Review of the Earnings Management Literature and its Implication for Standard Setting"Accounting Horizons, Vol. 13, pp.365-383.

Healy, P., 1985, "The Effect of Bonus Schemes on Accounting Decisions" Journal of Accounting and Economics, pp. 85-108.

Henock. Louis, 2004, "Earnings Management and the market performance of acquiring firms" Journal of Financial Economics, Vol. 74, pp.21-29.

Holland David and Alan Ramsay, 2003,"Do Australian Companies Manage Earnings to Meet Simple Earnings Benchmarks?", Accounting and Finance , No.43 PP.41-62.

Hovey, M. L. Li and T. Naughton, 2003,"The Relationship Between Valuation and Ownership of Listed Firms in China", Corporate Governance, Vol. 11, No. 2, (April), pp. 112-122.

Hribar, P. and D. Collins, 2002, "Errors in estimating accruals: Implications for empirical research". Journal of Accounting Research 40(1): 34-105.

Irish Association of Investment Managers,2004, "Corporate Governance", Cited on 4th . www.iseq.com.

James N. Myers, Linda A. Myers and Douglas J. Skinner, 2005,"Earnings Momentum and Earnings Management",.

Jean Bedard, Sonda Marrakchi Chtourou, and Lucic Courteau, 2004,"The effect of audit committee expertise, aggressive earnings management", Auditing a journal of practice& theory vol. 23 no.2 pp. 13-35.

Jensen, M. C. 1993. "The Modern Industrial Revolution, Exit, and the Failure of the Internal Control Systems". Journal of finance 48 (July): 831-880.

John J. Forker, 1992, "Corporate Governance and Disclosure Quality", Accounting and Business Research, Vol.22, No.86, pp.111-124.

Jones J. Jennifer, 1991, "Earnings Management During Import Relief Investigations", Journal of Accounting Reasearch,Vol. 29, No.2, pp 193-225.

Kaplan, R., 1985, "Comments on Paul Healy: Evidence on the Effect of bonus schemes on accounting procedures and accrual decisions", Journal of Accounting and Economics, Vol.7, pp.109-113.

Kaplan, R. and Roll, W., 1973, "Accounting changes and stock price", Financial Analysts Journal, No.29, pp.48-72.

KAlbers, L. P., and T. J. Fogary, 1993, "Audit Committee Effectiveness: An Empirical

Investigation of the Contribution of power , Auditing", A Journal of Practice & Theory, 12, pp. 24-49.

Kasznik, R., 1999, "On the association between voluntary disclosure and earnings management", Journal of Accounting Research, (Spring) 37, pp.57-82.

Ken V. peasnell, Peter F. Pope and Steven Young. 2001, "Board Monitoring and Earnings Management: Do Outside Directors Influence Abnormal Accruals?" http//paper.ssrn.com.

Kieso, D. E,. J.J. Weygandt, and T. D. Warfield.2001, Intermediate Accounting, New York: John Wiley and Sons, P. 952.

Lambert, R., and D. Larcker, 1987, "An Analysis of the Use of Accounting and Market Measures of Performance in Executive Compensation Contracts", Journal of Accounting Research , No. 25, pp.85-125.

Lev, B. and S. Kunitzky, 1974, "On the Association Between Smoothing Measures and the Risk of Common Stock", Accounting Review, (April), PP 259-270.

Lev. B., 1989, "On the Usefulness of Earnings and Earnings Research: Lessons and Directions From Tow Decades of Empirical Research", Journal of Accounting Eeserach, Vol .27, pp.153-201.

Loed, 1988, "Teaching Students Accounting Ethics"Issues In Accounting Education, A,A,A, Fall.

Marquardt Carol and Wiedman Christine, 2005, "Earnings Management through Transaction Structuring: Contingent Convertible Debt and Diluted Earnings per Share", Journal of Accounting Research, Vol.43 , Issue 2 , p205, 39p.

McMullen, D.A., and K. Raghunandan. 1996,"Enhancing audit committee effectiveness". Journal of Accontancy 182 (August): 79-81.

McNichols, M., and p. Wilson, 1988, "Evidence of Earnings Management from the provision for bad debt", Journal of Accounting Research Vol.26, pp.1-31.

Merchant and Rockness, 1994, "The ethics of Management Earnings: An Empirical Investigation", Journal of Accounting and Public Policy.

Merchant, 1990, "The Effects of Financial Controls on Data Manipulation and Management Myopia", Accounting Organization and Society, pp.297-313.

Minow, N. and K. Bingham. 1995 "The Ideal Board" In Monks, R., et N. Minows (eds), Corporate Governance , Blackwell Publishers, Cambridge, Mass.

Milgrom. P., and J. Roberts, 1992, "Economics, Organiztion, and Management", Prentice Hall, Englewood Cliffs, NJ.

Moses, O.D, 1987, "Income Smoothing and Incentives: Empirical Tests using Accounting

Changes", The Accounting Review, Vol. Lx11, No. 2, (April), pp. 358-377.

Nakomura. Masoa,2004, "Japanese Corporate Governance and Macroeconomic Problems" online issues.

Park. Y, 1999, "Corporate Governance, Audit Committees, and Auditor Litigation", Working paper.

Patton. A. and J. Baker, 1987, " Why Do Not Directors Rock the Boat?", Harvard Business Review, Vol. 65, pp. 10-12.

Pengjie Gao and Ronald E. Shrieves, 2002, "Earnings Management and Executive Compensation: Acase of Overdose of Option and Underdose of Salary?" Working paper, http/paper.ssrn.com.

Pound John, 2000, "The Promise of the Governed Corporation", Harvard Business Review on Corporate Governance.

Qiang Cheng & Warfield Terry. 2005, "Equity Incentives and Earnings Management", Accounting Review, Apr2005 Vol. 80 Issue 2,p441,36p.

Rozeff, M. and Kinny, W., 1976, " Capital market seasonality: The case of stock returns", Journal of Financial Economics, No.3, pp.379-402.

Salmon Walter J.,2000, "How to Gear Up your Board", Harvard Business Review on Corporate Governance.

Shleifer. A. and R. W. Vishny, 1997, "A Survey of Corporate Governance", Journal of Finance, Vol. 52, pp. 737-783.

Shivaram Rajopal, Mohan Venkatachalam and James J. Jiambalvo, 1999, "Is Institutional Ownership Association with Earnings Management and the Extent to which Stock Prices Reflect Future Earnings?", Working paper, http/paper.ssrn.com.

Somnath Das and Pervin K. Shroff, 2002, "Fourh Quarter Reversals in Earnings Changes and Earnings Management", Working paper, http/paper.ssrn.com.

Sonda Marrakchi Chtourou, Jean Bedard, and Lucic Courteau, 2003, "Corporate Governance and Earnings Management", http/paper.ssrn.com.

Steven J. Maijoor and Ann Vanstraelen, 2006, "Earnings Management Within Europe" Accounting and Business Research, Vol. 36, No. 1, pp. 33-52.

Subramanyam, K. R. 1996. "The Pricing of discretionary accruals". Journal of Accounting and Economics 22(August/December): 249-284.

Sugata Roychowdhury, 2005, "Earnings Management Through Real Activities Manipulation".

Sweeney, A. P, 1994, "Debt-covenant violation and mangers accounting responses", Journal of Accounting and Economics, pp.281-308.

Teoh, S.H., Welch, L., and Wong, T.J, 1998, "Earnings Management and the long-run performance of initial public offerings", Journal of Finance, No.53, pp. 1935-1974.

Thomas. McKee, 2005, "Earnings Management" Thomson.

Verschoor, C. C., 1993, "Benchmarking the audit committee", Journal of Accountancy, Vol. 176, pp. 59-64.

Gilson. S. C., 1990, "Bankruptcy, Boards, Banks, and Blockholders: Evidence on Changes in Corporate Ownwership and Control when Firms Default", Journal of Financial Economics, Vol. 27, pp. 355-387.

Vernon J. Richardson, 1998,"Information Asymmetry and Earnings Management: Some Evidence", Working paper, http/paper.ssrn.com.

Vicknair, D., K. Hickman, K. C. Carnes, 1993, "A Note on Audit Committee Independence: Evidence from the NYSE on GREY Area Directors", Accounting Horizons, Vol. 7, pp. 53-57.

Westphal. J. D. and Zajac. E. J., 1997, "Defections from the inner circle: Social exchange, reciprocity and the diffusion of board independence in US Corporations", Administrative Science Quarterly, Vol. 42, pp. 161-183.

Vinten, 1990, "Business Ethics: Busy Body or Orporate Consciene", Management Auditing Journal.

Watts, R. L., and J. L. Zimmerman, 1978, "Towards a positive theory of the determination of accounting standards" The Accounting Review, Vol.53, pp.112-134.

Wolnizer, P. W., 1995, "Are Audit Committees Red Herring?" Abacus 31, pp. 45-66.

Williamson. O. E., 1985, "The Economic Institution of Capitalism".

Yan Xiong, 2006, "Earnings Management and Its Measurment: A Theoretical Perspective", The Journal of American Academy of Business-Cambridge, Vol.9,pp.214-219.

Yongtae Kim and Myung Syung Seok Park, 2005,"Pricing of Seasoned Equity Offers and Earnings Management", Journal of Financial and Quantitative Analysis, June, Vol. 40. No.2.





إدارة الأرباح





الأردن – عمـان

شارع الملكة رانية – مقابل كلية الزراعة – عمارة العســاف

Tel. : +962 6 5343052 - Fax : +962 6 5356219

E-mail: dar.jaleesalzaman@yahoo.com
dar.jaleesalzaman@hotmail.com